الخميس 1 نيسان 2021
العدد 4309 السنة الخامسة عشرة
Jeudi 1 avril 2021 nº 4309 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحدث

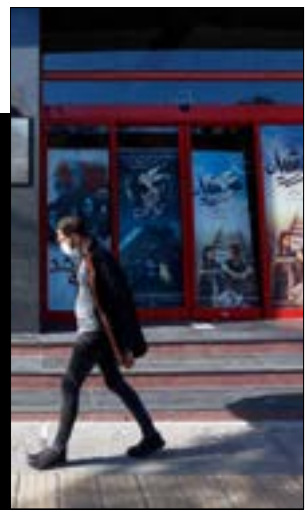

أميركا تتراجع خطوة:
استعجال اتّفاق قبل رئاسيات إيران

14

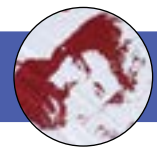

جورج عبدالله: لن أتنازل عن موقفي ولا تفاوضوا على براء تي [2]

سلامة: الدعم شارف على النهاية [2]

الحدود البحرية مع سوريا
مشكلة بلا أساس

[4 ـ 5]

(هيثم الموسوي)

تقرير

«هيئة التحقيق الخاصة»:
الحاكم (لا) يحاكم أصدقاءه!

5

فلسطين

«فتح» تتشظّى إلى ثلاث قوائم:
عباس نحو إلغاء الانتخابات؟

12

تقرير

استراتيجيّة المواجهة الصينيّة:
«التشبيك» مع دول الجنوب أولويّة

15

قضية

جورج عبدالله: لن أتنازل عن موقفي ولا تفاوضوا على براءتي

زيارة الوزيرة ماري كلود نجم واللواء عبّاس إبراهيم لباريس، ولقاؤهما مسؤولين فرنسيين لبحث قضية المناضل جورج إبراهيم عبد الله، أعاد تحريك المياه الراكدة ورفع منسوب الأمل باقتراب إطلاق سراحه. «المفاوضات مُتقدمة»، تقول مصادر مُتابعة، من دون أن تبالغ بالإيجابية، لأنّ فرنسا ما زالت تشترط اعتذار عبدالله عن ماضيه، فيما هو يرفض مبدأ البحث في أصل موقفه السياسي من نضاله ومن حاضره

تقدّم محامي جورج بطلب إفراج مشروط في أيلول من دون جواب (مروان بو حيدر)

ليا القزي

«... أعدكم بأنّني لن أتركككم»، قال رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون للبنانيين بعد زيارته السيّدة فيروز في أيلول الماضي... هو الذي أتى تاركاً جورج ابراهيم عبدالله في المعتقل الفرنسي، منذ انفجار 4 آب، قدم ماكرون مرّتين إلى لبنان، من دون أن يسعى في أيّ منهما إلى محو عار دولته في قضيّة عبدالله. تكلّم عن عناوين «إصلاحية» وأعطى دروساً في «بناء الدولة»، مُتناسياً انتهاك فرنسا الفاضح لحقوق الانسان في موضوع عبدالله واستمرار احتجاز حرّيته رغم انتهاء مدّة محكوميته سنة 1999. 37 سنة مرّت على اعتقال ابن «الألوية الثورية اللبنانية - FARL» في باريس، ليُصبح في ذلك أقدم الأسرى السياسيين في أوروبا. ومن حينه، تُنفّذ فرنسا أوامر الولايات المتحدة الأميركية والعدو الاسرائيلي في منع إطلاق سراحه وتنفيذ طلبات الإفراج المشروط. في الـ2013، امتنعت النيابة العامة في فرنسا عن تنفيذ قرار غرفة تطبيق العقوبات في باريس الإفراج عن عبدالله، ثمّ لحقها رفض العديد من طلبات الإفراج المشروط.

عام 2018، تبنّت الدولة اللبنانية للمرّة الأولى قضيّة المناضل جورج

> **يشترط الفرنسيون اعتذار عبدالله عن ماضيه لمنحه عفواً رئاسياً**

إبراهيم عبدالله، عبر ثلاثي رئاسة الجمهورية - وزارة الخارجية والمغتربين - الأمن العام، من دون نتيجة. فالفرنسيون «ابتزّوا» عبدالله بحريته عبر اشتراط تقديمه اعتذاراً عن ماضيه وإعلانه التوبة، ما رفضه جورج. لكن فجأةً، عادت قضية المُناضل الأممي لتتصدّر المشهد اللبناني، ويرتفع الحديث عن اقتراب الإفراج عنه.

تطوران «بُشّرا» هذه الإيجابية؛ الأول هو زيارة وزيرة العدل في حكومة تصريف الأعمال، ماري كلود نجم، سجن «لانميزان» ولقاؤها جورج مرّتين في يوم واحد، لمدّة ثلاث ساعات. لم يكن هدف وجود نجم في فرنسا لقاء عبدالله، بل كانت زيارة خاصة في الأساس، قبل مغادرتها لبنان، بحثت مع الرئيس ميشال عون، ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسّان دياب، وبقية المعنيين، إن كانوا يُرحّبون باجتماعها بعبدالله، فأتى الجواب إيجابياً. الرئيس عون كان فاتح الرئيس الفرنسي، أثناء وجوده في لبنان، بقضية عبدالله. ماكرون شرح البعد القانوني، وهو ما جعل عون يقرر إرسال شخصية معنية بالجانب القانوني. التحضيرات لزيارة نجم للسجن تمّت بعد وصولها إلى فرنسا، وقد حرص الفرنسيون على ربط الموافقة على طلب الزيارة بعدم تصريح الوزيرة بأي معلومة للإعلام قبل الزيارة وبعدها، وفق ما تؤكّد مصادر دبلوماسية. يقول روبير عبدالله، شقيق جورج، إنّ الأخير «كان مُرتاحاً خلال لقائه نجم، ولا سيّما أنّها المرّة الأولى التي يزوره فيها وزير لبناني، وهي أبلغته وجود متابعة رسمية لقضيته».

أما التطور الثاني، فهو زيارة المدير العام للأمن العام، اللواء عبّاس ابراهيم، فرنسا وعقده لقاءات مع مسؤولين فرنسيين بحث خلالها إطلاق سراح عبدالله، ضمن جدول أعمال إضافي يشمل الموقف الفرنسي من المسألة الحكومية في لبنان وخلفيات الحديث عن عقوبات مفترضة على مسؤولين لبنانيين بتهمة عرقلة تأليف الحكومة.

«هذه المرّة يوجد جدّية فرنسية في ملفّ جورج عبدالله لم نعهدها سابقاً»، تقول مصادر مُتابعة للقضية، مُعتبرةً أنّ «المفاوضات قطعت شوطاً مُهمّاً». إلا أنّ الحَذر وعدم المبالغة في الرهان على «الضمير الفرنسي» يبقيان واجبين. القضية لم تصل خطّ النهاية، بسبب عراقيل ما زالت السلطات الفرنسية ترفعها في وجه لبنان. تُفيد المعلومات بأنّه قبل زيارة نجم - برفقة السفير رامي عدوان - الأسير عبدالله، التقت مسؤولين فرنسيين أبلغوها أنّ «مفتاح حلّ القضية هو إصدار عبدالله بياناً يُقدّم فيه اعتذاره لذوي الذين سقطوا في العمليات التي اتُّهم بتنفيذها وندمه عن الماضي، حينها سيصدر عفو رئاسي فرنسي عنه وبالتالي إطلاق سراحه». جورج، الذي يحتفل في 2 نيسان بعيد ميلاده الـ70، ذكّر وزيرة العدل بمواقفه ضدّ الامبريالية، مؤكداً التزامه نهج المقاومة، ومُكرّراً عدم ندمه ورفضه الاعتذار عن ماضيه. والأهم من ذلك، أنّ جورج مُتمسّك بما أعلنه سابقاً: رفض تسوّل حريته، وهو يتمنى على السلطات في بيروت عدم التفاوض باسمه حول إطلاق سراحه بناءً على الشروط الفرنسية. وهو يرى نفسه سجيناً سياسياً، ولتتحمل فرنسا مسؤولية احتجازه أو حتى إعدامه في السجن. يقول محامي عبدالله، الفرنسي جان لوي شالانسيه لـ«الأخبار»، إنّه لم تطرأ عوامل جديدة على الملفّ، خاصة أنّه «في أيلول الماضي، تقدّمنا بطلب إفراج مشروط جديد عن جورج، وما زلنا حتى الساعة لم نتلقّ جواباً». ويبحث المحامي حالياً في نقل الملفّ إلى الدوائر القضائية الأوروبية.

الصمت الفرنسي الرسمي، قابله ارتفاع في التحركات الشعبية المُندّدة بقرار اعتقال جورج. يقول روبير عبدالله إنّ التحركات تتصاعد «ببطء ولكن بانتظام، أكان عبر التضامن الشعبي أم الرسائل التي يوجهها نواب إلى الإليزيه لإطلاق سراح جورج. يُمكن القول إنّه إلى حدّ ما، بدأ الموضوع يتحوّل إلى قضية رأي عام في فرنسا». وفي هذا الإطار، يقول أحد مؤسّسي «الحزب الجديد المناهض للرأسمالية (NPA)»، الآن بوجولا، إنّه في السنوات السابقة «كنّا نعاني من حملات ترهيب، والتضليل الممارس ضدّ جورج وعائلته في الصحافة الفرنسية. حالياً، ما زالت المشاركة في التظاهرات واللقاءات ضئيلة نسبياً، ولكن نجد أنّها مُنتشرة في العديد من المدن الفرنسية». بوجولا هو مؤسّس «تجمّع تحرير عبدالله» يعتبر في حديث مع «الأخبار» أنّ «الكرة في ملعب اللبنانيين الذين عليهم أن يستغلوا علاقاتهم مع الإدارة الفرنسية والضغط لإطلاق السراح».

أبسط قواعد العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية، تفرض أن يُعلّق لبنان أي تعاون مع باريس قبل حلّ قضية عبدالله... إذا كان مُلتزماً بالإفراج عنه عبر استخدام الوسائل «الشرعية». لا أن يُسمح لماكرون باستعادة «أمجاده الاستعمارية»، ويتصرّف كما لو أنّه أهلٌ لإطلاق مُبادرات «إنقاذية» والتهديد بعقوبات سياسية وتعيين وزراء ومسؤولين رسميين، خاصة أنّ ماكرون يُمثّل استمرارية للعقلية الفرنسية الخانعة أمام مصالح «إسرائيل». لا يزال يتردّد صدى خطابه في «المعهد العالي للأعمال - ESA» قبل انتخابه رئيساً سنة 2017، حين أعلن من بيروت أنّه «ضدّ اعتراف فرنسا بالدولة الفلسطينية من دون اتفاق سلام بين الطرفين، وضدّ ممارسة أي ضغط على اسرائيل». جورج غير مُتهم بتنفيذ أي عملية ضدّ مواطنين فرنسيين، ولكن لأنّ نضاله كان بوجه قوى الهيمنة والاستعمار ودفاعاً عن الشعوب، ستبقى «جريمته» غير مغفورة لدى «ورثتهم».

المشهد السياسي

سلامة: الدعم شارف على النهاية

بعد تأكيد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وجود جهود جادّة لتذليل العقبات من أمام تشكيل الحكومة، فإنّ الأيام المقبلة ستكون الأكثر حذراً ودقة. إما يمر القطوع الحكومي وينصرف الجميع لبدء ورشة إنقاذ البلد (أو على الأقل خفض سرعة الانهيار)، وإما يزداد الوضع سوءاً ويكون الجميع أمام مرحلة قاسية من الانتظار، الذي يسهم يومياً في زيادة الأزمات وترسيخها. وتأكيداً للمسار الانهياري، كان حاكم المصرف المركزي رياض سلامة حاسماً أمس في التأكيد أن المصرف لم يعد قادراً على الاستمرار في سياسة الدعم، داعياً الحكومة إلى التصرف والإسراع في عملية الترشيد قبل أن يضطر إلى التوقف عن الدعم. وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة الوزارية لترشيد الدعم، أوضح سلامة أن الاحتياطي القابل للاستعمال شارف على الانتهاء، ولن يستطيع الاستمرار في تأمين الدولارات المطلوبة لدعم استيراد السلع الأساسية لأكثر من شهرين كحد أقصى. وقد ترافق هذا الكلام مع معلومات تشير إلى أن قراراً قد اتخذ بضرورة حسم المسألة المستقبلية وتلك التي لم تولد بعد. فسلامة يقف إلى جانب الرئيس المكلف سعد الحريري، من أجل أن تنفجر قنبلة رفع الدعم في وجه الرئيس حسان دياب، لتأتي الحكومة المقبلة ويجري التعامل مع أي إجراءات تتخذها كخطة إنقاذ. أما دياب، فيرى أنه لن يتحمّل مسؤولية رفع الدعم نيابة عن الذين تسبّبوا في الانهيار، ويريد تأجيل بت الأمر إلى الحكومة المقبلة.

في المقابل، بدت المبادرة التي أطلقها الرئيس نبيه وناقشها مع الرئيس سعد الحريري عندما زاره من يومين، قادرة على إحداث خرق في جدار الأزمة الحكومة المتصاعدة. ولذلك، تعكف عين التينة على تدوير زوايا مبادرتها لتتناسب مع شروط كل من رئيس الجمهورية والرئيس المكلّف، الأخير، بعد تسريب تشكيلته، والهجوم الذي تعرضت له، تحديداً لناحية تولّي أكثر من وزير مسؤولية حقيبتين، لم يعد قادراً على التمسّك بحكومة الـ18 وزيراً أو الدفاع عنها. فقد ترسّخت فكرة أن حكومة كهذه لا تتناسب مع معيار الاختصاص. ولذلك، بدا الرئيس المكلّف منفتحاً للمرة الأولى على زيادة العدد، لكن مع إصراره على أمرين: عدم حصول أي فريق على الثلث المعطل والالتزام بمعيار الاختصاص.

> **لم يعد الحريري قادراً على التمسّك بحكومة الـ18 وزيراً أو الدفاع عنها**

وفيما دخل حزب الله على الخط، في مسعى لإنجاح مبادرة بري، حتى مساء أمس لم يكن أحد قد استطلع رأي الرئيس ميشال عون والنائب جبران باسيل، في مسألة تخليهما عن الثلث المعطّل. فقد أكدت دوائر القصر الجمهوري أنه لم يتم التواصل معها بشأن أي مبادرة جديدة، كما أن الرئيس المكلّف لم يطلب موعداً مع رئيس الجمهورية. وفيما يتوقع أن يتواصل حزب الله مع عون وباسيل، أبدى عاملون على خط المبادرة تفاؤلهم بتأليف الحكومة في حال تم تخطّي عقبتي الثلث الضامن، بعدما تنازل الحريري عن حكومة الـ18 وزيراً، مؤكدين أن مسألة توزيع الحقائب لن تكون عقبة.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

تقرير

نصرالله للسعودية: لن تخدعوا اليمنيين

أكثر من ملف تطرّق إليه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله يوم أمس. من الداخل اللبناني حيث الجهود لا تزال مستمرة لتأليف حكومة جديدة، إلى محور المقاومة الذي عبّر في أخطر مرحلة من تاريخه، من دون أن يمنّعه ذلك من تطوير قدراته ومراكمتها، والصمود الفلسطيني الذي اسقط صفقة القرن. وكالعادة، أفرد السيد نصر الله مساحة للحديث عن الشأن اليمني، ناصحاً الأميركيين والسعوديين بعدم تضييع وقتهم، لأن اليمنيين كبار في السياسة ولا يُمكن خداعهم

أكّد الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، أن «جهوداً جادّة وجماعيّة» تُبذل من قبل القوى السياسية، «لتذليل العقبات الحكوميّة»، لأنّ الجميع عليه أن يعلم أنّ البلد استُنزف وقته وحاله وروحه». وأوضح أنّ «الكل يُجمع على أنّ المدخل الذي يساعد ويضع الأمور على طريق الحل، هو تشكيل الحكومة، وأن الأوان للذهاب لمعالجة حقيقيّة للمشاكل».

وفي حفل تأبيني أقامه «تجمع العلماء المسلمين» للشيخ الراحل أحمد الزين، أشار نصر الله إلى أنّ «الكثيرين ممّن حملوا راية فلسطين، بدّلهم مال البترول والتحوّلات السياسيّة وطمع المناصب، إضافة إلى اليأس أو الإحباط الشخصي»، مؤكّداً أنّ «ثبات الزين في مواقفه كان أساسه أنّ تلك المواقف تنطلق من رؤية ومبادئ وأصول سار عليها وثبت فيها».

وركّز السيد نصر الله على أنّه «في مواجهة المشروع الإسرائيلي والمشروع الأميركي، وفي الطموح إلى أن تكون البلاد الإسلاميّة والعربيّة مستقلّة وحرّة، لا يمكن أن يكون هناك التباس وشبهات، وبعض اليوم يحاول أن يرمي شبهات في القضية الفلسطينية خدمةً للسلاطين»، مذكّراً بأن «الزين كان مع فلسطين والمقاومة منذ البداية حتّى النهاية».

ورأى أنّ «الموقف الأصعب كان في سوريا، لأنّ الراحل تحمّل بسببه الكثير من الأذى. ما حصل هناك كان كبيراً وخطيراً وفيه أبواب كبيرة للفتنة والتضليل وتضييع البوصلة». وقال: «موقفه من أحداث البحرين والحرب في اليمن، ينطلق من الأساس نفسه. كان رمزاً كبيراً من رموز الوحدة الوطنية».

في الملف اليمني، قال السيد نصر الله إنّ «هناك حرباً إعلاميّة وسياسيّة حقيقيّة على المقاومين من خلال القول إنّ السعودية تريد وقف الحرب وإن أنصار الله يرفضون ذلك، لأنّهم يربطون مصير اليمن بالملف النووي الإيراني». وشرح أنّ «العروض على الأخوة في اليمن ليس وقف الحرب، بل وقف إطلاق النار واستمرار بقيّة أشكال الحرب، أيّ الحصار، وهذا خداع كبير لا ينطلي على قيادة أنصار الله أو حتّى على أطفال اليمن» وذكر أنّ «الأميركيّين والسعوديّين يضيّعون الوقت، واليمنيّين كبار في الإيمان والمقاومة والصمود والجهاد، ولا يمكن أن يُخدعوا لأنّهم كبار في السياسية والحكمة»، مُعتبراً أنّ «الخطوة الأولى هي وقف إطلاق النار والحصار»، داعياً السعودية إلى «عدم إضاعة الوقت، لأنّ هذه اللعبة لن تنطلي على أنصار الله».

وفي الملف الفلسطيني، رأى السيد نصر الله أنّه «يسيء صمود الشعب الفلسطيني، اليوم لا أحد يتحدّث عن مصطلح صفقة القرن». وأشار إلى أنّ «الضلع الثاني في هذه الصفقة، أي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في وضع صعب، قد يسقط وفي الحدّ الأدنى هناك أزمة قيادة في إسرائيل، بحسب ما أكّدت الانتخابات البرلمانيّة».

وعلى صعيد متّصل، أوضح أنّ «الإسرائيلي في هذه الأيّام، كلّ يوم لديه صوت مرتفع ويتحدّث عن القلق من تطوّر قدرات محور المقاومة ونموّها»، مؤكّداً أنّ «المحور يعمل على تنمية قدراته ومراكمتها، وهو اليوم ليس في حالة ركود، بل عبر أخطر مرحلة في تاريخه في السنوات العشر الأخيرة، وهو يقابل التهديدات بالمزيد من العمل الجاد لتراكم القدرات والقوّة التي ستحسم المستقبل».

> **نصر الله: أولوية أميركا اليوم ليست منطقتنا، وأدعو إلى حوار بين دول المنطقة لحل مشاكلها**

وركّز على أنّ «أولويّات الإدارة الأميركية الجديدة اليوم هي الصين وروسيا، الصين عقوّة اقتصاديّة قد تصبح الأولى في العالم، وروسيا الّتي ينظرون إليها من الزاوية العسكريّة والأمنيّة»، لافتاً إلى أنّ «هناك جهداً أميركياً لمنع تكوّن جبهة تكون فيها إيران إلى جانب الصين وروسيا، وسعياً لمعالجة الملف النووي، مع التأكيد على الدبلوماسية مع إيران». وشدّد على أنّ «ما لم تعطه إيران لترامب في ظلّ أقصى العقوبات والتهديد اليومي بالحرب، لن تعطيه اليوم».

وتوجّه إلى أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة، مؤكّداً أنّ «أولويّات واشنطن الجديدة ليست في المنطقة، وبالتالي إذا كانوا ينتظرون الأميركيّين فإنّ الانتظار سيكون طويلاً». وقال إنّ «أميركا لم تعد أميركا التي تعرفونها بل تسير نحو الأفول»، داعياً الجميع إلى «عدم انتظار أميركا والعالم والتطوّرات الدوليّة، والانطلاق بحوارات إقليميّة لمعالجة مشاكلنا وأزماتنا»، وموضحاً أنّ «كلّ من ينتمي إلى محور المقاومة جاهز للوصول إلى معالجات وحلول وتسويات، تجعلنا نعبر من المراحل الصعبة».

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

الحدود البحرية مع سوريا: مشكلة بلا أساس

كما جرت العادة، يجري توظيف كل ما يتعلق بسوريا، سياسياً. مادة اليوم، لمن يكنّون العداء لها، هي ترسيم الحدود البحرية معها، متهمين إياها بالسطو على مساحة 750 كيلومتراً. الأكيد أن لا سرقة لأي كيلومتر في البحر. كل ما في الأمر، بحسب مصادر الجيش اللبناني، أن لبنان وسوريا اعتمدا، كلٌّ منهما على حدة، تقنيات ترسيم مختلفة تستوجب التفاوض رسمياً للوصول إلى خط مشترك. وهنا دور الدولة اللبنانية التي باتَ لزاماً عليها التحرّر من الترهيب الاميركي وكسر الطوق والذهاب فوراً لإعادة العلاقات مع دمشق إلى طبيعتها، واتخاذ قرار حكوميّ لحل مسالة الحدود البحرية مع سوريا

ميسم رزق

في العقد الموقع بين سوريا وشركة روسية للتنقيب عن النفط والغاز في البحر السوري الجنوبي (المنطقة الملاصقة للحدود مع لبنان)، ورد في إحدى الفقرات شرط «التزام المقاول بكافة المعاهدات والاتفاقات المستقبلية بين الحكومتين السورية واللبنانية بخصوص إحداثيات حدود البلوك الجنوبية». هذا الشرط الوارد في الاتفاقية، بوضوح، يعني أن سوريا لم تُقفل الباب أمام التفاوض مع لبنان، حتى اليوم، وعلى مدى 10 سنوات، كانت بيروت هي التي ترفض التجاوب مع دمشق التي سبق أن اعترضت على «الترسيم الأحادي»

> **العقد السوري مع الشركة الروسية يتحدّث عن التنقيب عن النفط والغاز بعد اربع سنوات من اليوم**
>
> **لبنان رسّم حدوده مع سوريا من جانب واحد وأخطر الامم المتحدة بذلك عام 2011، فاعترضت دمشق على الترسيم عام 2014**

للحدود البحرية بين البلدين.

بعد الاعلان عن الاتفاقية الروسية - السورية للتنقيب عن النفط والغاز في البحر، ونشر خريطة مرفقة بها تُظهر تداخل الحدود البحرية بين البلدين بمساحة تصل إلى نحو 750 كيلومتراً مربّعاً، تحولت مسالة ترسيم الحدود بين الجارين إلى حدث تداخل فيه السياسي بالتقني، فبدا المشهد مُوجّهاً بامتياز. لم يكن أدل على ذلك من الحملات التي قادتها مجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي، وضعت سوريا في مصاف العدو الإسرائيلي، باعتبار أن كلاً منهما «يُحاول سرقة الثروة النفطية» للبنان. وانضمّ إلى تلك المجموعات معنيون بالملف، مسوّقين لفكرة أن منطقة بحرية تبلغ مساحتها 750 كيلومتراً مُربعاً جرى وضع اليد السورية عليها.

فاتفال المشكلة يأتي في لحظة الصراع الداخلي حول العلاقة مع دمشق، والضغط الدولي على لبنان لمقاطعة سوريا والمشاركة في الحصار عليها. لكن سريعاً دخل على الخط تكتّل «لبنان القوي» الذي ناقش الأمر في اجتماعه أول من أمس، مُذكّراً في بيانه بأن «رئيس التكتل جبران باسيل سبقَ له أن وجّه الكتب اللازمة الى الجهات المعنية في لبنان بخصوص التداخل في الحدود الاقتصادية البحرية بين البلدين، كما وجّه كتب اعتراض الى الجانب السوري ضماناً لحفظ حقوق لبنان وحدوده». وعليه دعا «التكتل» الى «إجراء المفاوضات اللازمة بين لبنان وسوريا بهذا الشأن على أسس احترام حسن الجوار والقانون الدولي».

ما لحظه التكتّل في نقطة المفاوضات، لعلّه الموضوع الأهم الذي تجب الإضاءة عليه، بمعزل عن توظيف القضية في سياق الهجوم على الدولة السورية. فالحكومة الحالية، كما الحكومات السابقة، مصرّة على مقاطعة سوريا وصولاً في بعض الأحيان إلى التعامل معها كعدو، رضوخاً للإملاءات الأميركية.

فمهما يكُن الظرف، لا شيء يُبرّر أن يقبَل لبنان بمفاوضات مع العدو الإسرائيلي، ويرفضها مع دولة شقيقة، مع وجوب تأكيد غياب أوجه شبه بين الحالتين. فسوريا ليست دولة عدوة ولا كيانًا احتلالياً. كما أن التفاوض هو مسار سياسيّ تتبعه الدول في ما بينها، حتى وإن كانت على وئام.

قضية قديمة

قضية ترسيم الحدود مع سوريا ليست جديدة. الملف مفتوح منذ عام 2011، أي عند إصدار المرسوم 6433 الذي رسّم حدود لبنان البحرية الشمالية والجنوبية والغربية. يومها جرّت مراسلة الدولة السورية من قبل وزارة الخارجية اللبنانية، بطلب من وزارة الطاقة (كانَ جبران باسيل حينها وزيراً للطاقة). واستمر تحريك الملف، خاصة مع إطلاق دورة التراخيص للتنقيب عن النفط. لكن، الملف نامَ في الأدراج، بسبب التطورات الأمنية والعسكرية والسياسية في سوريا، وتذرّع لبنان بحجة النأي بالنفس لقطع العلاقات معها.

أهمل الملف على أهميته. ولم يستفق أحد عليه، إلا عندما صدّقت رئاسة الجمهورية العربية السورية في الأسبوع الأول من شهر آذار 2021، على العقد الموقع بين وزارة النفط والثروة المعدنية السورية وشركة «كابيتال» الروسية للتنقيب عن البترول في البلوك الرقم 1 (السوري) في محاذاة الحدود مع لبنان.

وعليه، بدأ التحرك داخل لبنان، بحسب ما علمت «الأخبار»، من أجل تجميع كل المستندات السابقة واللازمة للحديث مع الحكومة السورية. أكثر من مصدر وزاري أكدوا أن «جميع المراسلات والكتب السابقة ستُستعاد من أرشيف الوزارات المعنية، وسترسَل إلى الحكومة التي عليها أن تُقرر الإجراءات اللازمة».

وبينما اتهم بعض الجهات سوريا بأنها «صدّقت العقد من أجل دفع لبنان إلى التفاوض معها على غرار ما يفعله مع العدو الإسرائيلي، لفك عزلتها»، وأنها بالخط الذي طرحته «دخلت إلى الحدود اللبنانية مساحة 750 كيلومتراً مربعاً»، ردّت مصادر في الجيش اللبناني بشكل تقني وعلمي ينفي الأمر، مشيرة إلى أن «سوريا، وكما كل دولة، طرحت خط الحد الأقصى، كما فعل لبنان الذي لم يتفاوض معها حين رسّم حدوده، وهذا أمر طبيعي».

وشرحت المصادر مسار القضية قائلة إنه في «عام 2011، قام لبنان بترسيم لحدوده البحرية الشمالية مع سوريا، والغربية مع قبرص، والجنوبية مع فلسطين، بشكل أحادي عن طريق المرسوم الرقم 6433 الذي تمّ إيداعه لدى الأمم المتّحدة، عملاً باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد اعتمد لبنان تقنية خط الوسط البحت (أي خط متساوي الأبعاد) لترسيم حدوده البحرية الشمالية مع سوريا. وعام 2014 بعث السفير السوري لدى الأمم المتحدة برسالة اعتراضية على الترسيم اللبناني، وجّهها الى الأمين العام للمنظّمة الدولية. وأكتفى السفير بشار الجعفري في الكتاب (حصلت «الأخبار» على نسخة منه)، بالاعتراض على الترسيم اللبناني، من دون الإفصاح عن مقاربة سورية لترسيم حدودها مع لبنان، بما في ذلك الإحداثيات الجغرافية للخط السوري».

وفي العامين 2007 و2010، أطلقت سوريا دورات تراخيص نفطية وغازية قسّمت بموجبها المناطق البحرية السورية الى 3 بلوكات. وتمّ تعيين الحدّ الجنوبي للبلوك السوري الرقم 1، المُتاخم للمياه اللبنانية، عن طريق اتباع تقنية خط العرض «التي تتعارض مع تقنية خط الوسط التي كرّسها القانون والاجتهاد الدوليين واعتمدها لبنان» بحسب رأي المصادر.

وهنا يكمُن الخلاف، وهو خلاف تقني. ليس هناك لا سرقة ولا سطو ولا اعتداء على الحدود اللبنانية. لكن «بفعل اعتماد الدولتين لتقنيات ترسيم مختلفة، نشأت منطقة متنازع عليها مساحتها نحو 750 كيلومتراً مربعاً، وتمتدّ على البلوكين 1 و2 اللبنانيين والبلوك 1 السوري». ولأن السلطات السورية وافقت على تلزيم البلوك 1 السوري لشركة كابيتال الروسية، فإن هذا التلزيم يُحتّم على لبنان، بحسب المصادر:

أولاً، التواصل مع السلطات السورية والشركة الروسية للوقوف عند نيّاتهما بما يختص بالبلوك 1. فهل تطمح الى القيام بأعمال تنقيب في المنطقة المتنازع عليها من هذا البلوك أم ستبتعد عن هذه المنطقة عملاً بموجبات القانون الدولي الذي يمنع التنقيب الأحادي في المناطق البحرية المتنازع عليها؟

ثانياً، على ضوء الجواب عن هذا السؤال، يمكن اللجوء الى توجيه رسالة اعتراض الى الجانب السوري، مباشرة أو من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة. وخطوة كهذه تعدّ ضرورية، لأن سكوت لبنان يمكن أن يُفسّر من قبل المجتمع الدولي حينها بأنه اعتراف ضمني بالسيادة السورية على المنطقة المتنازع عليها.

وبمعزل عن الخطوتين، تبقى الخطوة الأهم والأكثر منطقية هي «القيام بعرض مفاوضات ترسيم على الجانب السوري. فترسيم الحدود البحرية بين الجارتين والاتفاق على خط بحري مشترك، من شأنه أن يحلّ جميع المشاكل وأن يزيد من جاذبية البلوكات النفطية اللبنانية الشمالية. كما من شأنه زيادة حصة الدولة اللبنانية من عائدات هذه الرقع، نظراً إلى انتفاء النزاع الحدودي والمخاطر الأمنية التي يسببها النزاع الحدودي والتي تؤثّر سلباً على الشركات النفطية المنقّبة».

وبطبيعة الحال، يجب عدم التساهل مع الحدود البحرية الشمالية للبنان، وتجب متابعة هذا الملف بجدية ومهنية. لكن من الضروري جداً أن لا تحرف هذه القضية الأنظار عن ملف الحدود الجنوبية الذي هو أكثر ضرورة وإلحاحاً. فبموجب العقد الموقّع بين سوريا وشركة كابيتال الروسية، لن تبدأ أعمال التنقيب في البلوك الرقم 1 السوري إلا بعد 4 أعوام من الأعمال الاستكشافية. أما في الجنوب، فستبدأ شركة «إنرجين» اليونانية بأعمال الاستخراج من حقل «كاريش» في نهاية هذا العام، ما يعرّض موارد لبنان الغازية والنفطية لخطر السرقة، خاصة أن نصف هذا الحقل يقع في المياه اللبنانية بحسب الخط 29 الذي يفاوض وفد لبنان على أساسه.

وفيما يوجّه التركيز اليوم أوّلاً وأخيراً على تعديل المرسوم الرقم 6433 وإيداعه لدى الأمم المتحدة بغية تقوية الموقف اللبناني التفاوضي وعرقلة أعمال التنقيب الإسرائيلية في المنطقة الحدودية مع «فلسطين المحتلة»، والتي تمثّل خطراً كبيراً ووشيكاً على موارد لبنان الغازية والنفطية، لا بدّ أيضاً من الضغط على الدولة اللبنانية من أجل الإسراع في إعادة فتح باب التواصل الرسمي مع سوريا لإنجاز هذا الملف، وعدم التذرع بأي حجج من قبيل أن حكومة تصريف الأعمال ليس لديها هذه الصلاحية، أو الخضوع لضغوطات من الخارج تمنع وصل ما انقطع بين الدولتين.

مصادر الجيش: سوريا رسمت خطّا أقصى للحدود، وهو ما تفعله كل الدول قبل التفاوض للتوصل إلى حل وسط (هيثم الموسوي)

تقرير

«هيئة التحقيق الخاصة» في مصرف لبنان: الحاكم (لا) يحاكم أصدقاءه!

في مصرف لبنان، وحدة إخبار مالي يراسها رياض سلامة. وتدعى «هيئة التحقيق الخاصة». ارتبط اسم الهيئة بتجميد حسابات المودعين الذين تتهمهم الإدارة الاميركية بـ«تمويل الإرهاب». ورغم أن نطاق عملها كبير جداً ويشمل الفساد بمعناه الواسع، لكنّ عائقين حالا دون تحرّكها: عدم قيام القضاء بواجباته عبر تحويل ملفات جدّية إليها، نظراً الى أنه لا يمكن لها التحرّك من تلقاء نفسها، ووقوف رئيسها، حاكم المصرف المركزي، رياض سلامة، في وجه كل ما يمسّ بمصلحة أصحاب النفوذ والثروات. لكن لأن دور الهيئة محوري في قوانين مكافحة الفساد المقدمة أخيراً تقدمت كتلة الوفاء المقاومة باقتراح قانون لتعديل تركيبة الهيئة، يُبعد حاكم مصرف لبنان عن رئاستها تحقيقاً لاستقلاليتها ومنعاً للتضارب في المصالح

رلى إبراهيم

لطالما اقترن «صيت» هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان بتجميد حسابات المودعين، بناءً على أوامر أميركية، تحت مسمى مكافحة «تبييض الأموال وتمويل الإرهاب». وهي في ذلك تقوم بواجبها وأكثر. الا أنه عندما يتعلق الأمر بأموال المودعين وتحويل الأموال إلى الخارج وتسريع الانهيار، يرفض رئيس الهيئة، أي حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، المسّ بمصالحه ومصالح السياسيين والمصارف. الحجة هنا ليست غياب الصلاحيات، نظراً الى أن التعديلات التي أُدخلت على القانون الرقم 44 الصادر بتاريخ 2015/11/24 منحت هذه الهيئة صلاحيات واسعة للتحقيق في كل ما يندرج تحت عنوان «الأموال غير المشروعة». عبارة تحدد مفهومها المادة الأولى من القانون، والتي تتحدث عن الجرائم المالية، بدءاً بزراعة أو تصنيع أو الاتجار غير المشروع بالمخدرات مروراً بتمويل الإرهاب، وصولاً الى الفساد، بما في ذلك «الرشوة وصرف النفوذ والاختلاس واستثمار الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإثراء غير المشروع والسرقة وإساءة الائتمان والاختلاس والاحتيال، بما فيها جرائم الإفلاس الاحتيالي». ما سبق يمنح هيئة التحقيق الخاصة دوراً مهمّاً محلياً ودولياً، خصوصاً في ظل الانهيار الاقتصادي وما لحقه من عمليات غش وفساد تتعلق بالمصارف والسياسيين، ومن هم في موقع سلطة. إلا أن دورها معطّل، أقله محلياً، لسببين:

1- لأن رئيسها هو حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

2- لا يمكنها التحرك من تلقاء نفسها، بل بقرار من سلامة أو بطلب من جهات دولية أو تلقّي بلاغات وطلب استقصاء من المدعي العام التمييزي في لبنان.

مدخل الهيئة الى أي تحقيق في أي مسألة، ومنها الأموال الناتجة عن عمليات فساد وتلك المحوّلة الى الخارج، هو القضاء. وحتى الساعة، لم يقدّم ملف قضائي «مُبكّل يُحرج الهيئة ويجبرها على التحرّك»، على ما تقول مصادر مطلعة. إلا أن ذلك لا يعني استجابة الهيئة لطلبات القضاء، فثمة تجربة في هذا الشأن غداة 17 تشرين، عندما وجّه النائب العام لدى محكمة التمييز القاضي غسان عويدات كتاباً الى هيئة التحقيق يطلب فيه تزويده بأسماء الأشخاص الذين أجروا تحويلات من حساباتهم في المصارف اللبنانية إلى الخارج، ما بين 17 تشرين الأول 2019 و31 كانون الأول 2019 (حُكي يومها عن 7 مليارات دولار). امتنعت الهيئة عن التجاوب مع الطلب، مشيرة الى أن جميع المصارف التي نفّذت التحاويل الى الخارج في هذه الفترة أفادت بعدم وجود أي شبهة في العمليات أو في مصدر الأموال المودعة في الحسابات. اقتنعت الهيئة بأجوبة المصارف، وأعلنت التعذّر - قانوناً - عن اتخاذ أي قرار بخصوص هذه الحسابات أو الطلب من المصارف تزويدها بالأسماء.

قبيل ذلك، وجّه «نادي القضاة» رسالة الى الهيئة طالباً التجميد الاحترازي لحسابات كل السياسيين والموظفين الكبار والقضاة وكل من يتعاطى الشأن العام وشركائهم والمتعهدين، من دون أن تتجاوب مع الطلب. لكنها في المقابل جمّدت أرصدة 7 مسؤولين حاليين وسابقين يعملون في الجمارك وإدارة مرفأ بيروت ورفعت السرية المصرفية عن حساباتهم، بناءً على تقرير من أمينها العام والنيابة العامة التمييزية، بعد انفجار المرفأ (4 آب 2020).

يلفت النائب السابق غسان مخيبر أن الشكاوى المقدمة الى الهيئة يجب أن تكون مكتملة ومبنية على قرائن حتى تأخذ بها. فالهيئة ليست ضابطة عدلية، بل مكتب فنيّ للاستقصاء المالي على الحسابات المصرفية. وهي الجهة الوحيدة المخولة رفع السرية عن الحسابات وحجز الأموال داخل لبنان وخارجه، وتلعب دوراً محورياً في آلية استعادة الأموال المنهوبة: «إذا كانت الهيئة لا تقوم بدورها، فذلك لأن هناك قضاء لا يقوم بدوره. إن لم يُحَل اليها ملف جدّي مبني على قرائن ومستندات ووثائق، ليس الحق عليها». من جهة أخرى، يرى مخيبر أن هناك «تضارباً في المصالح، لأن من يراسها هو حاكم مصرف لبنان، فيما يفترض أن تكون مستقلة، ومسألة ترؤس الحاكم لها لا يمنحها مستوى الاستقلالية المطلوب».

هذا التضارب برز بشكل فاضح أخيراً مع ملاحقة سلامة في سويسرا بعمليات فساد. كيف يمكن له أن يكون الحكم في قضايا الفساد وهو المشتبه فيه بها؟ يسأل مخيبر، علماً بأن سلامة وقف مرات عديدة حائلاً دون إكمال الملفات القضائية طريقها الى هيئة التحقيق التي يراسها. ففي ملف الحسابات المالية، برزت هبات صرفتها الدولة من دون أن تُحدّد وجهة صرفها. جرى تقديم الملف الى المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم الذي يشغل أيضاً منصب عضو في الهيئة. توجّه إبراهيم بطلب لرفع السرية المصرفية عن هذه الأموال، فرفض حاكم مصرف لبنان دعوة الهيئة لرفع السرية، لأن هذه الأموال وُضعت في حساب خاص في مصرف لبنان. وطبعاً ليس من مصلحة الحاكم الكشف عن طريق صرفها ومن استفاد منها.

> **رفض سلامة دعوة الهيئة الى الاجتماع لرفع السرية المصرفية عن الهبات المصروفة من الدولة**

ما سبق، دفع بكتلة الوفاء للمقاومة الى تقديم اقتراح قانون الى مجلس النواب يتعلق بتعديل المادة السادسة من قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الرقم 2015/44 لتحقيق استقلالية الهيئة عبر نزع رئاستها من يد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أو أي حاكم سيليه. وينص التعديل في مادته الأولى على إلغاء نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون الذي يحدد أعضاء الهيئة بـ«حاكم مصرف لبنان رئيساً، قاضٍ معيّن في الهيئة المصرفية العليا عضواً، رئيس لجنة الرقابة على المصارف عضواً، وثالث يعينه مجلس الوزراء بتوصية من الحاكم»، واستبداله بالنص التالي: «أحد القضاة من بين رؤساء غرف التمييز الحاليين أو السابقين، ويعيّن بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس القضاء الأعلى، رئيساً؛ رئيس لجنة الرقابة على المصارف عضواً، عضو أصيل وعضو رديف يعيّنهما مجلس الوزراء على أن تتوافر لديهما خبرة لا تقل عن 15 عاماً في مجال القانون المالي والمصرفي، عضو أصيل وعضو رديف يعيّنهما مجلس النواب، على أن تتوافر لديهما خبرة لا تقل عن 15 عاماً في مجال القانون الدولي أو حقوق الإنسان، أحد نواب حاكم مصرف لبنان، يُعيّن بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الحاكم».

أما الأسباب الموجبة لهذا الاقتراح، فتضمنت «تفعيل الهيئة وإعادة تشكيلها وفقاً للمعايير الدولية، مَهَما بات أمراً مُلحاً وضرورياً، ولأسباب تتعلق بمنحها مركزاً قانونياً مستقلاً بشكل لا لبس فيه، ولأن الأزمة المالية الحالية تتطلب وجود هيئة قادرة على استعادة الأموال المهرّبة والمنهوبة لتعزيز الخزينة العامة بإيرادات هي بأمسّ الحاجة اليها» فمتطلبات الاستقلالية وتجنب تضارب المصالح «لا تستقيم بتشكيل أعضائها من المؤسسات المالية والمصرفية ذات الصلة، ما يجعلها خاضعة من حيث العضوية والسلطة المالية للمصرف المركزي».

النائب حسن فضل الله، أحد المشاركين في وضع هذا الاقتراح، يرى أن «الوضع المستجدّ في البلاد ورزمة قوانين مكافحة الفساد المقدمة، يتطلبان دوراً أساسياً من الهيئة». لذلك، «لم يعد جائزاً أن تبقى بحالتها الراهنة، خصوصاً مع تضارب المصالح بين دورها وطريقة تشكيلها وإدارتها». وهو ما استدعى تطوير هذا القانون لتعزيز صلاحياتها وقدرتها على المساهمة في مكافحة الفساد.

هذا الاقتراح ضروري لتأمين استقلالية الهيئة عن السلطة النقدية، ذات الصلاحية «الفرعونية» في القطاع المصرفي. لكن، من المرجّح ألا يُبصر النور على شكل قانون، لأن الهيئة، بموجبات تأسيسها، هي وحدة من وحدات الإخبار المالي الكثيرة التابعة لمجموعة العمل المالي GAFI. تختلف أسماء هذه الوحدات في البلدان، واسمها في لبنان «هيئة التحقيق الخاصة»، ما يعني أن ارتباطها مقترن بالهيئات الدولية، ورئاستها لن تذهب حكماً الى من لا تعتبره هذه الهيئات في دائرة «الأصدقاء الأوفياء». وبكلام أوضح، هذه الهيئة هي واحدة من الأدوات السياسية التابعة للنظام المالي الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية. وهذه الأخيرة ستجنّد أصدقاءها وأتباعها في السلطة، لخوض معركة تحت عناوين سياسية وظائفية ومالية واقتصادية... بهدف منع تحويل «هيئة التحقيق الخاصة» إلى جهاز فعّال لمكافحة الفساد في لبنان.

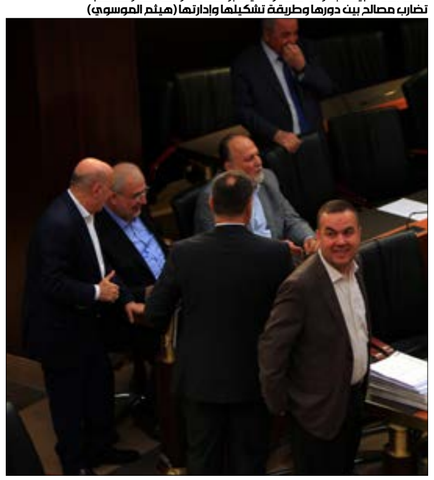

فضل الله: لم يعد جائزاً أن تستمر الهيئة بوضعها الراهن، خصوصاً مع تضارب مصالح بين دورها وطريقة تشكيلها وإدارتها (هيثم الموسوي)

قضية

عودة إلى الريف وعنف قادم إلى المدن
الانهيار الاقتصادي «يقتل» الحياة الحضرية

هديل فرفور

مُعظم شوارع بيروت بلا إشارات سير وأكثر من 90% من طرقاتها «مُجرّدة» من أغطية «الريغارات». هذه «العوارض» المُستجدة، وإن عكست بعضاً من تداعيات الأزمة الاقتصادية على الحياة المدينية، تبقى بسيطة مُقارنةً بما هو متوقّع، ليس في العاصمة وحدها، بل في كل المدن والبلدات اللبنانية.

فوفق تقديرات البلديات، ستكون هذه عاجزة، في الأشهر المُقبلة، عن القيام بـ «ربع» الخدمات التي كانت تُقدّمها للمُقيمين ضمن نطاقها العقاري من صيانة للطرقات وشبكات الصرف الصحي وغيرها. ومع انشغالها في تأمين رواتب موظفيها وتسيير الحد الأدنى من أعمالها، تغدو مطالبتها بتنفيذ مشاريع ومخططات إنمائية «ضرباً من الجنون». وإذا كانت «الجَور» في أيام «الرخاء»، جزءاً من المشهد اليومي للمُقيمين في بعض المدن، فإنها ستُصبح «ملامح» ثابتة في مختلف المناطق، فيما الحديث عن سلامة المباني «ترف»، كما يؤكد رئيس جمعية «سلامة المباني» يوسف عزّام لـ«الأخبار»، لافتاً إلى فترة «مُظلمة» ستخيّم على الحياة المدينية من حرائق وانهيارات وتصدّعات.

> هذا الواقع لن يكون حصراً وليد عجز البلديات عن ردم الحُفَر

مع الحديث عن انهيار النموذج لا بد من مناقشة مصير التنظيم المدينيّ

وصيانة المباني أو توقف المقاولين عن تأهيل الجسور مثلاً، بقدر ما سيكون «حصاد» الفوضى العمرانية المستفحلة؛ إذ إن ثلثي الأراضي في لبنان غير منظّمة، وفق نقابة المهندسين في بيروت.

قبل عامين، حذّر الخبير في التخطيط الحضري ليفون تلفزيان من تداعيات الفوضى العمرانية المُتجلّية في تعاظم الفجوة في المناطق الحضرية بين المدن الرئيسية وضواحيها، ما يولّد عنفاً يُهدّد الأمن الاجتماعي، فيما وصف خبراء بيروت بالمدينة «العنيفة»؛ إذ إن مخططاتها التوجيهية «رعت الانقسام الطبقي وعزّزت غياب العدالة الاجتماعية عبر إقامة حدود وهمية بين المناطق تفصل الفقراء عن الأغنياء»، وفق عزّام، لافتاً إلى أنه بفعل الأزمة، «سيسقط هذا الفصل، وسيترجم العنف المكبوت على مرّ سنوات تمرداً على ذلك الفصل. هذه الحركة، وإن كانت خطوة جيدة لجهة ردم اللاعدالة، إلا أنها تبقى خطيرة لأنها تأتي في مرحلة فوضى مترافقة مع مزيد من العنف».

بحسب عزّام، أسهمت السياسات المدينية في تغذية النموذج الاقتصادي السائد. فالمخطط الشامل لترتيب الأراضي، مثلاً، ساعد على ديمومة النظام الاقتصادي الريعي، «ومع الحديث عن انهيار النموذج، لا بد من مناقشة مصير التنظيم المديني في الفترات المُقبلة وطرح التحديات التي ستواجه اقتصاد المدن والريف»، لافتاً إلى أن لبنان «لم يعد يحتمل العودة إلى هذا النموذج، وأكبر دليل على ذلك ما نشهده من عودة الى الأرياف وتغيير وجهة استعمال المباني مع خسارة كثير من الشقق قيمتها» (بعض الشقق الفاخرة تباع في وسط بيروت بـ10% من ثمنها سابقاً).

يعني ذلك أن غياب التخطيط اللازم للتعامل مع الواقع المُستجد سيُفاقم الفوضى الحاصلة، خصوصاً لجهة التعامل مع العودة الى الأرياف، علماً بأن 87% من المُقيمين في لبنان يُقيمون في مناطق حضرية، وغالبية هؤلاء (64%) يعيشون في المدن الكبرى (بيروت، طرابلس، زحلة، صيدا وصور)، وفق تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT) عام 2019.

فهل لدى صنّاع القرار أي تخطيط على هذا الصعيد؟

يُذكر أن التقرير نفسه خلص إلى ضرورة توحيد الجهات المعنية بملف التنظيم المديني، لافتاً إلى تشعّب الجهات التي تديره، من وزارة الأشغال إلى البلديات مروراً بمجلس الإنماء والإعمار، فضلاً عن جهات مدنية وغيرها. وقد أوصى بضرورة إنشاء مؤسسة توحد الجهود وتختص بالتصميم والتخطيط المديني. واعتبر إلغاء وزارة التخطيط دليلاً على غياب الإرادة الفعلية بوضع رؤية مُستقبلية لأي عملية تخطيط «ما يعني أن النهج القائم على التدمير مُستمرّ».

وفيما يُشدّد الخبراء على ضرورة السعي إلى وضع رؤى جديدة للمدن والتعامل مع المشاكل المستجدة ضمن حلول جذرية، اكتفى رئيس لجنة الأشغال النيابية نزيه نجم، في اتصال مع «الأخبار»، بالإشارة إلى أن أعمال الصيانة التي «تتولى أمرها اليد العاملة اللبنانية لا تزال قائمة حتى الآن، فضلاً عن أن الزفت لا يزال مدعوماً حتى الآن» وبالتالي لا داعي للقلق على هذا الصعيد»(!) لافتاً إلى أن كل المشاريع العقارية الأخرى متوقفة بسبب عجز الدولة عن الدفع. أمّا الحل، فهو «تشكيل حكومة، وترك رئيس الحكومة سعد الحريري يؤلّفها»!

سيترجم العنف المكبوت على مر سنوات تمردا على الفصل المديني بين الاغنياء والفقراء (هيثم الموسوي)

كورونا

الوفيات والإصابات ترتفع من جديد... وتوقع الأسوأ في العيد

عاد عدّاد الوفيات الى التحليق بعد أيام من الانخفاض النسبي. أمس، على بعد أيام من عيد الفصح، سجل العداد 50 وفاة دفعة واحدة، ليعيد التأكيد على أن البلاد لا تزال في دائرة الخطر الفعلي. وليست الأرقام هي فقط ما يؤكد هذه الخلاصة، بل أيضاً البطء الذي تسير به عملية التلقيح.

أمس، أيضاً، لم يكن عداد الإصابات يشي بكثير من الطمأنينة، خصوصاً مع عودة بعض المؤشرات إلى الارتفاع، ولا سيما الإصابات التي بلغت 3393 إصابة والحالات الاستشفائية في العناية الفائقة التي سجلت 963 حالة، منها 270 حالة على أجهزة التنفس.

ويتوقع أن يستمر هذا المسار وأن يزداد في الأيام المقبلة، بحسب المصادر الطبية، خصوصاً مع حلول عطلة عيد الفصح، حيث يتوقع أن تشهد تلك الأيام زحمة تزيد من خطورة فيروس كورونا. لذلك، واستدراكاً للكارثة، اتخذت غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث قراراً بمنع الدخول والخروج إلى الشوارع «اعتباراً من الساعة الخامسة من صباح السبت ولغاية الخامسة من صباح يوم الثلاثاء» المقبل، وحصر التجول تالياً «بالأشخاص المستثنين من الإقفال، والذين لا يشملهم الاستثناء ويحصلون على إذن تنقل من خلال رابط المنصة».

وفي ما يخص عملية التلقيح، أصدر وزير الصحة حمد حسن، أمس، مذكرة عدّل فيها مسار الفئات المستهدفة من اللقاحات، في تطبيق عملي لتصريحه أول من أمس في التحول من خطة التلقيح العمودي إلى الأفقي. وأشار حسن في مذكرته إلى «دمج المرحلة A – I وB – I في مرحلة واحدة يبدأ تطبيقها اليوم بلقاح فايزر»، على أن تضم هذه المرحلة العاملين في القطاع الصحي والحكومي والخاص وجميع الأشخاص ضمن الفئة العمرية 65 وما فوق، والأشخاص ضمن الفئة العمرية 65 و55 عاماً الذين يعانون من أمراض مزمنة.

كما دعت المذكرة إلى تعديل الفئات في المرحلة الثانية التي يبدأ تطبيقها اليوم بلقاح أسترازينيكا كالتالي «الفئة العمرية 64 و55 عاماً والأشخاص المعنيين بتسيير خدمات القطاع العام من وزارات ومؤسسات وإدارات، على أن يبدأ بعد هؤلاء تلقيح ذوي الاحتياجات الخاصة والعاملين في دور الرعاية المخصصة لهم والعاملين في مأوى العجزة والسجون، والأشخاص في الفئة العمرية من 16 إلى 54 عاماً، الذين يعانون من أمراض مزمنة». أما المرحلة الثالثة من لقاح أسترازينيكا، فتستهدف المعلمين والعاملين في المدارس والعاملين في الحضانات والعاملين في أماكن ذات مخاطر عالية لانتقال العدوى، والأشخاص الذين يعتنون بأفراد من عائلتهم في سن الـ65 وما فوق، أو من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتبقى المرحلة الرابعة التي تستهدف كل الراغبين في تلقّي اللقاح.

(الأخبار)

قضية

الإجراءات غير المنسقة لمواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث تهدد مستقبل البشرية (مروان بو حيدر)

لا يختلف علماء الطبيعة على ثلاث أزمات خطيرة تعدّ تهديداً للمعمورة، وهي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. إلا أن الخلاف هو على كيفية وضع المخطط العلمي للتعامل مع هذه المخاطر: إذ إن البعض لا يزال متمسّكاً بمفاهيم، كـ«الرفاهية» و«الرخاء»، لعبت دوراً أساسياً في خلق الخطر المحدق بالأرض

لا صلح مع الطبيعة من دون المس بالرفاهية!

حبيب معلوف

«الرفاهية» و«الرخاء» مفهومان ابتدعهما خبراء الاعلانات لمصلحة كبار المنتجين من أجل تسويق المنتجات المتجددة بما يفوق الحاجات الحقيقية... ورغم أن هذين المفهومين - و«مكمّلاتهما» كـ«التنمية» - مسؤولان عن التدهور الذي وصلت اليه حال الأرض، لا يزال كتّاب تقارير الأمم المتحدة يتمسّكون بهما لـ«التصالح مع الطبيعة»، وهو عنوان تقرير صدر الشهر الماضي عن برنامج الامم المتحدة للبيئة؛ علماً بأنه من دون إعادة النظر في هذه المفاهيم لا يمكن أن تحصل المصالحة المطلوبة بين الانسان والطبيعة.

فالرفاهية التي ربطت بين السعادة والاستهلاك الفردي تطلّبت زيادة في الانتاج والاستهلاك. الأخطار الثلاثة (تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث) التي تهدّد الأرض، وفق التقرير، لم تحصل الا عندما أوهمت إعلانات المنتجين الفرد بأن رفاهيته تتطلب أن تكون له سيارته الخاصة وبيته الخاص، من دون اعتبار لما يتطلبه ذلك من استهلاك للموارد والمساحات والجهد والعمل... ومن توسع في بصمته البيئية. سرعة الإنتاج والاستهلاك أدّت، أيضاً، على سبيل المثال، الى سرعة تناول الطعام، أو الطعام السريع، بغض النظر عن تداعيات هذه الزيادة على استهلاك اللحوم وتربية المواشي وأثرها على الغابات والموارد (شريحة الهمبرغر تحتاج إلى كمية من الحبوب والمياه تكفي الفرد لمدة سنة!).

رغم إصراره على فكرة الرفاهية كقيمة، لم يتطرق التقرير الى كلفة هذه الرفاهية على الاقتصاد والبيئة في كل جوانب الحياة، وكيفية تبني نموذج حضاري بديل، يمكن أن يسهم في انقاذ الكوكب، تمهيداً للمصالحة المطلوبة!

من الرسائل الرئيسية التي يمكن استخلاصها من التقرير أن أزمات تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، أزمات ذاتية التأثير، مترابطة بشكل وثيق، و«تعرّض رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية لخطر غير مقبول»، مشدداً على ضرورة التنسيق بين الحكومات والشركات والشعوب لمنع اسوأ آثار التدهور البيئي من خلال التحول السريع للنظم الرئيسية، بما في ذلك الطاقة والمياه والغذاء، حتى يصبح استخدامنا للأراضي والمحيطات مستداماً.

ومع أن تحقيق الاستدامة ووقف التدهور الخطير في البيئة يتطلبان تغييراً في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية لـ«تحسين علاقتنا مع الطبيعة» وفهم قيمتها ووضع هذه القيمة في صميم عملية صنع قراراتنا، لم يتوسّع معدّو التقرير في الحديث عن الانظمة، ولم يتخلوا عن استخدام مفاهيم أسهمت في تدهور علاقتنا مع الطبيعة، كـ«الرفاهية»، تتجاوز في مفاعيلها شروط الحفاظ على ديمومة الأنظمة الايكولوجية وحياة الانواع... رغم الإقرار بأن التنمية غير المستدامة تؤدي إلى تدهور سريع في قدرة الأرض على الحفاظ على رفاهية الإنسان! فكما هو معلوم، تعتمد «رفاهية» الفرد على الاستخدام غير المحدود لفضاء كوكبي محدود وعلى موارد غير متجددة في معظمها، او على تلويث موارد متجددة، من دون احتساب كلفة ضياع هذه الموارد وحقوق الاجيال المقبلة فيها وكلفة معالجة النفايات المتولدة من حياة الرفاهية!

يشير التقرير الى أن الاقتصاد العالمي نما خمسة أضعاف تقريباً في السنوات الخمسين الماضية. لكن النظم الاجتماعية والاقتصادية والمالية الحالية فشلت في توفير الحوافز لإدارة النظم البيئية ورأس المال الطبيعي بحكمة. ويعود ذلك الى زيادة استخراج الموارد الطبيعية والطاقة ثلاثة أضعاف، مع زيادة الإنتاج والاستهلاك. وفي الفترة نفسها أيضاً، زاد عدد سكان العالم ضعفين، إلى 8,7 مليارات شخص... إلا أن نحو 1,3 مليار شخص لا يزالون يعانون من الفقر، ونحو 700 مليون يعانون من الجوع، ما يؤشر الى الاختلال الذي خلّفه نظام السوق القائم على المنافسة في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان الأرض. وهذا ما لم يلحظه هذا التقرير ولا التقارير السابقة ذات الصلة، منذ تاسيس برنامج الامم المتحدة للبيئة (أعلى سلطة بيئية في العالم) بداية السبعينيات.

يلفت التقرير إلى أن الإجراءات غير المنسقة لمواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث أقل بدرجة كبيرة من المطلوب لمنع التدهور البيئي، ما يهدّد مستقبل البشرية ويجعل أهداف التنمية المستدامة بعيدة المنال.

ففي تغير المناخ، يلفت الى أن العالم يسير على مسار الاحترار العالمي بما لا يقل عن 3 درجات مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي بحلول عام 2100. وهذا يعني عدم تحقيق هدف اتفاق باريس المتمثل في الحفاظ على الاحترار أقل بكثير من درجتين مئويتين، ومحاولة الحد من الزيادة لكي لا تتجاوز 1,5 درجة مئوية، لتجنّب السيناريوات الكارثية، كذوبان الجليد وارتفاع منسوب البحار والفيضانات وانزياح الفصول وزيادة الجفاف وظهور فيروسات وأمراض جديدة...

كذلك، يقرّ بفشل تحقيق أي من الأهداف العالمية لحماية الحياة على الأرض ووقف تدهور الأراضي والمحيطات، وباستمرار تناقص الغابات والصيد الجائر، وتعرض مليون نوع (من أصل 8 ملايين) من النباتات والحيوانات لخطر الانقراض.

> شريحة «الهمبرغر» تحتاج إلى كمية من الحبوب والمياه تكفي الفرد لمدة سنة

الأمر الوحيد الإيجابي بداية استعادة طبقة الأوزون الواقية للأرض، بسبب تحقيق بعض النجاح في استبدال بعض الغازات المؤثرة، في مقابل الزيادة المستمرة والخطيرة في تلوث الهواء والماء، وعدم إدارة المواد الكيميائية وتقليل النفايات وإدارتها بأمان.

في الأهداف والحلول، يدعو التقرير الى التزامات مناخية وطنية أكثر طموحاً لتحقيق أهداف اتفاق باريس، من خلال خفض درجة الاحترار، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وجعل التكيف مع تغير المناخ أسهل وأرخص كلفة... وذلك من خلال تحولات سريعة في مجالات تشمل أنظمة الطاقة، واستخدام الأراضي، والزراعة، وحماية الغابات، والتنمية الحضرية، والبنية التحتية وأنماط الحياة. إلا أنه لا يتطرق الى التزامات الدول، ولا سيما الغنية منها، التي كان عليها، بحسب اتفاقية باريس، أن تؤمن تمويل هذه العملية بمئة مليار دولار سنوياً، بدءاً من العام الماضي، وهو ما لم يحصل.

ويلفت التقرير الى إمكان وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره من خلال توسيع نطاق المناطق المحمية وتوفير مساحة للطبيعة مع معالجة دوافع التدهور، مثل تغيير استخدام الأراضي والبحر، والاستغلال المفرط للموارد، وتغيّر المناخ، والتلوث والأنواع الغريبة الغازية... إلا أنه لم يقيّم جدوى حماية مناطق صغيرة حول العالم لا تمثل سوى 2 أو 3% من مساحات اليابسة والمحيطات، فيما تُستباح المساحات الباقية، علماً بأن هذه المحميات لا يمكن حمايتها من انعكاسات تغير المناخ!

وإذ يؤكد إمكان التقليل من الآثار الضارة للمواد الكيميائية والنفايات على البيئة وصحة الإنسان من خلال تنفيذ الاتفاقيات الدولية، لا يذكر الأسباب الحقيقية التي تحول دون الالتزام بتطبيق هذه الاتفاقيات، ولا سيما سيطرة التجار والمهربين على الحكومات أو على حدود الدول البحرية والبرية.

كما يراهن التقرير على «المعرفة البشرية والإبداع والتكنولوجيا»، وعلى «التعاون» لتأمين مستقبل مستدام. إلا أنه لا يتطرق الى إشكاليات تتعلق بهوية من ينتج المعرفة ومن يملك التكنولوجيا ومن يتحكم في الأسواق... وأن طبيعة الاسواق نفسها القائمة على المنافسة، لا يمكنها أن تقتنع بفكرة التعاون المناقضة لطبيعتها!

وتجدر الإشارة الى أن التعويل على تغييرات جوهرية في طبيعة التكنولوجيا، كالانتقال الى ما يسمى «التكنولوجيا الخضراء» في إنتاج الطاقة المتجددة، لا يغيّر شيئاً في المشهد العام الانحداري؛ إذ إن دولة كالصين، وهي الأولى في إنتاج التكنولوجيا النظيفة من مراوح هواء والواح شمسية وغيرها، لا تزال الاولى أيضاً في إنتاج الطاقة من الفحم الحجري، والأولى في التجارة العالمية. وهذا ما يؤكد أن التحول المطلوب يتعلق بجوهر الحضارة وجوهر القيم وليس في قشورها.

سبوت لايت

سيرخيو أغويرو... محقّق أحلام السيتي وكابوس الحرّاس

اعلن مانشستر سيتي الإنكليزي انتهاء مشوار مهاجمه الارجنتيني سيرخيو اغويرو مع نهاية عقده الصيف المقبل، وذلك بعد 10 سنوات امضاها اللاعب داخل اسوار ملعب "الاتحاد". اسطورةٌ كروية ستفتقدها الملاعب الإنكليزية، بانتظار معرفة وجهة اغويرو المقبلة

حسين فحص

عند المرور على أفضل المهاجمين في تاريخ الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم، لا بد من ذكر سيرخيو أغويرو. اللاعب الذي دكّ شباك الخصوم بأهدافه الغزيرة، كانت له حصة الأسد في إنجازات مانشستر سيتي. يشهد على ذلك هدفه التاريخي في مرمى كوينز بارك رينجيرز، والذي توّج عن طريقه السيتي بلقب الدوري الأول له، بعد 44 عاماً من الغياب.

في ما يلي نبذة صغيرة عن مسيرة اللاعب الأرجنتيني وأبرز المحطات التي حط بها رحاله.

وُلد سيرخيو أغويرو في 2 يونيو/ حزيران 1988 في بوينس آيرس، الأرجنتين، وكان لوالده الفضل الأكبر في بداية مسيرته كلاعب.

لعب والد سيرخيو كرة القدم في شبابه، لكنه لم يتّخذها كعمل له. ومع ذلك، استمر شغفه في اللعبة وأثّر على ولده بشكلٍ كبير حيث أخذ مهمة تدريب سيرخيو على عاتقه لأنه لم يستطع تسجيله في أكاديمية كرة القدم بسبب الصعوبات المالية حينها.

يوم 5 يوليو/ تموز 2003 أصبح أغويرو أصغر لاعب يلعب في تاريخ الدوري الأرجنتيني الممتاز وهو بعمر الـ 15 عاماً و35 يوماً، محطماً بذلك الرقم القياسي السابق المسجل باسم دييغو مارادونا في عام 1976.

وبفعل مهاراته الاستثنائية، أذهل أغويرو نادي أتلتيكو مدريد الذي استحوذ عليه في عام 2006.

سجّل اللاعب الأرجنتيني مع أتلتيكو 101 هدف خلال 234 مباراة، كما ساعد فريقه بشكلٍ كبير في التتويج ببطولتي الدوري الأوروبي وكأس السوبر الأوروبي.

صُنّف أغويرو حينها كأحد أفضل المواهب الشابة في العالم، ما جعل العديد من الأندية الأوروبية تتسابق للتوقيع معه، لينتقل عام 2011 إلى نادي مانشستر سيتي الإنكليزي حيث حطم العديد من الأرقام القياسية.

> **ساهمت كثرة الإصابات في إخراج اغويرو من حسابات بيب غواردیولا**

باريس وبرشلونة قدّما عروضاً لأغويرو (أ ف ب)

لعب أغويرو 384 مباراة مع مانشستر سيتي، سجل خلالها 257 هدفاً، بينما صنع لزملائه 73 أخرى، وأصبح سيرخيو أفضل هدافي النادي على الإطلاق في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2017.

خلال عشرة مواسم، فاز أغويرو بلقب الدوري الإنكليزي في أربع مناسبات، كما حصد لقب كأس الاتحاد الإنكليزي مرة واحدة، إضافةً إلى خمس بطولات في كأس كارباو، من دون إغفال لقب الدرع الخيرية في ثلاث مناسبات أخرى.

دولياً، مثّل أغويرو منتخب الأرجنتين في كأس العالم تحت 20 سنة في عامَي 2005 و2007 وفازت بهما الأرجنتين، كما لعب في أولمبياد بكين 2008 مسجلاً هدفين في مباراة الفوز (3-0) في الدور قبل النهائي ضد البرازيل، وقد أحرزت الأرجنتين الميدالية الذهبية حينها.

واختير أغويرو ليمثل الأرجنتين في كأس العالم 2010 وكوبا أميركا 2011، وسجل أربعة أهداف.

ساهمت كثرة الإصابات في إخراج أغويرو من حسابات المدرب الإسباني لنادي مانشستر بيب غواردیولا المستقبلية، حيث لعب اللاعب الأرجنتيني 11 مباراة هذا الموسم وسجل خلالها 3 أهداف. رغم ذلك، يبقى أغويرو نجماً فوق العادة، ما يجعله مطمعاً للعديد من أندية النخبة.

يعدّ برشلونة الإسباني من الأندية البارزة المهتمة بخدمات أغويرو، رغبةً في إقناع مواطنه ليونيل ميسي بالبقاء داخل أسوار النادي الكاتالوني.

وبحسب صحيفة "فوت ميركاتو" الفرنسية، فإن باريس سان جيرمان قدّم عرضاً لأغويرو أيضاً، حيث يقدّر المدرب الأرجنتيني ماوريسيو بوكيتينو مدرب باريس سان جيرمان "بشكل كبير" صفات أغويرو البالغ من العمر 32 عاماً والهداف التاريخي للسيتي.

إضافةً إلى برشلونة و"بي اس جي"، يحظى أغويرو باهتمام أندية أخرى بما في ذلك إنتر ميلانو الإيطالي وتشيلسي ومانشستر يونايتد الإنكليزيين. اللاعب سيصبح حراً في الصيف المقبل وسوف تعطي الأيام المقبلة صورة أوضح عن وجهته التالية.

NBA

الجماهير تعود إلى ملاعب السلّة الأميركيّة

واصل دنفر ناغتس صحوته بفوزه على فيلادلفيا سفنتي سيكسرز متصدر المنطقة الشرقية (104-95)، فيما فرمل أورلاندو ماجيك انتفاضة مضيفه لوس أنجليس كليبرز ثالث المنطقة الغربية عندما تغلّب عليه (103-96) في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين.

حضر مباراة دنفر وفيلادلفيا حوالى 4000 مشجع (أ ف ب)

وفرض جمال موراي نفسه نجماً في المباراة التي شهدت عودة الجماهير الى ملعب "بال أرينا" في مدينة دنفر بولاية كولورادو، بتسجيله 30 نقطة، بينها 5 ثلاثيات من أصل 11 محاولة مع ست متابعات وأربع تمريرات حاسمة وثلاث سرقات للكرة. وضرب ناغتس بقوة منذ البداية وحسم نتيجة المباراة في ربعها الأول تقريباً بما أنه كسبه بفارق 22 نقطة (44-22)، وسّعها الى 23 نقطة مع نهاية الشوط الثاني (68-45)، وحافظ على تفوقه رغم انتفاضة الضيوف في الربعين الأخيرين (26-20) و(24-16) على التوالي.

وساهم مايكل بورتر جونيور والعملاق الصربي نيكولا يوكيتش في الفوز المستحق لناغتس بتحقيق كل منهما "دابل دابل"، حيث سجل الأول 27 نقطة مع 12 متابعة، وأضاف الثاني 21 نقطة مع 10 متابعات وخمس تمريرات حاسمة. وهو الفوز الثالث على التوالي لناغتس بعد تغلبه على اتلانتا هوكس الأحد الفائت ونيو أورليانز بيليكانز الأسبوع الماضي، فعزز موقعه في المركز الخامس للمنطقة الغربية، فيما مني سيكسرز بخسارته الثانية تواليا وال 15 هذا الموسم.

في المقابل، كان البديل تيريز ماكساي أفضل مسجل في صفوف سيكسرز برصيد 13 نقطة، وأضاف توبياس هاريس 12 نقطة والأوسترالي بن سيمونز 11 نقطة.

وحضر المباراة أكثر من 4000 مشجع، معظمهم من العاملين في الخطوط الأمامية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يحضر فيها المشجعون مباراة لناغتس في الدوري منذ اندلاع جائحة "كوفيد-19" العام الماضي.

وتوجّه موراي الى الجماهير في تصريح على أرضية الملعب، قائلاً إن دعمهم ساعد الفريق لتحقيق الفوز. وأضاف "لقد افتقدناكم كثيراً يا رفاق. أنتم تجلبون طاقة مختلفة تماماً للمباراة. في كل مرة يوجد فيها المشجعون في الملعب، أشعر بالحماسة". وتابع "عندما ندخل الملعب والجماهير موجودة، نكون فريقاً يصعب التغلب عليه. لم نحصل على أفضلية الجمهور على ملعبنا منذ أكثر من عام".

وفي المباراة الثانية، أوقف أورلاندو ماجيك سلسلة ستة انتصارات لمضيفه لوس أنجليس كليبرز عندما تغلب عليه في عقر داره "ستيبلز سنتر"، بنتيجة (103-96).

ولم ينفع كليبرز تألق نجمه كواهي ليندر، أفضل مسجل في المباراة برصيد 28 نقطة مع خمس تمريرات حاسمة ومثلها متابعات، لأن الكلمة الأخيرة كانت لبدلاء ماجيك حيث تخطى أربعة منهم حاجز الـ 10 نقاط.

وسجل تيرنس روس 15 نقطة، وأوتو بورتر 13 نقطة جونيور، ومحمد "مو" بامبا 12 نقطة وبندل كارتر جونيور 11 نقطة، وكان تشوما أوكيكي الوحيد بين الخماسي الأساسي الذي تخطى حاجز العشر نقاط بتسجيله 18 نقطة.

وفي مباراتين أخريين، فاز فينيكس صنز على اتلانتا هوكس (117-110)، وخسر واشنطن ويزاردز أمام تشارلوت هورنتس (104-114).

تصفيات مونديال 2022

المنتخب القطري راضٍ عن مشاركته الأوروبية

من مباراة قطر وإيرلندا قبل يومين (أ ف ب)

أكد المدرب الإسباني للمنتخب القطري لكرة القدم فيليكس سانشيس أن النتائج التي خرج بها المنتخب "العنابي" في التصفيات الأوروبية المؤهلة إلى العرس العالمي المقرر في قطر عام 2022، "كانت مستحقة بأداء جيد في المباريات الثلاث"، معرباً عن فخره بما أظهره الفريق في التجربة الاستثنائية باللعب مع منتخبات من مستوى عال.

وقال سانشيس خلال المؤتمر الصحافي الافتراضي عقب التعادل مع جمهورية إيرلندا (1-1) ضمن منافسات المجموعة الأولى: "كل اللاعبين كانوا في الموعد، وقدموا مستوى لافتاً جداً، أظهروا عقلية جيدة وثقافة تنافسية كبيرة، فليس من السهل أن تعود عقب التأخر أمام فرق بهذا الحجم، لقد فعلناها مرتين أمام أذربيجان ثم إيرلندا القوية".

وتابع صاحب الإنجاز القاري الوحيد للكرة القطرية بالفوز بكأس آسيا عام 2019، "المباراة الثالثة لعبنا للفوز أيضاً، رغم قيمة وقوة المنافس الإيرلندي ولاعبيه الذين ينشط جلّهم في أقوى دوري في العالم، وخاصة الدوري الإنكليزي"، مضيفاً "لم نتأثر بالتأخر عقب ثلاث دقائق، وعدنا. غامرنا طبعاً لكننا كنا أقوياء".

وعن الفوائد التي جناها العنابي، قال "هي كثيرة وكبيرة. الأداء الذي قدمه الفريق مصدر اعتزاز، كنا نعرف أن التجربة ثرية وستعود علينا بالنفع في إطار تحضيراتنا لكأس العالم، سنعود في (أيلول/ سبتمبر)، وقبل ذلك علينا أن نخوض التصفيات المشتركة لكأس العالم وكأس آسيا ثم نشارك في كأس الذهبية (الكونكاكاف)".

بدوره، قال حارس المرمى سعد الشيب "قدمنا عرضاً قوياً أمام منتخب كبير، الأداء الجيد كان استمراراً لظهور وازن في التصفيات وجنينا بالطبع فوائد كبيرة. أثبتنا أننا نسير على الطريق الصحيح استعداداً للمونديال". وأضاف الشيب المتوّج بجائزة أفضل حارس مرمى في كأس آسيا الأخيرة: "كان بإمكاننا أن نفوز على إيرلندا، كنا أفضل في الشوط الثاني، لم تعد العودة عقب التأخر بالنتيجة معضلة كبيرة بالنسبة إلينا، فعلنا ذلك أمام أذربيجان وفزنا، ولم ينل التقدم المبكر للمنافس اليوم من عزيمتنا وتعادلنا وكنا قريبين من انتصار ثالث". واستهل "العنابي" ظهوره التاريخي في منافسات المجموعة الأولى من التصفيات الأوروبية المؤهلة للمونديال بالفوز على لوكسمبورغ (1-صفر) منتصف الأسبوع الماضي، ثم على أذربيجان (2-1) يوم السبت، قبل أن يتعادل مع جمهورية إيرلندا (1-1).

> **فازت قطر على لوكسمبورغ وأذربيجان وتعادلت مع إيرلندا**

وتضم المجموعة صربيا والبرتغال أيضاً، وستلتقي قطر مع الأولى في الأول من أيلول/ سبتمبر المقبل، والثانية في الرابع منه، ثم لوكسمبورغ في السابع من الشهر ذاته.

حول العالم

تغيير سقف الحضور الجماهيري في بطولة اوروبا

تخلى الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (ويفا) عن قرار كان قد اتخذه في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ويقضي بالسماح لـ 30 في المئة فقط من سعة الملاعب المستضيفة لنهائيات كأس اوروبا 2020 المقررة في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو المقبلين. وقال بيان صادر عن الاتحاد القاري بعد اجتماع لجنته التنفيذية أمس الأربعاء، "نظراً إلى أن كل اتحاد من الاتحادات الـ 55 المنضوية في كنف الاتحاد الأوروبي يواجه وضعية مختلفة في إطار إدارته للجائحة، فإن تحديد سقف معين لنسبة الجماهير التي يحقّ لها الوجود في الملاعب لم يعد سارياً". وأضاف "نسبة الـ 30 في المئة التي حُددت سابقاً لم تعد سارية، وسيعود القرار بتحديد عدد المتفرجين الذين سيسمح لهم بحضور المباريات تحت مسؤولية السلطات المحلية" في كل دولة مضيفة. وتقام النهائيات القارية من 11 حزيران/ يونيو إلى 11 تموز/ يوليو المقبلين في أكثر من دولة، بعدما تأجلت من صيف عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

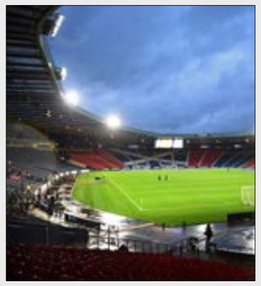

هالاند بعيد عن البايرن

أكد الرئيس التنفيذي لنادي بايرن ميونيخ الألماني لكرة القدم كارل هاينتس رومينيغه أن ناديه لا يفكر بالتعاقد مع المهاجم النروجي المتألق إيرلينغ هالاند للحلول بدلاً من هدافه الهولندي روبرت ليفاندوفسكي، معللاً ذلك بأن الأخير سيبقى لفترة طويلة في صفوف الفريق البافاري.

وسألت صحيفة "بيلد" الأكثر شعبية في ألمانيا، رومينيغه عن الشائعات التي تحدثت عن إمكانية انتقال مهاجم بوروسيا دورتموند هالاند الى صفوف الفريق البافاري في المستقبل، فأجاب "من أين تأتي هذه الشائعات؟ لا علم لي بها. أستطيع قول شيء واحد: نملك في الوقت الحالي أفضل لاعب في العالم في هذا المركز. روبرت ليفاندوفسكي مرتبط معنا بعقد حتى 2023". وأضاف "أنا واثق أنه بفضل احترافية ليفاندوفسكي والطريقة التي يتدرب فيها وكيفية المحافظة على لياقته لا تزال نهايته في الملاعب بعيدة". وأعلن أكثر من ناد كبير في أوروبا رغبته في التعاقد مع هالاند بعد تألّقه اللافت في صفوف دورتموند منذ انتقاله إليه في سوق الانتقالات الشتوية عام 2020، وتحديداً في دوري أبطال أوروبا حيث سجل 20 هدفاً في 14 مباراة منذ انتقاله الى نادي مدينة الرور الصناعية في ألمانيا. وقد يضطر دورتموند الى التخلي عن خدمات هالاند في حال عدم نجاحه في بلوغ دوري أبطال أوروبا الموسم المقبل، حيث يحتل حالياً المركز الخامس متخلفاً بفارق 4 نقاط عن صاحب المركز الرابع قبل نهاية الدوري المحلي بثماني مراحل. وبحسب صحيفة "ذا صن" البريطانية، فإن مانشستر سيتي يخطط لمنح هالاند عقداً كبيراً قد يصل الى 700 ألف يورو أسبوعياً لمدة خمس سنوات، ما يعني أكثر من 36 مليوناً في الموسم.

صلاح باقٍ في ليفربول!

أكدت مصادر صحافية إنكليزية عدم وجود نية لدى نادي ليفربول الإنكليزي في بيع نجمه المصري محمد صلاح الى ريال مدريد الإسباني خلال فترة الانتقالات في الصيف المقبل. وذكرت تقارير عدة في إنكلترا أن إدارة النادي الإنكليزي لا تريد حتى التفاوض مع الريال بهذا الخصوص. ورغم كل هذه التقارير، فإن صلاح الذي بات واحداً من أبرز اللاعبين في تاريخ النادي الإنكليزي، لا يبدو مرتاحاً مع ليفربول، وخاصة بعد الخلافات أخيراً مع زميله في الفريق، السنغالي ساديو مانيه، وظهوره في أكثر من مرة بمظهر الغاضب بعد استبداله خلال المباريات من قبل المدرب الألماني يورغن كلوب.

ويستمر عقد اللاعب المصري الذي وصل الى ليفربول قادماً من روما، حتى عام 2023.

اخبار محلية

بدء التحضير لموسم الكرة الشاطئية

عقدت لجنة الكرة الطائرة الشاطئية جلستها العادية الأولى عن طريق النظام الإلكتروني المرئي عن بعدZOOM MEETING، وقررت تنظيم دراسات للمدربين في جميع المناطق لتعزيز إمكاناتهم وتوحيد طرق التدريب. كما تقرر إبلاغ الأندية والأكاديميات تحضير اللاعبين واللاعبات للفئات العمرية للاختبارات المنوي تنظيمها لاختيار عناصر المنتخبات الوطنية.

وتقرر أيضاً المشاركة بالدوري العالمي (نجمة واحدة) الذي سيقام في صوفيا ـ بلغاريا بين 20 و23 أيار 2021 والعمل على تأمين مصاريف المشاركة.

دورة تدريبية بالتنس تحت إشراف اتحاد اللعبة

ينظّم الاتحاد اللبناني للتنس "دورة تدريبية" للراغبين في الدخول الى عالم التدريب، وستكون بمثابة دورة تحضير للانخراط في دورة مدربين (مستوى أول) في حال نجاحهم. وستقام الدورة في 6 و7 و8 نيسان 2021 على ملعب التنس التابع لنادي الأنترانيك الكائن في سنتر دمرجيان (النقاش). وانطلقت عملية التسجيل للذكور والإناث، على ألا يسمح لتحت الـ 16 سنة بالمشاركة في الدورة التدريبية. كما أن عدد المشاركين محدود، على أن تكون آخر مهلة محددة للمشاركة السبت 3 نيسان 2021.

يحاضر في الدورة المحاضر والمدرب ريشار الحاج (مستوى ثان)، وستتضمن الدروس النظرية (نسبتها 25%) والتطبيقية (نسبتها 75%) مع امتحان خطي وتطبيقي.

اتحاد المبارزة يقدّم مساعدات مالية للعاملين في اللعبة

ضمن نشاط الاتحاد اللبناني للمبارزة، الذي عقد خلال عام 2021 ست جلسات لتاريخه، عرضت خلالها الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العاملون باللعبة، وكذلك آثار جائحة "كورونا" وما نتج منها من توقّف في التدريبات وإلغاء موسم بطولات لبنان لعام 2020 على المدربين والفنيّين والحكام ولاعبي المبارزة، تقرّر تقديم طلب مساعدة الى الاتحاد الدولي للمبارزة الذي تجاوب وأرسل منحة مالية وزّعت على المدربين والفنيّين والحكام، وهم الجهة الأكثر تضرراً مادياً من الأوضاع المذكورة.

وفي بادرة هي الأولى من نوعها، أنهى الاتحاد اللبناني للمبارزة توزيع المساهمة المالية التي بلغت قيمتها الإجمالية /47,750,000ل.ل. (سبعة وأربعون مليوناً وسبعمئة وخمسون ألف ليرة لبنانية)، قسّمت في ما بين الحكام الذين قبضوا ما مجموعه عشرة ملايين ليرة لبنانية، والمدربين والفنيّين الذين قبضوا ما مجموعه /37,750,000ل.ل. كذلك الأمر، استحصل الاتحاد على مساعدات عينية من الاتحاد الدولي للمبارزة وأخرى تخصص للمشاركات الدولية للمبارزين اللبنانيين.

عن الصعود إلى الانهيار: التجربة اللبنانية نمـــوذجاً

منير مخلوف *

في الأول من شهر أيلول/سبتمبر من عام 1920، أعلن الجنرال الفرنسي غورو دولة لبنان الكبير، في حفل أقيم في قصر الصنوبر في بيروت حيث مقر السفارة الفرنسية... وبعد مرور 23 سنة، أي في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1943، احتفل اللبنانيون باستقلال هذه الدولة التي أرادوها، بداية، ملاذاً لهم وملجأ للأقليات والمضطهدين من كل الأرجاء، مؤكّدين على أنها توفّر للجميع حرية الرأي والتعبير وحرية المعتقد، على ما جاء في الدستور الذي وضعوه لتثبيت هذه المبادئ والحرص على صيانتها.

وإلى جانب الدستور المكتوب، توافقت الأطراف والقوى السياسية على عدم جعل لبنان ممراً للمؤامرات على الدول المجاورة، أو مقرّاً لحبك المكائد والفتن والدسائس. كان ذلك بهدف تقريب الطوائف والفئات اللبنانية المختلفة بعضها إلى بعض، وترسيخ أجواء الثقة في ما بينها، والعمل على بناء دولة تتوزّع فيها السلطة بين مختلف الطوائف، ويسود فيها القانون حماية لحقوق الجميع من مواطنين ومقيمين على أرض لبنان. وهذا ما أُطلق عليه اسم الميثاق الوطني» الذي حظي بقوّة الدستور وبات جزءًا لا يتجزّأ من النظام السياسي اللبناني.

هكذا انطلقت مسيرة الدولة المستقلة على الوعود التي أُطلقت حول تطوير مؤسساتها، وعلى الآمال التي عُقدت على الأسس التي بُنيت عليها والأهداف التي صمّمت على تحقيقها. وتأمّل اللبناني خيراً من الحكم الاستقلالي الجديد، واضعاً ثقته بين أيدي المسؤولين الجدد الذين لم يألوا جهداً لبثّ روح التفاؤل بدولة ستعمل على رفاهية المواطن وتحقيق أهدافه بحياة كريمة. إضافة إلى ذلك، اجتهد الذين تولّوا السلطة آنذاك في الحديث عن العيش المشترك بين كلّ الطوائف الثماني عشرة التي يتألف منها المجتمع اللبناني، ونشطوا في تشجيع العيش المشترك في ما بينها على أساس أن الانصهار الوطني هو صمّام الأمان لحياة المواطنين وسلامتهم، وعلى أساس أن حقوقهم المدنية يكفلها الدستور انطلاقاً من مبدأ المساواة والعدالة بين الجميع بهدف ترسيخ التضامن الوطني بين كل فئات المجتمع.

حتى تلك اللحظة، بدا أن كل شيء يسير بشكل سليم وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا. كما بدا أن الآتي من الأيام سيحمل معه رغد العيش ويرمي السلام والأمان في ربوع الوطن المستقل حديثاً، لينطلق في مسيرة بناء المؤسسات وتدعيم ركائز الوطن، كما يقول منطق الأمور. وكان التشديد الأساسي يركّز على وحدة أبناء المجتمع المتعدّد الطوائف، خصوصاً أن النظام الذي وُضع حافظ على كينونة الطوائف وحرص على منحها الخصوصية التي تناسب كلاً منها، ولا سيما في مجال الأحوال الشخصية والإرث وما يتفرّع عنها... كل ذلك على أمل أن يصبح الانتماء إلى الوطن لا إلى الطائفة. لكنّ حساب الحقل لم يتناسب وحساب البيدر. فمنذ صباح اليوم الثاني للاستقلال، أي في الثالث والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، بدأت الدولة بمؤسساتها تسير عكس السير. وبدل أن تتقدّم يوماً بعد يوم، راحت تسارع الخطى إلى الوراء، وما زالت على هذا المنوال، حتى صحّ فيها القول إنها تنحو ناحية «الصعود إلى الانهيار». بدأت النظرة إلى الدولة الوليدة تختلف عما كُتب لها أن تكون. وراح كل طرف من الأطراف، وكل طائفة من الطوائف، يعتبرون أن الدولة ملك خاص لهم، وأن خيراتها تعود لهم، وأن المؤسسات الحكومية هي مجرد «تنفيعة» لهم... حتى بات التناتش على المنافع بمثابة الهدف الأول من وجودها. وأطلقت على الدولة تسمية «البقرة الحلوب» التي شجّعت كل ذي شأن ونفوذ أن يغرف من هذا الخير ما استطاع قبل أن يقترب منه خصمه أو حتى حليفه. فأصبحت الثروة الوطنية والخدمات التي توفرها الدولة برمتها، من خلال كبار المسؤولين فيها، حكراً على المحظيّين من الأزلام والمحاسيب بدلاً من أن تتوزّع الثروات الوطنية بالتساوي بين الجميع، ويستفيد منها كل مواطن وكل منطقة وفقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية والتوازن الإنمائي وتكافؤ الفرص، خصوصاً أن البلد ما زال طريّ العود. ونجم عن ذلك ظهور فوارق اجتماعية شتّى بين أبناء المجتمع، فبات هناك ابن ست وابن جارية. وتفاقمت الأمور في غياب تطبيق القوانين الذي تلهّى عنه المسؤولون في تعزيز مواقعهم ونفوذهم على مستوى الدولة أولاً، وعلى مستوى الطوائف التي ينتمون إليها ثانياً.

كان من المفترض بالدولة المستقلّة حديثاً أن تنكبّ على سن القوانين التي ترعى شؤون الشعب وتدير أمور حياته اليومية التي لم تكن في البدايات على أحسن حال. كان المواطنون بأمسّ الحاجة إلى كل شيء، من التربية إلى العمل والسكن والطبابة والمأكل والملبس والمساعدات الاجتماعية على أنواعها. وكانت كل هذه المستلزمات بحاجة إلى قوانين ترعاها وخطط مدروسة تواكبها، وسلطة إجرائية تسهر على تنفيذها بحذافيرها بحيث يستفيد منها كل ذي حق، ويرتقي البلد بذلك إلى مستويات عالية من الرقيّ والرفاهية. من دون أن ننسى وجود سلطة تشريعية تواكب القوانين التي تسنّها وتراقب عمل الحكومة وأداءها.

لكنّ التهاون والتلكّؤ في تطبيق القوانين بحزم أديا إلى زعزعة الثقة بمؤسّسات الدولة، وبات المواطن يسعى إلى الحصول على حقوقه عبر ممثله في البرلمان، هذا الممثل الذي تحوّل عمله إلى توفير الخدمات والوظائف لناخبيه ومحازبيه واتباعه بدل أن يقوم بمهمته الأساسية المتمثلة بالتشريع ومراقبة عمل الحكومة. وهكذا باتت مؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية في خدمة المحظيين بدل أن تكون في خدمة المواطنين جميعاً وتحقيق أهدافهم في العيش الكريم.

ومع توالي الأيام في العهد الاستقلالي الأول، شاءت الأحداث أن تنشأ في عام 1948 دولة إسرائيل على حدود لبنان الجنوبية بعد اغتصاب أرض فلسطين وتهجير أبنائها. وأصاب لبنان، الدولة الحديثة الولادة، ما أصابها من تداعيات قيام دولة إسرائيل، وأولها وصول قوافل اللاجئين الفلسطينيين. ولا أخفي سراً إذا قلت بأنه كان لهذا الأمر انعكاسات متعددة الأوجه على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في لبنان.

واستمرت مسيرة الدولة، وكانت الأحداث تتوالى صعوداً تارة وهبوطاً تارة أخرى. ولمّا لم تكن وحدة اللبنانيين قد استوت على حال ثابتة بعد، فقد أدى الوضع الجديد الى تأجيج الانقسامات الداخلية بين مؤيّد للفلسطينيين ومعارض. وازدادت التوتّرات مع الأوضاع الدولية والإقليمية التي نجمت عن احتلال فلسطين، ومع المواقف الدولية وسياسة الأحلاف (حلف وارسو وحلف بغداد) التي تباينت بين معسكر مؤيّد لإسرائيل، وآخر داعم للقضية العربية الأولى. فكما انقسم العالم حول هذه المسألة، انقسم اللبنانيون أيضاً... وكان كلما تأزّم الوضع السياسي، تأزّمت معه مسيرة الدولة واصطفّ اللبنانيون مع هذا المعسكر

> **إتفاق الطائف اسكت المدافع لكنّه لم يتمكّن من وضع حد للنزاع الذي استمر في غير اتجاه، وعادت الانقسامات لتظهر عند كل مفترق**

أو ذاك. فالانقسام كان مرافقاً لكل حالة، وأسوأ ما فيه أنه كان ينعكس على الوضع العام في البلاد، ويقضي على أي خطوة إيجابية إلى الأمام.

هكذا أضيفت إلى المصاعب مصاعب جديدة ناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي، وانعكست كلها على الوضع اللبناني في كل الميادين. ومع تطوّر الأحداث، وقيام المقاومة الفلسطينية، كان لا بدّ من ظهور تباينات حادّة على كل الصعد، ما أظهر بوضوح ضعف مؤسسات الدولة على مواجهة الحالة الجديدة وتداعياتها على مجرى الحياة اليومية في لبنان. وظهر كل ذلك في الأعباء التي وجد لبنان نفسه يتحمّلها دون قدرة كافية على تلبيتها والتخفيف من وطأتها. واستمرت الحالة بين هبّة ساخنة وأخرى باردة، مع تأكل ما كان قد تم إنجازه على صعيد بناء مؤسسات الدولة.

وشهدت هذه المؤسسات نقلة نوعية على إثر ثورة عام 1958 مع الرئيس فؤاد شهاب الذي حاول جاهداً بناء لبنان على أسس وطيدة تحكمها المؤسسات وخصوصاً منها تلك التي تسهر على حسن سير الإدارة والخدمات والعطاءات الاجتماعية. وكان منها التفتيش المركزي وديوان المحاسبة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومجلس الخدمة المدنية وغيرها من مظاهر قيام الدولة الحديثة استعداداً للتحوّل الى دولة القانون والعدالة الاجتماعية. لكن حساب الحقل لم يكن متوافقاً مع حساب البيدر هذه المرة أيضاً. ولم يكن عمر هذه المرحلة الواعدة طويلاً، بحيث بدأت بذور النزاعات تطلّ برأسها وتُعدّ الأرض لحرب عام 1967.

إلا أنه كان لهذه الحرب العربية الإسرائيلية، رغم كل سلبياتها، انعكاسات إيجابية على لبنان لبعض الوقت. فتدفّقت اليه الرساميل العربية واستفاد من هامش احترام الملكية الفردية والحريات العامة وحرية الصحافة خصوصاً. الأمر الذي حفّز قطاعات المال والمصارف والعقارات وقطاع السياحة والخدمات، وتحول البلد الى وجهة اقتصادية نادرة في المنطقة. لكن مع تطوّر الأحداث وتوقيع «اتفاق القاهرة» عام 1969، بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، بشأن تواجد المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، وعدم تدارك الأمور من قبل السلطات اللبنانية وضعفها حيال مواجهة ما يحصل على الساحة السياسية الإقليمية والدولية، انقلب الوضع في الداخل رأساً على عقب وتداخلت تعقيدات هذا الوضع في المنطقة والصراع العربي الإسرائيلي، وازدادت الأمور حدّة مع الزيارة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل...

وفي خضمّ كل ذلك، دخل البلد في عام 1975 في حرب أهلية مدمّرة قضت على كل شيء وفكّكت أواصر الدولة ودامت حتى عام 1990 مع التوصّل الى اتفاق الطائف الذي وضع حداً للأعمال الحربية بين الأطراف المتنازعة... وتضمّن هذا الاتفاق تعديلات دستورية تطاول التركيبة السياسية التي كانت سائدة منذ الاستقلال.

لكن اتفاق الطائف الذي أسكت المدافع لم يتمكّن من وضع حد للنزاع الذي استمر في غير اتجاه ومستوى بسبب عدم التمكن من تطبيق كل بنوده. وعادت الانقسامات لتظهر عند كل مفترق، خصوصاً أن أزمات المنطقة متشابكة وطرأت عليها أزمات إضافية منذ عام 1990 مع احتلال العراق للكويت والحرب التي تلت ذلك لتحرير الدولة الخليجية. وتشابكت الأزمات ورمت بأثقالها على الوضع اللبناني الهشّ أصلاً. وكانت الحرب الأهلية زرعت في لبنان انقسامات متعددة عمودياً وأفقياً، طائفياً ومذهبياً، مناطقياً وداخل البيت الواحد أحياناً كثيرة، حتى لم يبقَ حجر على حجر في أجهزة الدولة ومؤسّساتها وصلاحياتها ورجالاتها. فتطيّف كل شيء وتمذهب وتمنطق، خصوصاً أن فترة الحرب الأهلية كانت حبلى بالتيارات الانقسامية والفيدرالية وغيرها.

وكان أن أصبح لكل طائفة جامعاتها ومدارسها ووسائل إعلامها على الرغم من إعادة توحيد أجزاء البلد والتشديد على الوحدة الوطنية والعيش المشترك... وهي شعارات لا تزال حتى اليوم نردّدها كلما حصل إشكال أمني أو غير أمني هنا وهناك. وبدل أن يعيد الوحدة الحقيقية بين كل الفئات بعد 15 سنة من الحرب والتقاتل بكل أشكاله وألوانه، لم يوفّق اتفاق الطائف الذي أدخلت بنوده الى الدستور وبات يُعرف بوثيقة الوفاق الوطني، في مهمة صهر المجتمع اللبناني كما كان يُنشد. وبقيت الخلافات وزاد منسوب المحاصصة في التعيينات الإدارية وتشكيل الوزارات وعقد الصفقات والمشاريع الإنشائية وتلك المتعلقة بإعادة الإعمار في أعقاب الحرب الأهلية، لا بل ترسّخ أكثر مما كان عليه في السنوات السابقة.

ثم توالت الأحداث وترافقت في كل حقبة مع الحديث عن الإصلاحات في المجالات كافّة. إلا أنها بقيت حبراً على ورق ولا تزال حتى يومنا هذا. ولم تستطع الحكومات المتعاقبة أن تحقق أي إنجاز إصلاحي بارز في أي قطاع من القطاعات. وسادت سياسة المنافع الريعية السريعة المردود بدل سياسة تعزيز القطاعات الإنتاجية من صناعة وتجارة وزراعة. وتراجع القطاع السياحي بسبب حالة مستمرة من عدم الاستقرار تمثّلت خصوصاً في صعوبة تأليف الحكومات وهدر الوقت في سبيل إرضاء هذا الطرف أو ذاك بحقيبة وزارية، وكأنها توزيع مغانم، إضافة الى الفراغ المتكرّر في سدة الرئاسة الأولى التي باتت تشغر قبل انتخاب الرئيس الخلف لأشهر عدة.

وقد كان لهذا الأمر سلبيات عديدة انعكست على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والأمنية. انعدمت الخطط اللازمة على كل المستويات حتى بات البلد يعيش حالة من الفراغ الدائم أدّت الى تراجع الخدمات والتقديمات، فارتفع عدد الفئات التي تزرح عند خط الفقر وما دون خط الفقر. وازداد المعوزون في وقت قلّت فيه المساعدات مع بزوغ "الربيع العربي" في دول الجوار وما نتج عنه من نزوح للسوريين خصوصاً الذين هربوا الى لبنان بأعداد كادت تساوي عدد المقيمين. وكما حصل مع اللاجئين الفلسطينيين، تكرّر الأمر نفسه مع النازحين السوريين حيث انقسم اللبنانيون أيضاً بشأنهم، ولم تكن المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة لإعانتهم كافية، أو على الأقل لم تصل الى مقدار ما يحتاجون اليه ويستدعونه من قدرات الدولة المضيفة. وهذا ما زاد في استنزاف قدرات مؤسّسات الدولة على اختلافها، مع ما رافقه من عمولات وتنفيعات ونهب أموال تحت اسم مساعدة النازحين السوريين.

وها نحن، في عهد الإصلاح والتغيير، نراوح مكاننا، ونتقهقر أكثر، كأننا لم نتعلّم شيئاً مما سبق في السنين والعقود الماضية. إلا أن هذا العهد، وقد انقضت منه أربع سنوات، لم يُظهر للأسف الشديد أنه اسم على مسمّى. فلم تستطع الحكومتان الأولى والثانية فيه، تم الحكومة الحالية المستقيلة، من تنفيذ أي إصلاح جذري من الإصلاحات التي كانت طُلبت في مؤتمرات الدعم الاقتصادي الدولية، ولا سيما مؤتمر «سيدر» الذي جرى التعويل عليه بقوة لسدّ الفجوة المالية التي كانت بدأت تضرب القطاع الاقتصادي عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً، حتى تعقّدت الأمور وانطلقت شرارة الانتفاضة الشعبية ضد المنظومة الحاكمة في السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر من عام 2019.

وذهبت كل الأحاديث عن الإصلاح سدى، وتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية ليلامس مستويات غير مسبوقة، وخسرت العملة الوطنية نحو 90 في المئة من قيمتها، الأمر الذي زاد من الانعكاسات السلبية على معيشة مختلف فئات المجتمع. وتفاقمت الأوضاع خصوصاً مع وباء كورونا الذي زاد الطين بلّة وأدى الى إضعاف القطاع الصحي المنهك أصلاً لأسباب عدة.

لقد اتّسمت هذه السنوات الأخيرة بغياب السلطة على كل المستويات، وازدادت خلالها المحسوبيات والمحاصصة والانقسامات بين فئات الشعب وترسّخت. وبدا المسرح السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والتربوي والصحي في حالة من التشرذم، لا بل الانهيار الشامل الذي أصاب كل هذه المرافق.

ويشهد الواقع الحالي أسوأ المراحل في تاريخ البلد منذ الاستقلال. فلم تصل الأوضاع الى ما هي عليه اليوم حتى خلال الحرب الأهلية. ولهذا السبب تواجه البلاد مخاوف جمّة يأتي القسم الأكبر منها من حالة اليأس المتفشّية بين فئات المجتمع عامة، ولا سيما جيل الشباب الذي لم تعد أمامه سوى الهجرة، إن توفّرت هي الأخرى، سبيلاً لحياة كريمة بعدما تخطّت البطالة نسبة الخمسين في المئة من اليد العاملة الفعلية.

ما هو الحلّ؟ هذا الوهم الذي تراكم عبر السنين وفي أعقاب كل مرحلة من مراحل التأزّم، وما أكثرها! الحل لم يعد كامناً في الأمن والسلام والاستقرار وحسب، فهذه لم تعد كافية لقيام دولة حديثة تقوم على سيادة القانون وعدالة القضاء. الحل بات بحاجة إلى تغيير الذهنية والنهج والأسلوب في النظام وطريقة الحكم، ما يحتّم تغييراً جذرياً يقضي على الطائفية والمذهبية والمناطقية وينقل لبنان من حالة بدائية الدولة الى حالة الدولة العادلة والقوية والراعية التي تعمل مؤسّساتها على تطبيق القوانين لتأمين حاجات كل المواطنين بعدالة. قبل التشريعات الجديدة التي يطالب بها بعضهم، يحتاج البلد إلى تطبيق القوانين الموجودة مع إجراء بعض التعديلات التي تفرضها تطورات الحياة.

ولعل البلد لا يحتاج إلى مؤسسات جديدة أو أجهزة إدارية أخرى، إذ يكفي تفعيل الأجهزة القائمة من مجلس الخدمة المدنية الى التفتيش المركزي وديوان المحاسبة، مع ما يقتضيه هذا الأمر من تفعيل القضاء وحماية استقلاليته، وإعادة ضخ الحياة في شرايين هذه الأجهزة ورفع يد السياسة والسياسيين عن التدخّل فيها ليستوي الأمر وتسود عدالة القوانين... فالبلد لم يعد يحتمل تقسيم الوزارة الواحدة الى وزارات لتوزير فئات وأطراف جديدة، ولا يحتمل زيادة في عدد المجالس والهيئات واللجان والصناديق. لقد أصابته تخمة من كل هذا، فهو بحاجة الى تصغير حجم الإدارة وتنشيط العمل فيها وفقاً لمبدأ الثواب والعقاب، والبحث عن روافد مالية لا عن مزاريب جديدة لهدر ونهب المال العام. كل هذا وغيره من الإصلاحات التي نسمع عنها منذ عقود لم نلمس أي شيء منها حتى اليوم، ما أوصلنا الى المستنقع الذي نتخبّط فيه الآن.

وتبقى الكلمة الفصل في تصحيح هذا المسار تتمحور حول وعي المواطن في اختيار ممثّليه ومديري شؤونه. فالشعب مصدر السلطات في الديمقراطيات. صحيح. لكن مصدر السلطات ينبغي له أن يكون على مستوى كبير من الإدراك وتحمّل المسؤولية في المراقبة والمحاسبة.

> **نحتاج إلى تغيير جذري يقضي على الطائفية والمناطقية وينقل لبنان من بداية الدولة الى الدولة العادلة والقوية والراعية**

* كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية

بوبوك ميهايي (رومانيا).

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للتواصل: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01/666314-15، 03/828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل: /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

في أزمة السفينة الجانحة

عبدالله السناوي *

على مدى ستة أيام طرحت المخاوف نفسها على العالم بأسره خشية أن تطول أزمة السفينة الجانحة في قناة السويس، وأن تُلحق أضراراً غير محتملة بحركة التجارة الدولية.

تصدّرت جهود تعويم السفينة نشرات الأخبار في كلّ أنحاء العالم، وشاعت أحاديث البحث عن طرق بديلة وخرجت من الأدراج خطط قديمة.

كان ذلك تعبيراً عن صراع مستأنف على الموقع الجغرافي المصري الفريد، الذي تلخّص قناة السويس أحد أوجه عبقريته بالربط بين البحرين الأبيض والأحمر واختصار طرق التجارة الدولية بين أوروبا وآسيا.

بارث التاريخ الحديث أدرك المصريون أن أزمة السفينة الجانحة تتجاوز حسابات الأرقام والأرباح والخسائر والتحقيقات الفنية لاستنباط حقيقة ما جرى، إلى الصراع مجدداً على الموقع المصري بهدف تهميشه لأماد طويلة مقبلة وحرمانه من أية أدوار محتملة في حسابات وموازين المنطقة.

تاريخ مصر الحديث، حروبها وأزماتها ومشروعاتها وانكساراتها، ارتبط بقناة السويس.

كان تأميم قناة السويس زلزالاً مدوياً في أرجاء العالم، بقدر أهميتها في التجارة الدولية واستراتيجيات القوى الكبرى.

لم يكن بوسع أحد في العالم توقع تأميم قناة السويس قبل أن يعلنه «جمال عبد الناصر» من فوق منصة «ميدان المنشية» بالإسكندرية يوم (26) يوليو (1956). ولا كان مطروحاً تسليم شركة قناة السويس إلى مصر بعد انتهاء عقد الامتياز عام (1968).

لم تكن شركة تستثمر بقدر ما كانت دولة داخل الدولة.

بالوثائق المصرية والفرنسية قاد «فرديناند ديليسبس» أخطر عملية نصب في التاريخ الحديث، حيث امتلكت مصر (44%) من رأسمال الشركة دون أن يكون لها أية سيطرة على أمورها، فضلاً عن التضحيات الهائلة التي دفعها فلاحوها أثناء حفر القناة تحت السخرة.

كان ذلك استنزافاً لموارد مصر وقدراتها المالية أسقطها في شرك الديون الخارجية، وأفضى إلى احتلالها عام (1882) بالسلاح البريطاني.

كانت قناة السويس أهم مشروع هندسي في العالم في القرن التاسع عشر وقيداً حديدياً على المصير المصري، ومصر كلها رهينة للقناة حتى تمكّنت من تأميمها منتصف القرن التالي.

بقرار التأميم ردّ اعتبار الوطنية المصرية، وتمكّنت دولة من العالم الثالث من تحدي الإمبراطوريتين السابقتين البريطانية والفرنسية في صلب مصالحهما الاستراتيجية في الشرق الأوسط، حيث منابع النفط الذي تمر حمولاته عبر قناة السويس.

جسارة التحدي تأخذ معناها الحقيقي من سياقها في الصراع على الشرق الأوسط، فقد حاولت مصر بعد ثورة يوليو الخروج من دوائر النفوذ الاستعمارية، قاومت الأحلاف العسكرية وسياسات ملء الفراغ، كسرت احتكار التسليح بصفقة الأسلحة السوفياتية، أيدت حركات التحرير الوطني في العالم العربي، دعمت بالإعلام والسياسة والتمويل والسلاح الثورة الجزائرية، ولعبت دوراً جوهرياً في تأسيس قوة دولية جديدة خارج استقطاب الحرب الباردة للدول المستقلة حديثاً في «باندونج».

السياق يشرح وينير حجم الأثر الذي خلّفه قرار تأميم قناة السويس في الحسابات الدولية والصراعات على المنطقة، ومدى دقة حساباته لمتغيرات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

بالحساب التقليدي فإنه مغامرة بالمصير بعد أسابيع من جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر قد تُفضي إلى إعادة احتلالها من جديد، أو إطاحة نظامها بانقلاب يشبه ما تعرض له قبل سنوات قليلة الزعيم الإيراني الدكتور «محمد مصدق»، بعد تأميمه بترول بلاده. حسب ما هو مؤكد بالأوراق والمستندات والشهادات أخذ قرار التأميم وقته في الدراسة وجمع المعلومات، والتحضير لإدارتها بعد تأميمها.

أثبت المهندسون والمرشدون المصريون في هيئة قناة السويس كفاءة استثنائية في مواجهة أزمة السفينة الجانحة، كان ذلك إحدى ثمرات تأميم القناة.

إذا كان هناك من يعتقد أن استقلال القرار الوطني يُمنح ولا يُنتزع فهو واهم، فلكل استقلال تكاليفه وتضحياته ومعاركه.

اكتسبت مصر استقلالها الوطني الكامل في حرب السويس بفواتير الدم المبذولة وشجاعة أبنائها الذين هرعوا لحمل السلاح في مواجهة العدوان الثلاثي، البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي، لا باتفاقية الجلاء» التي وقّعها «عبد الناصر» نفسه عام (1954) وانطوت على تنازلات تتيح للقوات البريطانية حق العودة لقاعدة قناة السويس، إذا ما تعرّض بعض حلفائها للخطر.

كانت الحرب نقطة الذروة في الصراع على المنطقة.

هناك من يتصور أن مصر كان يمكنها تجنّب العدوان عليها، إن لم يُقدم «عبد الناصر» على قرار التأميم.

بالوثائق هذا استنتاج متعجّل، فلم يكن مسموحاً لمصر بأن تتطلع لاكتساب قرارها الوطني بالتأميم، أو بغير التأميم.

لم يكن رفض البنك الدولي تمويل مشروع بناء السد العالي، هو السبب الرئيسي لتأميم قناة السويس بالفعل ورد الفعل.

منذ احتلال مصر وهي تتطلع إلى هذا اليوم، الذي تستعيد فيه الشعور بالكبرياء الوطنية، والقدرة على الدفاع عن حقوقها الأصلية.

فكرة التأميم لم يخترعها «عبد الناصر»، ولا طرأت على رأسه فجأة.

قبل «يوليو»، تردّدت دعوات متناثرة تضمّنتها، أحياناً، دراسات تتبنى هذه الخطوة، لكنها كانت أقرب إلى الأحلام البعيدة والتخيلات المحلّقة.

لم يكن أحد يتصور أن يأتي هذا اليوم فعلاً، حتى إن أغلب الذين دعوا للتأميم قبل يوليو لم يحتملوا المفاجأة عندما صارحهم بها «عبد الناصر»، وهو يتأهب لإعلان قراره خشية ردات فعله.

بعد تحدي السويس خرجت مصر قوة إقليمية عظمى، وتحولت عاصمتها القاهرة إلى أحد المراكز الدولية، التي لا يمكن تجاهلها.

اكتسبت مصر أدوارها القيادية في أفريقيا بوضوح سياساتها وقدرتها على المبادرة والإسناد لتحرير القارة، كما اكتسبت أوزاناً استثنائية في عالمها الثالث بإلهام أن دولة نامية واجهت تحدياً شبه مستحيل وكسبته.

إرث التاريخ الحديث ماثل في الذاكرة العامة.

في نفس واحد تأكدت وحدة المشاعر العامة بالقلق البالغ على مصير القناة ومستقبلها، أو بالفرح الغامر لتعويم السفينة الجانحة بأقل الخسائر الممكنة بأيد مصرية في المقام الأول أو بأي حساب أخير.

بتعبير مراسل الـ«سي. إن. إن» من موقع الحدث لحظة تحرك السفينة بعد تعويمها: «لقد بدأت الاحتفالات الآن، المصريون يهنئون أنفسهم بكلمة ميروك».

كان ذلك تجلياً لوحدة المشاعر العامة، التي تأكدت مرتين في التاريخ الحديث.

مرة بتأميم القناة وحرب السويس التي أعقبتها، ومرة ثانية بعبور الجسور فوق القناة في حرب أكتوبر لاسترداد سيناء التي احتُلت عام (1967) بقوة السلاح. في المرتين تأكدت رمزية القناة، فضلاً عن أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية في المخيلة العامة، الفارق بين اللحظتين أن مصر في الأولى استثمرت سياسياً في ما الهمته للعالم الثالث من إرادة تحدّ ومقاومة وتقدمت لقيادة العالم الثالث، بينما في الثانية أهدرت السياسة بطولة السلاح، وجرى تهميش أدوارها بفداحة، أخذت مواقعها لإسرائيل وغير إسرائيل في أفريقيا والعالم العربي وشرق آسيا وأميركا اللاتينية.

تتبدّى الآن حول القناة فرصة جديدة في الأفق السياسي لا يصح إهدارها لبنا، موقف إقليمي وداخلي أكثر تماسكاً.

بدا ما أعلنه الرئيس «عبد الفتاح السيسي» من على شاطئ القناة بكل رمزيتها من أن «مياه النيل خط أحمر» دون أن يستبعد العمل العسكري «واللي عاوز يجرب يجرب» لردع أي جور على حق المصريين في مياه النيل شريان الحياة تطوراً لافتاً يستجيب للقلق العام المتعاظم.

قد يساعد ذلك التصريح بالردع على تحريك الملف الملغم، الذي يراوح مكانه منذ عشر سنوات في مماطلات إثيوبية متصلة، بالنظر إلى ما قد يترتب على العمل العسكري من اهتزاز لا يمكن تحمله للأمن والاستقرار في وادي النيل والقرن الأفريقي واستراتيجية البحر الأحمر. لم يعد ممكناً للقوى الكبرى أن تجلس في مقاعد المتفرجين، فيما مصر والسودان يتعرضان لخطر وجودي.

هناك إجماع وطني واسع حول ملفّي «النيل» و«القناة» يعلن عن نفسه في المنتديات العامة وعلى شبكة التواصل الاجتماعي. ذلك يستحق إعادة نظر في السياسات الإقليمية بروح المبادرة وإعادة تقييم المواقف المختلفة، من معنا ومن ضدنا، وأن تتسق الأدوار المصرية مع الرهانات عليها في عالمها العربي.

كما يستحق إعادة نظر أخرى في الوضع الداخلي بانفتاح سياسي وإعلامي وتحسين ملفّي الحريات العامة وحقوق الإنسان حتى تتآكد وحدة الإرادة المصرية أياً كانت تكاليفها على أسس ثابتة وصلبة أمام أية عواصف محتملة.

*كاتب وصحافي مصري

فلسطين

«فتح» تتشظّى إلى ثلاث قوائم: عباس نحو إلغاء الانتخابات؟

مع إغلاق باب الترشُّح للانتخابات التشريعية عند منتصف الليل، تحدُّث «فتح» المعركة بثلاث قوائم مختلفة. في وقت تتزايد فيه التوقّعات بإقدام محمود عباس على تأجيل الانتخابات أو حتى إلغائها بعد تشتُّت أصوات الحركة، وتضاؤل فرصها في تحقيق نتائج جيدة، والذرائع لذلك جاهزة: أوّلها منع الاحتلال الانتخاب في القدس، وليس آخرها «كورونا»

غزة - رجب المدهون

اختُتم تسجيل القوائم الفلسطينية لانتخاب نوّاب «المجلس التشريعي» مع 29 قائمة، كانت آخرها التابعة لـ«اللجنة المركزية لحركة فتح»، باسم قائمة «حركة فتح»، بعد مخاض صعب نتيجة الخلافات الداخلية في عدد من المناطق في الضفة الغربية المحتلة، عقب إخفاق المفاوضات مع القيادي الأسير مروان

> ثمّة توجُّه لدى عدد كبير من كوادر «فتح» في غزة لدعم قائمة البرغوثي

البرغوثي، الذي ذهب إلى تشكيل قائمة بالمشاركة مع عضو «المركزية» المفصول أخيراً، ناصر القدوة. وطوال اليومين الماضيين ظهرت ورطة «فتح» بعجزها عن إعداد قائمة موحّدة تُرضي قواعدها التنظيمية في مختلف المناطق، خاصة مع ظهور اختلافات واعتراضات على أسماء المرشّحين في القدس ونابلس وجنين، إلى حدّ هجوم قيادات «فتحاوية» في قباطيا على عضو «المركزية» عزّام الأحمد، واتّهامه بالتدخّل لوضع اسم إحدى قريباته على رأس أسماء جنين، والعاشر على مستوى الوطن.

خلال ذلك، تقدّم أكثر من 12 «فتحاوياً» باستقالاتهم من الحركة، أو اعتذروا عن الترشّح ضمن القائمة الرسمية، من جرّاء تأخّر طرح أسمائهم، وأبرزهم الأكاديمي عدنان ملحم من طولكرم الذي حلّ في الرقم 108، ورياض السلفيتي الذي يحمل الرقم 65. هكذا، تتعقّد الحسابات لدى قيادة «فتح» بفعل المعطيات المستجدّة، ودخول قائمة البرغوثي والقدوة على الخطّ، ما يعني أنها لن تستطيع الحصول على المركز الثاني حُكماً، بل ربّما تحصل «المجموعات المنشقّة» على أعداد أكبر من تلك التي ستحصل عليها القائمة الأمّ، وهو ما يمثّل تهديداً فعلياً لشخص رئيس الحركة، محمود عباس، وفريقه في «المركزية». وتضمّ القائمة الرسمية، كما نُشر في وقت متأخّر أمس، خمسة من أعضاء «المركزية» وثلاثة محافظين، ويتقدّمهم نائب رئيس الحركة، محمود العالول، واللواء جبريل الرجوب الذي أحاله عباس على التقاعد بعد ترقيته، في جزء من الاستعدادات الانتخابية.

الآن، تُواجه «فتح» قائمة قوية لـ«حماس»، إلى جانب تكتّل قوي داخل الحركة نفسها، وكلاهما مناهض لسياسات عباس، وهو ما أشار إليه ضمناً رئيس مركز «مسارات»، هاني المصري، عند إعلان البرغوثي - القدوة قائمة «الحرية» التي تهدف إلى «تحقيق التغيير الذي يحتاجه النظام السياسي الفلسطيني»، وهو ما أكمل شرحه مقبل البرغوثي، شقيق الأسير مروان، بالقول إن الرجلين اتّفقا على إحداث تغيير في بنية النظام، وعلى الأقلّ البنية الفوقية فيه. وإكمالاً للخطوة المشتركة، سيرأس القدوة القائمة، تليه زوجة البرغوثي، فدوى، ومعهما جمال حويل، وأحمد غنيم، واللواء سرحان دويكات، إضافة إلى ما بين 60 إلى 80 مرشحاً، على أن يجري ترشيح البرغوثي للانتخابات الرئاسية.

وبفعل تتالي المؤشرات التي تُرجّح خسارة قائمة «المركزية»، ترتفع الأصوات داخل الحركة بإلغاء الانتخابات أو تأجيلها، إذ لم تخلُ تصريحات عدد من قادة الحركة من التمهيد لمثل هذا القرار، عبر التذرُّع بموقف الاحتلال الرافض لإجراء الانتخابات في القدس المحتلة، وهو ما دفع الأحمد إلى القول: «هذا كلام جواسيس... أوّل مرّة أعلن فيها الرئيس أبو مازن أنه لا انتخابات بلا القدس وغزة، والقدس تحديداً، كانت من على منبر الأمم المتحدة عام 2017، وكرّر ذلك أمام كلّ الأمناء العامين، وملفّ القدس غير قابل للمساومة. القدس يجب أن تشارك ترشيحاً وانتخاباً، وفي كلّ مراحل العملية الانتخابية، مثلها مثل بقية الضفة». كذلك، قال عضو «اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير» أحمد مجدلاني، المقرّب من عباس، إن الاحتلال أبلغ الاتحاد الأوروبي منع الانتخابات في القدس، واصفاً القرار الإسرائيلي بأنه «عنصري بامتياز»، لتعود وكالة «وفا»، التي نشرت الخبر، وتعمد إلى تعديله وحذف الجزئية المتعلّقة بمنع الانتخابات، بعد نفْي متحدّث باسم الاتحاد الأوروبي.

ويأتي قرار البرغوثي تشكيل قائمة سريعة مع القدوة كجزء من مخطّط الأول لتجاوز خطّة «فتح» التي أرادت حشره تحت ضغط الوقت، وتمرير القائمة التي أقرّتها من دون شروطه. وعلمت «الأخبار» أن شخصيات كبيرة في «فتح» ترشّحت على قائمة جديدة تضمّ نقابيين تابعين للحركة في الضفة تحت اسم «قائمة فلسطين تستطيع»، أبرزهم نقيب المعلّمين السابق، بسام زكارنة. كذلك، علمت «الأخبار»، من مصادر «فتحاوية»، أن اجتماعاً مهمّاً ستعقده «مركزية فتح» خلال اليومين المقبلين للتباحُث في مآلات الانتخابات وحالة التشظّي وتدنّي فرص الفوز، بما يشمل إمكانية تأجيل أو إلغاء الانتخابات، بل بدأت جهات عديدة اتصالات مكثّفة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول عربية لوضعها في صورة الاستحقاق الذي قد يفضي إلى فوز «حماس»، ما سيمثّل أزمة جديدة أكبر من تلك التي تعيشها السلطة.

إلى ذلك، ثمّة توجُّه لدى عدد كبير من كوادر «فتح» في غزة لدعم قائمة البرغوثي، ومنحها الثقة على حساب القائمة «الرسمية»، اعتراضاً على سياسة التضييق على كوادر التنظيم وقطع الرواتب والفصل الكيدي التي انتهجتها القيادة الحالية.

التف البرغوثي على محاولة إقصائه بمشاركته القدوة في قائمة (أ ف ب)

مصر

فصل متجدّد من صراعات الأجهزة: كفّة «المخابرات» راجحة دائماً

تتجدّد الصراعات بين الأجهزة المصرية على ملفّات كثيرة. لن يكون آخرها على ما يبدو تطبيع العلاقات مع تركيا. وعلى رغم أن «المخابرات العامة»، القطب الأبرز في تلك الصراعات، تدرك أن الكفّة ستميل، كما دائماً، إليها إلا أنها لا تُوفّر أيّ جهد في تهشيم خصومها ومحاولة مراكمة نقاط، ولو وهمية، في رصيدها

القاهرة ــ الأخبار

على رغم نجاح مدير «المخابرات العامة» اللواء عباس كامل، في حسم الصراعات السابقة مع أجهزة الدولة، سواء العسكرية أو المدنية، لمصلحته، بغضّ النظر عن موقعه في سكرتارية الرئيس أو في «العامة»، فإن الصراعات تتجدّد هذه المرّة أمام الجميع ومن دون استحياء، مع أن النتائج محسومة سلفاً، لكن تبقى ثمّة رسائل ذات وجهة معلومة، وخصوصاً مع دخول أطراف جديدة على الخطّ. وطفت الخلافات إلى السطح، أخيراً، مع لجوء كلّ شخص إلى استخدام أدواته التي يديرها؛ فمكتب الرئيس بقيادة اللواء محسن الفنجري حاول نسْب ما يوصف في دوائر الرئاسة بـ«الإنجاز» بعد قرار تركيا إيقاف البرامج السياسية في القنوات «الإخوانية» التي تبثّ من على أراضيها، إلى نفسه، وذلك بتصريحات وزير الدولة للإعلام (المدعوم من الفنجري)، أسامة هيكل، ورجاله، وهو ما لم يلقَ ترحيباً من كامل الذي يرى في ما حدث محاولة لانتقاص دوره في الملفّ، ولا سيّما لناحية تتبُّع نفوذ «الإخوان» في الخارج، وإدارة سياسة وزارة الخارجية، وخاصّة في الملفات الحسّاسة مثل تركيا.

وجهٌ آخر للصراع ظهر، أيضاً، بوضوح، في سلسلة المقالات التي كتبها رئيس قسم الإذاعة والتلفزيون في إعلام القاهرة، أيمن منصور ندا، الذي انتقد «المخابرات العامة» وسيطرتها على الإعلام خلال السنوات الماضية، وما تسبّبت فيه داخل المشهد الإعلامي من تصدير شخصيات غير مهنية، ليس على مستوى تقديم البرامج فقط، بل على مستوى المسؤولين أيضاً. وانتهت سلسلة المقالات تلك بإيقاف ندا عن العمل، وإحالة الملفّ على النيابة العامة، بعدما قدّم «المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام» بلاغاً رسمياً ضدّه يتّهمه بالتشهير برئيس المجلس وأعضائه في مقالاته. وفي مقابل الانتقادات التي طاولته، ردّ كامل بالتوجيه المباشر بإبراز «الدور الإيجابي» الذي قامت به وسائل الإعلام خلال السنوات الماضية، والتغيُّرات التي نجحت في إحداثها الجهات التابعة للمخابرات، مُمثّلة في شركة «سينرجي للإنتاج الدرامي والسينمائي» و«المجموعة المتّحدة»، في هذا المجال، وصولاً إلى استغلال أزمة السفينة الجانحة في قناة السويس وإبراز تداوُل وسائل الإعلام العالمية الصورة التي نقلتها المخابرات، بعدما سُمح لها وحدها بالتقاط لقطات من مواقع عدّة. أمّا تصريحات هيكل، الذي يدرك أنه سيخرج في التعديل الوزاري المقبل، فجاء الردّ عليها سريعاً داخل البرلمان عبر النائب نادر مصطفى، وهو عضو «تنسيقية شباب الأحزاب» التي شكّلتها المخابرات، بطلب استجواب

> لم يعجب عباس كامل أن «يُسرق» منه الضوء في إصلاح العلاقة مع تركيا

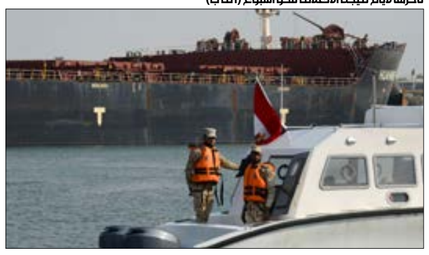
يتواصل عبور عشرات السفن من خلال قناة السويس بعد تأخرها لأيام نتيجة الانغلاق لنحو أسبوع (أ ف ب)

الوزير وسحْب الثقة منه، مع أن مصطفى كان مساعداً لهيكل الذي شغل رئاسة «لجنة الثقافة والإعلام» البرلمانية، قبل استقالته لتولّي المنصب الوزاري. ويُتوقّع أن يتحدّد موعد استجواب هيكل خلال الأسبوع الجاري، في خطوة بات من المؤكّد حدوثها ما لم يستبق الوزير الاستجواب بالاستقالة التي رفض مراراً تقديمها، على رغم التهديدات التي يتعرّض لها بصورة شبه يومية، فضلاً عن إقصائه من المشهد كلّياً.

وبالتوازي، يسعى كامل إلى إحكام سيطرته على ما تبقّى من وسائل إعلامية، بعدما اشترت المخابرات قناة تلفزيونية وصحيفة يومية. وهذه المرّة، يواصل عبر أذرعه إظهار ما يوصف بأنه مساحة الحرّية المتاحة إعلامياً، لكن الرئيس عبد الفتاح السيسي لا يزال يشعر بالغضب على إدارة المشهد الإعلامي، على رغم المليارات التي تُدفع سنوياً في ضريبة للاحتكار. وهو غضبٌ عبّر عنه السيسي خلال ظهوره في «السويس» أول من أمس، حيث ركّز على ما يراه «عجزاً عن مواكبة جهود الدولة في تحقيق إنجازات على أرض الواقع»، مع مقارنة ما يؤدّيه الإعلام الآن بالتغطيات التي كانت تصاحب مشروعات جمال عبد الناصر. وعلى رغم منع المعارضة كلّياً في الإعلام، يرى «الجنرال» أن هناك الكثير مما يمكن تقديمه. ويتعامل السيسي مع الإعلام بمنطق الموجّه والمرشد، فهو يرى أن الإعلام وحده القادر على إشعار الشارع بالرضى حتى لو لم يكن هناك سبب لذلك، بل حتى مع عرض أجزاء من الحقائق فقط من دون الصورة الكاملة. لذا، ينقل المقرّبون عنه أنه في انتظار المزيد، في الوقت الذي تحوّلت فيه جميع المحطّات إلى أبواق دعاية فجّة للنظام، في ظلّ تغييب صوت الشارع كلياً.

تقرير

إدارة بايدن في «مزاد» حقوق الإنسان: إسرائيل الثابت الوحيد

في وقت قياسي، انتهت الإدارة الأميركية الجديدة من إعداد تقريرها الخاص الذي يسلّط الضوء على أحوال حقوق الإنسان في العالم، كما تراها الولايات المتحدة التي تسعى إلى إعادة تعريف ما تعنيه زُمرةٌ ديموقراطية في البيت الأبيض. التقرير افتُتح بالتصويب على حقبة دونالد ترامب، التي تَعرف إدارة جو بايدن منذ «إنجازاتها». حتّى على مستوى التعريفات والمصطلحات، من مثل الإبقاء على صفة «محتلّة» مشطوبة لدى الإشارة إلى الضفة الغربية أو الجولان السوري ومواصلة الاعتراف بالقدس «عاصمةً لإسرائيل»، كما مرّ على أعداء الولايات المتحدة واحداً واحداً، مستكملاً الهجوم على السعودية ومصر وخاصّةً الصين بحصة الأسد من الهجمات. وصولاً الى الاعتراف بالتحدّيات التي تواجهها عزلة حقوق الإنسان، وعلى رأسها العنصريّة المؤسَّسة

بإماطتها اللثام عن تقرير حقوق الإنسان لعام 2020، تكون إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، قد حدّدت الخطوط العريضة لسياستها الخارجية، والتي تقوم على شعار «حماية حقوق الإنسان». وإذا كان وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، قد افتتح تقريره بانتقاد حقبة الرئيس السابق، دونالد ترامب، «الصامتة» عن حقوق الإنسان، متعهّداً بـ«طيّها»، فإنه لم ينتهِ، بطبيعة الحال، من دون ذكر جميع «أعداء» الولايات المتحدة، من الصين إلى روسيا مروراً بفنزويلا وغيرها من الدول. وفي سياق التقرير المنشور على موقع وزارة الخارجية الأميركية، بدا لافتاً استكمال واشنطن هجومها على السعودية الخاضعة، راهناً، لمراجعة العلاقات معها، من بعد حقبة ذهبيّة مثّلت فيها واشنطن رافعةً لصعود وليّ عهد المملكة، محمد بن سلمان. ويجيء الهجوم الأحدث على الرياض في أعقاب رفع الإدارة الأميركية، في شباط/ فبراير الماضي، السرية عن تقرير الاستخبارات الوطنية، والذي خلص صراحةً إلى ضلوع ابن سلمان في جريمة اغتيال جمال خاشقجي.

وعلى رغم أن الإدارة الأميركية لن تُقدم على خطوات من شأنها تعكير صفو العلاقات بين الحليفتَين الاستراتيجيتَين، استناداً إلى الخلاصات الآنفة، أشار بلينكن، في تقريره، إلى حدوث «عمليات قتل غير مشروع» في السعودية، حيث جرى تنفيذ «أحكام بالإعدام على جرائم غير عنيفة، وسُجّلت حالات اختفاء قسري». وأشار إلى أن السلطات في المملكة «لم تعاقب المسؤولين المتّهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان»، مضيفاً أن الرياض عَرفت «اعتقالات واحتجازاً تعسفياً وقيوداً خطيرة على حرية التعبير والصحافة والإنترنت»، متابعاً أنه سُجّل «انخراط في المضايقة والترهيب ضدّ المعارضين السعوديين الذين يعيشون في الخارج». وكان للاعتقالات التي طاولت أفراد العائلة الحاكمة نصيب في التقرير؛ إذ تحدّث عن مخاوف واشنطن في شأن الإخفاء القسري لولي العهد السابق، محمد بن نايف، وشقيق الملك أحمد بن عبد العزيز. وكشف التقرير عن معلومات مفادها أن «مكان وجود ابن نايف ظلّ مجهولاً بعد احتجازه بخمسة أشهر»، وأنه «لم يُسمح لطبيبه الشخصي بزيارته» وسط قلق متصاعد في شأن صحته. وعلى غرار السعودية، وجّهت إلى مصر اتهامات مماثلة، ابتداءً من القتل التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وحالات سوء المعاملة من قِبَل الحكومة، مروراً بالقيود الخطيرة على حرية التعبير والصحافة، وصولاً إلى الإشارة إلى أن الحكومة المصرية «لم تحقّق بشكل شامل في مزاعم انتهاكات

> اعترف التقرير بالتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة، وعلى رأسها «العنصرية المنهجية»

حقوق الإنسان، بما في ذلك معظم حوادث العنف من قِبَل قوات الأمن». بالنسبة إلى فلسطين، وعلى رغم أن التقرير عرّج عَرَضاً على انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان، بما يشمل عمليات «الاعتقال التعسفي لفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة»، إلّا أنه لوحظ عدم تراجع إدارة بايدن عن خطوات كانت الإدارة السابقة قد اعتمدتها، إذ أكّد التقرير الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وبسيادة الاحتلال على مرتفعات الجولان، ولم يتراجع عن شطب مصطلح «محتلة» عند وصف الضفة الغربية. وردّاً على سؤال عن السبب الذي دفع بالوزارة إلى عدم العودة إلى الصيغة التي كانت معتمدة قبل عام 2018، أوضحت المسؤولة عن حقوق الإنسان في وزارة الخارجية، ليزا بيترسون، أن الدبلوماسيين الأميركيين فضّلوا الالتزام بـ«المحدّدات الجغرافية فحسب»، مضيفة أن «هذا الأمر يتماشى مع ممارساتنا العامة». وبما أن بايدن يدافع عن حلّ الدولتين، فقد حرصت الخارجية في تقريرها على تضمينه فقرة تشرح فيها أن الكلمات المستخدمة لتوصيف إسرائيل والأراضي الفلسطينية «لا تعكس موقفاً في شأن أيّ من قضايا الوضع النهائي التي سيتمّ التفاوض في شأنها من قِبَل أطراف النزاع، ولا سيما حدود السيادة الإسرائيلية في القدس أو الحدود بين إسرائيل ودولة فلسطينية مستقبلية».

وكان للصين حصّة وازنة في التقرير، الذي كرّر اتهامها بـ«الإبادة الجماعية» ضدّ مسلمي الإيغور في إقليم شينجيانغ، مشدّداً على أن الإدارة الأميركية تعطي الأولوية للتنسيق مع الحلفاء في هذا الخصوص. وأشار إلى الجهود المشتركة الأخيرة في شأن الإيغور و«القمع» الصيني في هونغ كونغ، والتسميم المزعوم للمعارض الروسي أليكسي نافالني. كذلك، ندّد بالهجمات على السياسيين المعارضين وناشطي مكافحة الفساد والصحافيين المستقلين وسجنهم، في أماكن مثل روسيا وفنزويلا وتركيا.

على المستوى الداخلي، تعهّد التقرير، الواقع في 450 صفحة، بطيّ حقبة ترامب الصامتة عن حقوق الإنسان. وعرّج بلينكن في استفتاده على سلفه مايك بومبيو، الذي أعلى شأن حقوق بعينها باعتبارها حقوقاً «غير قابلة للتصرّف» مثل حريّة الدين والمعتقد، على حساب حقوق الأقليّات الجنسانية والحقّ في الإجهاض؛ إذ كان الوزير السابق قد أنشأ في وزارة الخارجية «لجنة للحقوق غير القابلة للتصرّف»، لكنّ خلفه سارع إلى إلغائها فور تولّيه منصبه. وقال بلينكن إنّه «لا توجد تراتبية تجعل بعض الحقوق أهمّ من أخرى»، مؤكّداً «طيّ صفحة هذه الآراء المتحيّزة». ومضيفاً أن بلاده تعترف بالتحديات التي تواجهها، بما في ذلك «العنصرية المنهجيّة».

كمال الجنزوري... مهندس قروض «النقد الدولي»

بأزمة قلبية داخل أحد المستشفيات التابعة للجيش، توفّي مستشار الرئيس المصري ورئيس مجلس الوزراء الأسبق، كمال الجنزوري، عن عمر يناهز 88 عاماً، بعد صراع مع المرض دام سنوات. والجنزوري، الذي سبق أن تدرّج في المناصب المختلفة داخل السلك الحكومي، هو الوحيد الذي شغل منصب رئاسة الحكومة في عهدَين مختلفَين منذ ثورة 1952، إذ عُيّن رئيساً للوزراء عام 1996 لثلاث سنوات، قبل أن يعود مجدّداً في آخر عام 2011 بعد إطاحة نظام محمد حسني مبارك، حيث كان من المسؤولين القلائل الذين لم يتعرّضوا للتحقيق أو السجن، مع أن عودته جاءت ملطّخة بدماء المتظاهرين الذين خرجوا ضدّه أمام مقرّ الحكومة؛ وقد سقط، آنذاك، أكثر من عشرين قتيلاً على أيدي قنّاصة وزارة الداخلية، إلى جانب عشرات المصابين، ثمّ بقيت هذه القضية في المحاكم، وحوكم بسببها أكثر من 500 شخص في ما عُرف إعلامياً بـ«أحداث مجلس الوزراء».

وفي جنازة الجنزوري العسكرية التي خرجت من مسجد المشير في ضاحية التجمُّع الخامس، تقدّم الرئيس عبد الفتاح السيسي المشيّعين بحضور كبار رجال الدولة، علماً بأن الراحل شغل رسمياً منصب مستشار لرئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية بمرتبة وزير، وبقي يتقاضى عنه مستحقّات مالية وامتيازات حتى وفاته. لكن عموماً، ارتبطت مسيرة الجنزوري السياسية بمبارك، وخاصة أنه نجح خلال سنوات قليلة في نيل ثقة المخلوع بسبب أفكاره وتحرُّكاته في مختلف المجالات، ليتدرّج سريعاً في المناصب حتى صار وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي، ونائباً لرئيس الوزراء عشر سنوات، ثمّ رئيساً للحكومة. وازدادت شعبية الرجل خلال رئاسة الحكومة، وهذا ما تسبّب على ما يبدو في إقصائه فجأة، وتعيين الدكتور عاطف عبيد خلفاً له. لكن ظلّت علاقاته جيدة مع وزير الدفاع آنذاك، المشير محمد حسين طنطاوي، ليُفضّل الاعتزال في منزله حتى استدعائه بعد «ثورة يناير» لتولّي رئاسة الحكومة خلفاً للدكتور عصام شرف.

في تلك الأيّام، كان الجنزوري من الأسماء المرشّحة لخوض الانتخابات الرئاسية بعد إطاحة مبارك، عبر معادلة سياسية قائمة على تأليف حكومة انتقالية يكون الجنزوري فيها رئيساً وخيرت الشاطر (نائب المرشد العام لجماعة «الإخوان المسلمون» آنذاك) نائباً لأربع سنوات. لكن هذه الصيغة، التي حاول «المجلس العسكري» برئاسة طنطاوي إرساءها، باءت بالفشل، ما دفع إلى إسناد رئاسة الحكومة إليه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، حتى تموز/ يوليو 2012، ليدير حكومته في معظم الوقت من خارج المقرّ الرسمي لمجلس الوزراء وسط القاهرة بسبب التظاهرات. والجدير ذكره، هنا، أيضاً، أن الراحل كان مهندس الاقتراض من «صندوق النقد الدولي»؛ فقد دخل في مفاوضات جادّة مع الصندوق خلال رئاسته الحكومة، كما قاد مفاوضات مع «الإخوان» قبل وصولهم إلى السلطة خلال المرحلة الانتقالية الأولى، ثمّ عاد إلى العمل مع نظام السيسي لصياغة الاتفاق الذي حصلت مصر بموجبه على قرض بقيمة 12 مليار دولار، على مدار ثلاث سنوات بعد تحرير سعر الصرف. وفي أيّامه الأخيرة، لعب الجنزوري، الذي ترأس «معهد التخطيط القومي»، دوراً رئيسيّاً في السياسات الاقتصادية، على رغم تقدُّمه في العمر، وكان أحد المستشارين الذين يثق بهم السيسي بشدّة عند مناقشة الاقتصاد. لكنه فضّل الابتعاد عن الأضواء، فيما كتب مذكّراته في كتاب حاول فيه تلميع صورته، وخاصة في ما يتعلّق بخلافاته مع مبارك حينما تعرّض لحملة تشويه غير مسبوقة خلال سنوات حكم المخلوع.

(الأخبار)

الحدث

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في إيران، تبدو إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، على عجلة من أمرها لإتمام اتّفاق يراعي اشتراطاتها، ويُجنّبها التفاوض مع المحافظين في حال وكان الفوز حليفهم هذه المرّة. إزاء ذلك، تبدو واشنطن أقرب إلى التراجع عن شرطها استئناف إيران الامتثال للاتفاق أولاً. وهو ما بيّنته تسريبات إعلامية تحدّثت عن أن الولايات المتحدة اقترحت، أخيراً عودةً متزامنة لـ«خطّة العمل الشاملة المشتركة»

أميركا تتراجع خطوة
استعجال اتّفاق
قبل رئاسيات إيران

تشي التحرّكات الأميركية الأخيرة على مستوى الملفّ النووي الإيراني بتراجُع إدارة الرئيس جو بايدن عن إصرارها على استئناف إيران الامتثال للاتفاق أولاً، قبل أن تُقدِم

أشار روحاني إلى أن إدارة بايدن تتكلّم كثيراً، لكنها لم تتّخذ أيّ خطوة عمليّة وجديّة

هي على أيّ خطوةٍ من جانبها. تراجُعٌ بدأت مؤشّراته بالظهور على شكل تسريبات إعلامية تفيد بأن واشنطن أبلغت طهران، عبر وسطاء أوروبيين، استعدادها لعودةٍ متزامنة لالتزام كامل ببنود «خطّة العمل الشاملة المشتركة». وحتّى الآن، لم يتبنّ البيت الأبيض أيّ موقف يناقض ما داب مسؤولوه على تكراره في الشهرين الماضيَين، فيما جدّدت وزارة الخارجية، أمس، استعداد الولايات المتحدة لـ«حوار هادف» مع إيران من أجل عودةٍ متبادلة إلى الصفقة النووية والتزاماتها.

هذه الإشارات قرأتها روسيا على أنها «مشجّعة»، وأن من شأنها كسر حالة الجمود في الملفّ النووي الإيراني، إذ أكّد وزير الخارجية، سيرغي لافروف، خلال مشاركته في جلسة خاصة في منتدى نادي «فالدي»، أن موسكو تدعم مثل هذه الخطوات. لكن طهران لا تزال على موقفها إزاء ضرورة أن تبادر الإدارة الأميركية إلى خطوات ملموسة، وأن تتخلّى عن سياسة «الضغوط القصوى» التي أرساها دونالد ترامب في التعامُل مع الملفّ النووي. واعتبر الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أن الولايات المتحدة تريد أن توحي بأنها مستعدّة لسار الدبلوماسية، «وهذا غير صحيح، لأنّها تواصل سياسة المماطلة»، لافتاً إلى أن إدارة بايدن تتكلّم كثيراً، لكنها لم تتّخذ أيّ خطوة عملية وجدّية في شأن رفع العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية، مبدياً، من جديد، استعداد بلاده للتراجُع خلال يوم واحد عن كلّ الخطوات التي اتّخذتها حيال الاتفاق النووي في ما لو لمست إرادة أميركية جدّية في رفع العقوبات.

وفي تفاصيل التطوّرات، تشير وكالة «رويترز»، نقلاً عن ثلاثة مسؤولين غربيين، إلى أن إدارة بايدن وإيران تواصلتا بشكل غير مباشر عبر الأطراف الأوروبيين في الاتفاق (بريطانيا وفرنسا وألمانيا). ويعتقد هؤلاء أن طهران تريد الآن مناقشة خطة أوسع للعودة إلى الخطة، إذ قال مسؤول أميركي: «ما سمعناه أنهم كانوا مهتمّين في البداية بسلسلة من الخطوات الأولية، ولذا كنّا نتبادل الأفكار في شأنها. يبدو ممّا نسمعه علناً الآن، ومن خلال وسائل أخرى، أنهم قد يكونون غير مهتمّين (بمناقشة) الخطوات الأوّلية، ولكنهم (مهتمّون بمناقشة) خريطة طريق للعودة إلى الامتثال الكامل. وإذا كان هذا هو ما تريد إيران التحدّث عنه، فنحن سعداء للحديث عنه». يأتي ذلك في وقتٍ ذكرت فيه مصادر أميركية أن مسؤولين أميركيين، بأن الإدارة الأميركية تسعى إلى القيام بخطوات أولى على أساس متبادل، أو أن يعود الطرفان إلى التزام كامل بنبود الاتفاق النووي. وفيما سعت إدارة بايدن أيضاً إلى إظهار أنها ليست في عجلة من أمرها، إلّا أنها لالتزام كامل ببنود الاتفاق النووي، فيما أبدى البيت الأبيض استعداداً للدخول في عملية دبلوماسية «مثمرة» مع إيران. وفي هذا الإطار، أفاد موقع «أكسيوس» الإخباري، نقلاً عن مسؤولين أميركيين، بأن الإدارة الأميركية تسعى إلى القيام بخطوات أولى على أساس متبادل، بغاية تحييد ما صنّفته النخبة الحاكمة في واشنطن التحدّي الأخطر لهيمنة الولايات المتّحدة. وكان بلينكن قد حدّد توجُّه إدارة بايدن في أوّل خطاب رئيسي له في 3 آذار/ مارس الماضي، عندما وصف صعود الصين بأنه «أكبر اختبار جيوسياسي» يواجه الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وبحسب مرجعيّات اقتصادية متقاطعة، فإن الصين، وفق المعطيات الحالية، ستحلّ مكان الولايات المتّحدة خلال سنوات قليلة على أبعد تقدير، كأكبر اقتصاد في العالم. وهو أمر لا تُخفي الإدارة الأميركية جديّة عزمها على منعه. ونُقل عن بايدن قوله، يوم الخميس الماضي، «إن الصين لديها غاية كلّية، وأنا لا أوهم على غايتهم تلك بأن يتبوّأوا مكانة الدولة الرائدة في العالم. لكن هذا بالتأكيد لن يحدث في عهدي». ولم تتأخر بكين عن الردّ بالمثل، إذ فرضت، بدورها، عقوبات على مسؤولين غربيين حمّلتهم مسؤولية نشر «الأكاذيب والتضليل» عن البلاد. وتتّهم الولايات المتّحدة وحلفاؤها الأطلسيون، المسؤولين الصينيين المستهدَفين بالعقوبات، بالتورّط في انتهاكات لحقوق الإنسان في مقاطعة شينجيانغ التي تتمتّع بحكم ذاتي، عبر احتجاز أعداد كبيرة من مواطنيها من قومية الإيغور في معسكرات اعتقال ضخمة، واللجوء إلى تعقيم النساء الإيغوريات واستغلالهنّ من خلال العمل القسري في صناعة القطن. وتصف بكين تلك الادّعاءات بـ«لا شيء سوى الأكاذيب والمعلومات المضلّلة»، وتقول إنها تُنفّذ برامج لـ«توعية» الشباب الإيغوري بهدف منع تورُّطه في الأنشطة الإرهابية، علماً بأنه لم يَعُد خافياً حجم جهود تجنيد الإيغور، التي دعمها الغرب عبر أندونيسيا وتركيا، للقتال في سوريا. ويحاول هؤلاء، بعد عودتهم، تنفيذ عمليات إرهابية داخل الصين، غالباً ما يقع ضحاياها مواطنون عاديون، بمَن فيهم مسلمون. وكان جمعة طيّر، إمام أقدم مسجد في الصين، قد قُتل في اعتداء نفّذه جهاديون إيغوريون. وفي معرض ردّه باسم الحكومة الصينية، هذا الأسبوع، إلى التزايُد المستمرّ في عدد السكّان الإيغور، وارتفاع متوسّط العمر المتوقّع بينهم بشكل متتابع، والتراجُع الملحوظ لنسب الفقر في مناطقهم، التي تتمتّع بوضع قانوني خاص يمنح حقوقاً أكبر في التمثيل السياسي والتعليم باللغات المحلّية، ممّا هو قائم في المقاطعات الأخرى.

اعتبرت روسيا أن الإشارات الصادرة عن أميركا حيال الاتفاق النووي مشجّعة (أ ف ب)

لا تبدو الصين، إلى الآن، في وارد تمرير الإشارات العدائية الغربية

وفي لندن، عُرف من بين الممنوعين من زيارة الصين أو إقامة صفقات مالية مع مواطنين أو شركات صينية، إيان دنكان سميث، وزير العمل والمعاشات السابق، وتوم توجندات، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، وكلاهما من عتاة يمين حزب المحافظين الحاكم. ووصف توجندات العقوبات بأنها «اعتداء على السيادة البريطانية» ـ على رغم أنها جاءت ردّاً على مبادرة بريطانية لفرض العقوبات ـ، فيما قال سميث ـ الذي قد يواجه مساءلة قانونية في شأن سياساته ضدّ الصين، عدد 27 آذار 2021).

ولا تبدو الصين، إلى الآن، في وارد تمرير الإشارات العدائية الغربية، وهي تعمل وفق مخطّط استراتيجي محكم يتضمّن بناء علاقات تشبيك اقتصادي وثيقة مع العديد من دول الجنوب من دون المرور بالمركز الرأسمالي في دول الشمال، استعداداً على ما يبدو لانكماش في المتاجرة مع الولايات المتّحدة، شريكها الأساسي الحالي. وتسمح علاقات التشبيك التي تبنيها الصين مع دول من مثل روسيا وإيران بتحييد دور الدولار الأميركي كعملة للتبادُل العالمي، في ما من شأنه ضرْب أحد أعمدة الهيمنة الأميركية على العالم. وإلى جانب الردّ الدبلوماسي للحكومة الصينية على استهدافها بالعقوبات، كان لافتاً، هذه المرّة، حجم الردّ الشعبي الغاضب، والذي انعكس في أوسع دعوة إلى مقاطعة المنتجات الاستهلاكية الغربية. دعوةٌ تسابقت مواقع التجارة الإلكترونية، على إثرها، إلى إزالة الماركات الأميركية من رفوفها الافتراضية، فيما اضطرّ نجوم ومشاهير صينيون إلى الانسحاب من عقود ترويج مجزية مع شركات دعمت الاتهامات بحقّ الصين من مثل «إتش أند إم» و«نايكي». كذلك، أعيد نشر التعليقات المعادية للغرب ومصالحه بلايين المرّات على مواقع التواصُل الاجتماعي الصينية، في ما يراه المراقبون بادرة لكابوس علاقات عامّة لمصالح رأس المال الأميركي. ولا شكّ في أن حلفاء الولايات المتّحدة الأوروبيين سيتكبّدون، بدورهم، خسائر فادحة في حال تفاقُم العداء مع الصين، وسيُضيّعون على شعوبهم فرصاً هائلة في التبادُل الاقتصادي والعلمي والثقافي.

تقرير

استراتيجيّة المواجهة الصينيّة: «التشبيك» مع دول الجنوب أولويّة

لا تقف الصين مكتوفة الأيدي حيال ما يبدو أنها حرب باردة جديدة تُحشَد لها الولايات المتّحدة في وجهها. إذ إلى جانب سياسة الردّ بالمثل على العقوبات الغربية، تعمل بكين، على المدى الأبعد، على بناء علاقات تشبيك اقتصادي وثيقة مع العديد من دول الجنوب، من دون المرور بالمركز الرأسمالي. استراتيجيةٌ تتنابع تجلّياتها في وقت بدأت تظهر فيه بوادر إلى كابوس علاقات عامّة سيوّرّث مصالح رأس المال الأميركي، بعد دخول الغضب الشعبي الصيني على خطّ المواجهة مع الغرب

لندن ــ **سعيد محمّد**

كانت أصابع الولايات المتّحدة واضحة على قرار الاتحاد الأوروبي فرْض عقوبات على عدد من المسؤولين الرسميين في إقليم شينجيانغ الذي تقطنه أقلّية الإيغور، وتحاول واشنطن إثارة الاضطرابات فيه، ودفْع سكّانه إلى الانفصال عن الحكومة المركزية في بكين. إذ تزامَن الإعلان عن تلك العقوبات مع وصول وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى بروكسل للتشاوُر مع الحلفاء في أعقاب قمّة فاترة جمعته إلى نظيره الصيني في الأسكا. سريعاً، أصدرت كلّ من لندن واوتاوا قرارات مماثلة، في ما يبدو أنه نتاج جهد معَدّ مسبقاً في إطار سياسة حرب باردة جديدة، قرّرت إدارة الرئيس جو بايدن أنها قد تكون آخر حيلها في محاولتها كبح صعود العملاق الآسيوي. وتتجسّد هذه السياسة هجوماً متعدّد الأوجه، يشمل تصعيداً عسكرياً واستخبارياً واقتصادياً وشحناً أيديولوجياً، بغاية تحييد ما صنّفته النخبة الحاكمة في واشنطن التحدّي الأخطر لهيمنة الولايات المتّحدة. وكان بلينكن قد حدّد توجُّه إدارة بايدن في أوّل خطاب رئيسي له في 3 آذار/ مارس الماضي، عندما وصف صعود الصين بأنه «أكبر اختبار جيوسياسي» يواجه الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وبحسب مرجعيّات اقتصادية متقاطعة، فإن الصين، وفق المعطيات الحالية، ستحلّ مكان الولايات المتّحدة خلال سنوات قليلة على أبعد تقدير، كأكبر اقتصاد في العالم. وهو أمر لا تُخفي الإدارة الأميركية جديّة عزمها على منعه. ونُقل عن بايدن قوله، يوم الخميس الماضي، «إن الصين لديها غاية كلّية، وأنا لا أوهم على غايتهم تلك بأن يتبوّأوا مكانة الدولة الرائدة في العالم. لكن هذا بالتأكيد لن يحدث في عهدي». ولم تتأخر بكين عن الردّ بالمثل، إذ فرضت، بدورها، عقوبات على مسؤولين غربيين حمّلتهم مسؤولية نشر «الأكاذيب والتضليل» عن البلاد. وتتّهم الولايات المتّحدة وحلفاؤها الأطلسيون، المسؤولين الصينيين المستهدَفين بالعقوبات، بالتورّط في انتهاكات لحقوق الإنسان في مقاطعة شينجيانغ التي تتمتّع بحكم ذاتي، عبر احتجاز أعداد كبيرة من مواطنيها من قومية الإيغور في معسكرات اعتقال ضخمة، واللجوء إلى تعقيم النساء الإيغوريات واستغلالهنّ من خلال العمل القسري في صناعة القطن. وتصف بكين تلك الادّعاءات بـ«لا شيء سوى الأكاذيب والمعلومات المضلّلة»، وتقول إنها تُنفّذ برامج لـ«توعية» الشباب الإيغوري بهدف منع تورُّطه في الأنشطة الإرهابية، علماً بأنه لم يَعُد خافياً حجم جهود تجنيد الإيغور، التي دعمها الغرب عبر أندونيسيا وتركيا، للقتال في سوريا. ويحاول هؤلاء، بعد عودتهم، تنفيذ عمليات إرهابية داخل الصين، غالباً ما يقع ضحاياها مواطنون عاديون، بمَن فيهم مسلمون. وكان جمعة طيّر، إمام أقدم مسجد في الصين، قد قُتل في اعتداء نفّذه جهاديون إيغوريون. وفي معرض ردّه باسم الحكومة الصينية، هذا الأسبوع، إلى التزايُد المستمرّ في عدد السكّان الإيغور، وارتفاع متوسّط العمر المتوقّع بينهم بشكل متتابع، والتراجُع الملحوظ لنسب الفقر في مناطقهم، التي تتمتّع بوضع قانوني خاص يمنح حقوقاً أكبر في التمثيل السياسي والتعليم باللغات المحلّية، ممّا هو قائم في المقاطعات الأخرى.

لا تبدو الصين، إلى الآن، في وارد تمرير الإشارات العدائية الغربية

وفي لندن، عُرف من بين الممنوعين من زيارة الصين أو إقامة صفقات مالية مع مواطنين أو شركات صينية، إيان دنكان سميث، وزير العمل والمعاشات السابق، وتوم توجندات، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، وكلاهما من عتاة يمين حزب المحافظين الحاكم. ووصف توجندات العقوبات بأنها «اعتداء على السيادة البريطانية» ـ على رغم أنها جاءت ردّاً على مبادرة بريطانية لفرض العقوبات ـ، فيما قال سميث ـ الذي قد يواجه مساءلة قانونية في شأن سياساته ضدّ الصين، عدد 27 آذار 2021).

ولا تبدو الصين، إلى الآن، في وارد تمرير الإشارات العدائية الغربية، وهي تعمل وفق مخطّط استراتيجي محكم يتضمّن بناء علاقات تشبيك اقتصادي وثيقة مع العديد من دول الجنوب من دون المرور بالمركز الرأسمالي في دول الشمال، استعداداً على ما يبدو لانكماش في المتاجرة مع الولايات المتّحدة، شريكها الأساسي الحالي. وتسمح علاقات التشبيك التي تبنيها الصين مع دول من مثل روسيا وإيران بتحييد دور الدولار الأميركي كعملة للتبادُل العالمي، في ما من شأنه ضرْب أحد أعمدة الهيمنة الأميركية على العالم. وإلى جانب الردّ الدبلوماسي للحكومة الصينية على استهدافها بالعقوبات، كان لافتاً، هذه المرّة، حجم الردّ الشعبي الغاضب، والذي انعكس في أوسع دعوة إلى مقاطعة المنتجات الاستهلاكية الغربية. دعوةٌ تسابقت مواقع التجارة الإلكترونية، على إثرها، إلى إزالة الماركات الأميركية من رفوفها الافتراضية، فيما اضطرّ نجوم ومشاهير صينيون إلى الانسحاب من عقود ترويج مجزية مع شركات دعمت الاتهامات بحقّ الصين من مثل «إتش أند إم» و«نايكي». كذلك، أعيد نشر التعليقات المعادية للغرب ومصالحه بلايين المرّات على مواقع التواصُل الاجتماعي الصينية، في ما يراه المراقبون بادرة لكابوس علاقات عامّة لمصالح رأس المال الأميركي. ولا شكّ في أن حلفاء الولايات المتّحدة الأوروبيين سيتكبّدون، بدورهم، خسائر فادحة في حال تفاقُم العداء مع الصين، وسيُضيّعون على شعوبهم فرصاً هائلة في التبادُل الاقتصادي والعلمي والثقافي.

فرضت الصين عقوبات على مسؤولين غربيين حمّلتهم مسؤولية نشر «الأكاذيب والتضليل» (أ ف ب)

الولايات المتحدة

التطرُّف يجتاح المؤسّسة العسكريّة: حال الجيش من حال الأمّة

تُواجه الولايات المتحدة أزمة تطرُّف مركّبة، باتت تُشكّل تهديداً حقيقياً للأمن القومي الأميركي. مع تكشُّف تغلغل اليمين المتطرّف في المؤسّسة العسكرية، واقعٌ سعت المؤسسة السياسية إلى مداراته، إلى حين اقتحام مبنى «الكابيتول»، والذي بيّنت التحقيقات انتماء عدد غير قليل من المشاركين فيه إلى الجيش. الآن، يكثر الحديث عن خُطط حكومية لمواجهة هذا التهديد، لكنّ مراقبين يُقلّلون من أهمّية تلك الخطط، بالنظر إلى عمومية الظاهرة وشموليتها على مستوى الأمّة

أشعلت حادثة اقتحام مقرّ الكونغرس الأميركي، في السادس من كانون الثاني/ يناير الماضي، جدلاً واسعاً في الأوساط الأميركية المختلفة، وخصوصاً مع بدء تكشُّف هويّات المشاركين في «غزوة الكابيتول»، والذين بيّنت التحقيقات انتماء عدد غير قليل منهم إلى المؤسّسة العسكرية، إذ سلّط التحقيق الذي تولّاه «مكتب التحقيقات الفدرالي» (إف بي آي) الضوء على تورُّط عددٍ من قدامى المحاربين وبعض أفراد القوات المسلّحة في عملية الاقتحام. كما أظهر أن نحو 14% من الذين اعتقلوا واتّهموا لاحقاً بالمشاركة في العملية لديهم خلفية عسكرية حقيقية (ما لا يقلّ عن 22 من أفراد الخدمة الحاليين أو السابقين الذين يشكّلون بالمجمل حوالى 7% من سكّان الولايات المتحدة). كذلك، بيّنت المقاطع المصوّرة المتداولة للحادثة أن الأوامر التي نطق بها المشاركون (تغطية، حاصرهم، استطلاع...) جرى استخلاصها مباشرة من عقيدة المناورة العسكرية التكتيكية الصغيرة لدى الجيش ومشاة البحرية في القوات المسلّحة الأميركية.

تعليقاً على ما سبق، تحدّث الأدميرال المتقاعد في البحرية الأميركية، جيمس ستافريديس (شغل في السابق منصب قائد القيادة العليا لـ«حلف شمالي الأطلسي»)، في مقالةٍ له في مجلّة «تايم»، عن أن الحادثة لم تفاجئه، قائلاً: «بعد الواقعة، للأسف لم أشعر بالصدمة. على مدار العقد الماضي، ونظراً إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي منحتنا رؤية عميقة في حياة بعضنا البعض، رأيتُ غالباً منشورات على فايسبوك وتغريدات وتعليقات عامّة من أفراد سابقين وحاليين في القوات المسلّحة، كانت تنذر بكلّ هذا». لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق، بحسب ستافريديس، هو «الأعداد الموثّقة لعناصر الخدمة الفعلية والمحاربين القدامى الذين تبيّن أنهم أعضاء وقادة في منظّمات تؤمن بتفوُّق العرق الأبيض». والجدير ذكره، هنا، أن ظاهرة التطرُّف اليميني بدأت بالتصاعُد في أوساط الجيش منذ تسعينيات القرن الماضي، وهو ما نتجت منه أسوأ حادثة إرهاب داخلي، تمثّلت في تفجير أوكلاهوما سيتي عام 1995، الذي راح ضحيّته أكثر من 165 شخصاً، والمتورّط فيه الجندي السابق تيموثي مكافي، المنتمي إلى جماعة يمينية متطرّفة من ميشيغن.

وفي استطلاعٍ لرأي أجرته «ميليتري تايمز» أخيراً، تبيّن أن ما يقرب من 35% من الأفراد في الخدمة الفعلية، قد لاحظوا أثناء خدمتهم علامات العنصرية أو التفوّق العرقي. ولكن الجيش الأميركي لا يستطيع تحديد عدد الجنود الذين طردوا على خلفية التطرّف في السنوات الأخيرة، ولا سيّما أن عمليات التسريح تُسجّل تحت عنوان «سوء السلوك». وبعد اقتحام الـ«كابيتول»، قال الناطق باسم الجيش الأميركي، غابرييل رامييرز، إنه «في الوقت الحالي، لا يتمّ تحديد السلوك المتطرّف من خلال قانون منفصل للتسريح... وبينما ننتظر مزيداً من إرشادات وزارة الدفاع في شأن التطرّف، فإننا نجري عمليات لاستكشاف خيارات حول سبل زيادة مكافحة هذه المشكلة». وفي هذا الإطار، كشف موقع «بوليتيكو» عن مذكّرة داخلية حول التطرّف في الجيش الأميركي والأجهزة الأمنية، خلصت إلى أن عدداً كبيراً من الإشارات، كالأعلام التي ترفعها حركة «أنتيفا» و«الضدغ بيبي» والرسومات الأيقونية لجماعة «برّاود بويز» اليمينية، كلّها تَدلّ على أن «المتطرّفين قد يكونون في حالة تغلغُل داخل الجيش». وأشارت المذكّرة إلى أن «هناك أعضاء من

بدأت ظاهرة التطرُّف اليميني بالتصاعد في أوساط الجيش منذ تسعينيات القرن الماضي

وزارة الدفاع ينتمون إلى مجموعات متطرّفة، أو يشاركون في جهود لتدعيم الأيديولوجيات المتطرفة»، مُحذّرةً من «شعارات اليمين واليسار المتطرّفين، والإسلاميين، أو أيديولوجيات القضية الواحدة». ونبهت إلى أن «العناصر المدنيين أو العسكريين في قطاع الدفاع، عليهم واجب ومسؤولية الإبلاغ عن أيّ نشاط أو تصرّف متطرّف». وعن الحلول وسبل «تطهير» الجيش من المتطرّفين، أعلن وزير الدفاع، لويد أوستن، في شباط/ فبراير الماضي، عن خطط لدى الجيش تمتدّ على 60 يوماً، لمعالجة قضيّة التطرُّف في صفوف القوات المسلّحة، ملمّحاً إلى وجود «خطط لجمع بيانات عن التطرّف»، من دون أن يذكر بالتفصيل ما الذي سيترتّب على ذلك. وتوقّع أن «تكون الأعداد صغيرة. لكن، بصراحة تامّة، من المحتمل أن تكون أكبر قليلاً ممّا قد يتوقّعه معظمنا... أودّ أن أقول فقط إن الأعداد الصغيرة في هذه الحالة يمكن أن يكون لها تأثير كبير». وبحسب جيمس ستافريديس، فإن «خطّ الدفاع الأول، هو الرسالة من الأعلى»، أي أنه «يجب على كبار قادتنا في الزيّ العسكري أن يساعدوا في حلّ هذه المشكلة... في خطاباتهم واتصالاتهم المكتوبة وغير مواقع التواصل الاجتماعي. عليهم أن يعترفوا بالمشاكل وأن يشجّعوا القوّات على الوقوف معاً للقضاء على هذا الأمر». ورأى أن لمكاتب التجنيد دوراً أساسياً في مكافحة انخراط المتطرّفين في الجيش، موضحاً أنه «في هذا العالم المتّصل بشكل كبير، يمكن العسكريّين الوصول إلى مجموعة واسعة من أدوات الفحص لتمييز خلفية جميع المتقدّمين للتجنيد. لكن استخدام وظائف البحث العادية ليس سوى البداية، إذ يُعدّ طلب الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجنّدين، أداة جيّدة».

أظهرت التحقيقات أن 14% من المشاركين في الاقتحام لديهم خلفية عسكرية (أ ف ب)

وفي موقع «ديفينس وان»، كتبت الباحثة هيذر وليامز أن «قادة الدفاع أفادوا ثلاثة مسؤولين في الاتحاد الأوروبي، «رويترز»، بأن عقوبات أوروبية مرتقبة، هي الأولى من نوعها منذ عام 2013، ستطال شخصيات إيرانية بسبب انتهاكات لحقوق الإنسان، وهي تتضمّن حظراً على السفر وتجميداً للأرصدة المالية. وقال الدبلوماسيون إن من المتوقّع أن يوافق مبعوثو الاتحاد على تجميد أصول هؤلاء الأفراد وفرض حظر على سفرهم، على أن يتمّ نشر أسمائهم الأسبوع المقبل عندما تدْخل العقوبات حيّز التنفيذ. (الأخبار)

العالم
أفغانستان

(أ ف ب)

أميركا تطلب وقتاً إضافياً للانسحاب... و«طالبان» تشكّك

كشف الناطق باسم المكتب السياسي لحركة «طالبان»، محمد نعيم، أن حركته أبلغت المجتمعين في مباحثات موسكو أنها «لا تستبعد» شنّ «هجوم الربيع» إذا لم تغادر القوات الأجنبية الأراضي الأفغانية، بحلول أيار/ مايو المقبل. وفي مقابلة مع وكالة «الأناضول»، اعتبر نعيم أن الأمور الداخلية ستُحلّ فور خروج القوات الأجنبية من أفغانستان. وحول ما يتردّد عن إمكان تأجيل إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، انسحاب القوات الأميركية إلى تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، سأل نعيم: «إذا لم يلتزموا بكلامهم الأول، فما الذي يضمن أنهم سيلتزمون بكلامهم الثاني؟».

> تتمسك «طالبان» بالموعد المحدّد لانسحاب القوات الأجنبية في أيار/ مايو المقبل

وتتكثّف، قبل أيار المقبل، الموعد المحدّد في «اتفاق الدوحة» لانسحاب القوات الأميركية، الجهود الإقليمية والدولية بهدف التوصّل إلى تسوية داخلية؛ فبعد المفاوضات التي انطلقت بين «طالبان» والحكومة الأفغانية في الدوحة، عُقدت مباحثات خلال الشهر الحالي في موسكو، فيما يجري الإعداد لعقد مؤتمر «سلام» في إسطنبول، الشهر المقبل. ولم تعلن إدارة بايدن، إلى الآن، ما إذا كانت ستتسحب في أيار المقبل أم لا، إلا أنها أبدت تردّداً واضحاً لتخوّفها من سيطرة «طالبان» على كامل أفغانستان، في حال الانسحاب قبل التوصّل إلى تسوية داخلية.

وكان اجتمع رئيس المكتب السياسي لـ«طالبان»، الملا عبد الغني برادر، مع المبعوث الأميركي إلى أفغانستان، زلماي خليل زاده، أول من أمس. ووفق تغريدة لنعيم (الناطق الرسمي)، تمّت في الاجتماع مناقشة التنفيذ الكامل لجميع بنود «اتفاقية الدوحة»، فيما تمسّكت «طالبان» بالموعد المحدّد لانسحاب القوات الأجنبية، بوصفه «خطوة أساسية نحو حلّ مشاكل بلادنا». كما ناقش الاجتماع الإفراج عن جميع المعتقلين المتبقّين، وإلغاء القوائم السوداء، وغيرها من القضايا ذات الصلة، على ما ورد في التغريدة. وفي السياق، أفادت مصادر مقرّبة من «طالبان»، تلفزيون «طلوع نيوز» الأفغاني، بأن الولايات المتحدة طلبت من الحركة الموافقة على استمرار وجود القوات الأميركية لمدّة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر في أفغانستان، بعد الموعد النهائي المحدّد بالأول من أيار المقبل.

بالتوازي مع ذلك، أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية، في تغريدة، أن الوزير أسد الله خالد، التقى بقائد القوات الأميركية وقوات «الناتو» في أفغانستان، سكوت ميلر، وبحث معه الوضع الأمني وعملية «السلام». جاء هذا في وقت أعلنت فيه «طالبان»، في تغريدة، إطلاق عدد من الصواريخ على المطار القديم في إقليم خوست، والذي وصفته بأنه «أكبر» قاعدة لميليشيا زرباتيان التابعة لـ«العدو».
(الأخبار)

تقرير

السعودية تستقبل الكاظمي: ثلاث قنصليات جديدة في العراق

وصل رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي، إلى السعودية، أمس، في زيارة رسمية هي الأولى له منذ تولّيه منصبه في نيسان/ أبريل 2020. وكان في استقباله، والوفد المرافق له الذي يضمّ عدداً من وزراء حكومته، ولـيّ العهد السعودي، محمد بن سلمان. وقبل توجّهه إلى الرياض، غرّد الكاظمي بالقول: «نتوجّه اليوم إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة، في زيارة رسمية هدفها توطيد العلاقات المتميزة بين بلدينا الشقيقين، وإرساء آفاق التعاون الأخوي بين دول المنطقة، بما يخدم شعوبنا ويُحقّق الاستقرار ويُكرّس قيم البناء والتكامل، انطلاقاً من المشتركات التي تجمعنا». وخلال الزيارة، وقّع الجانبان 5 اتفاقيات تعاون في مجالات مالية وتجارية واقتصادية وثقافية وإعلامية، وفق بيان لوكالة الأنباء السعودية «واس». وقال وزير التجارة والاستثمار السعودي، ماجد عبد الله القصبي، إن هناك 13 اتفاقية يعكف عليها البلدان في جميع المجالات، مشيراً إلى أنها في مراحلها الأخيرة و«سيكون لها أثر كبير في رفع مستوى التعاون بين البلدين»، طبق قوله. وأعلن القصبي أن السعودية ستفتتح 3 قنصليات جديدة في مدن عراقية، لم يُسمّها. وتَنظر السعودية، بحسب البيان، بـ«إيجابية إلى الدعوات المُقدّمة من الجانب العراقي لزيادة الاستثمارات السعودية في العراق، لاسيما في المجالات الحيوية مثل الطاقة، وتحلية المياه، والصناعات الغذائية». وذكر البيان أن الاستثمارات السعودية في العراق تبلغ، حالياً، مليارَي ريال (حوالي 533 مليون دولار)، معرباً عن وجود «رغبة حقيقية لتوسيعها (الاستثمارات السعودية) إلى 10 مليارات ريال (2,7 مليار دولار)».

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلبت غنى نبيل كنعان بالوكالة عن شربل انطانيوس جرجس حرب سند بدل ضائع للعقار 779 بزبزا.
للمعترض 15 عشر يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلبت المحامية سارة محمد طيبا بالوكالة سندات بدل ضائع عن ملكية سعيدا خالد طالب وحربا خالد طالب بالعقار 1286 بقاعصفرين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف
وسام ولي الدين

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب غابي ابليا شكور بوكالته بشير جرجس أبو هلون بصفته احد ورثة جرجس يوسف أبو هلون شهادة قيد بدل ضائع بحصته بالعقار 208 العيون.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب طاني عنتر بالوكالة سندات تمليك اميل وروزه وتراز أولاد انطونيوس عازار في العقار رقم 340 اردده.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب المحامي عبدالله السيد بوكالته عن رافت أحمد مرقباوي وسناء وهناء وفايز أولاد محمد عمر شهادات قيد بدل ضائع للعقار 37 جديدة القبيطع.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلبت المحامية تغريد شبل بوكالتها عن أديب ابراهيم النبوت شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 806 و809 و820 جبرائيل.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلبت سليمه محرز الجعيتاني سند بدل ضائع للعقار 3064 اهدن.
للمعترض 15 عشر يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب أحمد خضر العجل بوكالته عن فاطمة شريف الحلبي بصفتها أحد ورثة ليلى محمد سعيد نعيم عبدو سند بدل ضائع بحصتها بالعقار 778 حلبا.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان تلزيم اعمال التنظيفات
لزوم ديوان المحاسبة
الساعة العاشرة والنصف من يوم الخميس الواقع فيه الخامس عشر من شهر نيسان 2021، تجري إدارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب ديوان المحاسبة، مناقصة تلزيم أعمال التنظيفات.
- التأمين المؤقت: /3.000.000/ل.ل. فقط ثلاثة ملايين ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من مبنى ديوان المحاسبة.
يجب أن تصل العروض إلى إدارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العليّة
التكليف 185

إعلان مناقصة
تلزيم كنس وتنظيف الطرقات والأرصفة وشطفها ونزع الملصقات وجمع النفايات وترحيلها من مدن اتحاد بلديات الفيحاء طرابلس والميناء والبداوي والقلمون
الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه السابع والعشرون من شهر نيسان 2021، تجري إدارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة الداخلية والبلديات - اتحاد بلديات الفيحاء - مناقصة تلزيم كنس وتنظيف الطرقات والأرصفة وشطفها ونزع الملصقات وجمع النفايات وترحيلها من مدن اتحاد بلديات الفيحاء طرابلس والميناء والبداوي والقلمون.
- التأمين المؤقت: فقط ثلاثمائة مليون ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من قلم إتحاد بلديات الفيحاء.
يجب أن تصل العروض إلى إدارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العليّة
التكليف 184

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب المحامي رودولف مارسال مفرج وكيل ميسم سمير طنوس سند ملكية بدل ضائع للعقار 54 حمانا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسن أحمد طباجة لمورثه أحمد رضا طباجة شهادة قيد بدل ضائع للعقار 959 كفرتبنيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب بسام حسين صالح بصفته مشتري من البائع مالك القسم 4 A من العقار 2785 سند تمليك بدل ضائع للقسم 4 A من العقار 2785 كفرمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت ايفون غالب جوني سند تمليك بدل ضائع للقسم 6 من العقار 3993 والقسم 6 من العقار 3985 حبوش.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت ابراهيم احمد ضيا بوكالته عن حسن محمد معتوق لموكله محمد صادق معتوق شهادة قيد بدل ضائع للعقار 555 صير الغربية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب المحامي ربيع أحمد ريحان لموكله نايف سليم حسين علي الحلاني شهادة قيد بدل ضائع للعقار 59 كفرصير.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب عبد اللطيف لطفي عياش بوكالته عن عبد الأمير محمود مكة لمورثه حسن محمود مكة شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 586، 3487، 2710، 2707، 2361، 3485، 1239، 861، 3443، 855، 2381 حبوش.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسين الدّر إثبات بيانات والده حبيب محمد الدّر في العقار 192 مجدلزون.
للمعترض 20 يوماً للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي حسن بدر الدين بوكالته عن ظافر علي حدرج لمورثه علي حسين حدرج شهادة قيد بدل ضائع للعقار 207 الحمرا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب فادي صايل علوش سند تمليك بدل ضائع العقار 1575 تول.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب يوسف عبدالله صايغ شهادة قيد بدل ضائع العقار 1327 قصيبة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب هاني محمود فقيه لموكلته بهيجة محمد شرف الدين سندات بدل ضائع لـ2قسام 6، 16، 18 من العقار 1445 كفرتبنيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
صادر عن محكمة جزين المدنية بتاريخ 29/12/2020 تقدمت الجهة المستدعية جورج مسعد وبيار مزهر بواسطة وكيلها المحامي سعيد بو عقل إلى قلم هذه المحكمة باستدعاء سجل بالرقم 2020/162 يرمي إلى ثبوت وفاة وحصر إرث بطرس مراد كرم. فعلى كل صاحب مصلحة لديه أي إعتراض او ملاحظات فليتقدم بها إلى قلم المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
بتريسيا بو راشد

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب نبيل محسن ابراهيم لموكليه أحمد ومحمود وامال وسميرة أولاد محمد عبد الرضى ابراهيم شهادات قيد بدل ضائع العقار 570 النميرية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت هيفاء أحمد موسى بصفتها مشترية من البائع علي يوسف قاسم شهادة قيد بدل ضائع العقار 282 قاقعية الجسر.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسين أحمد محمودي بوكالته عن علي أحمد بدران لموكله قاسم أحمد بدران سند تمليك بدل ضائع للقسم 15 من العقار 947 رُفتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلبت علية أحمد قبيسي شهادة قيد بدل ضائع العقار 277 زبدين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب منح سليم المهتار وكيل سليم محمد المهتار سند تمليك بدل ضائع للعقار 2404 رمحالا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب فارس حليم حليم بو هاشم الحداد لمورثه جان حليم بو هاشم الحداد سند تمليك بدل ضائع عن حصته في العقار 211 عاليه.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب كريم صلاح الدين الغزاوي وكيل ابتسام محمد داود لموكلتها فطيم محمود محمود سند تمليك بدل ضائع للعقار 3801/ 8 القبة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلبت انانسي محمد حمد وكيلة بشير عارف البربير سند تمليك بدل ضائع عن حصته في العقار 768 بحمدون المحطة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

تعلن جريدة الأخبار
عن حاجتها لمدقق لغوي بدوام ليلي خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال تدقيق وتصحيح المقالات والمواضيع الإخبارية.
للمهتمين الرجاء إرسال السيرة الذاتية على البريد الإلكتروني:
HR@al-akhbar.com

استراحة

كلمات متقاطعة 3706

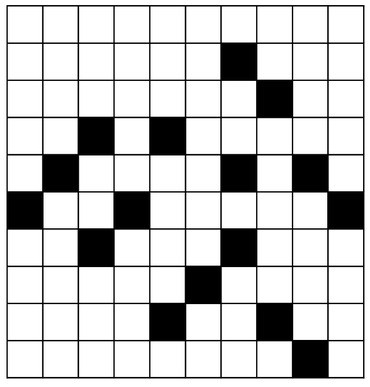

أفقيا
1- ممثلة لبنانية – 2- من مواد البناء – إمارة أوروبية – 3- عاصفة بحرية - مليونير يوناني راحل تزوج من جاكلين كينيدي – 4- زيادة عظمية في رؤوس بعض الحيوانات – بذر الأرض – 5- يرى في منامه رؤيا – 6- حصون عالية – أمر خفي – 7- تُقال على الهاتف – مدينة فرنسية – نوتة موسيقية – 8- يتمنى زوال نعمة جاره وتحوّلها اليه – عائلة قصصي فرنسي راحل – 9- سحب – إحسان – قليل الوجود – 10- مسرحية للأخوين رحباني

عمودياً
1- دولة عربية – بحر بين اليونان وتركيا – 2- ينقل العملة من مصرف الى مصرف – خلاف البرد – 3- سارق – سلطان عُمان الراحل – 4- مقياس مساحة – إحدى الإمارات العربية المتحدة – 5- مادة تُستعمل عادة كسماد زراعي – حفر البئر – 6- من اسماء السيف – تميمة يحملها الشخص معه لتقيه من الشر والحسد – 7- نحارب – شيخ ضعيف – 8- حجر كريم – جنون – عاد جاره – 9- قويّ وثابت – من الألوان – 10- من أنواع الليمون – يُحسن معاملة ضيوفه

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- الغستابو – 2- مونتانا – او – 3- آسيا – اردين – 4- لي – فانكوفر – 5- انفيلد – 6- ين – بر – بد – 7- وجار – صل – 8- يورغو شلهوب – 9- نما – ناي – رع – 10- يسب – فرويد

عمودياً
1- ام القيوين – 2- لوسي – نجومي – 3- غنيّ – اراس – 4- ستافنبرغ – 5- تا – أفرّ – ون – 6- أناني – كشاف – 7- باركلا – لير – 8- دود – صه – 9- ايڤ – بلوّري – 10- كونراد – بُعد

3706 sudoku

	6			3			5	
7		5	9		6			
8		3		4			9	
1		7	6					
9			8		5		6	
					4	3		9
6		8				5		3
3		2	1	5	8	9		6
	5							

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3705

8	3	6	7	5	1	2	9	4
4	1	2	3	6	9	5	7	8
9	7	5	2	4	8	3	6	1
5	4	9	1	8	3	7	2	6
2	8	3	6	7	5	1	4	9
1	6	7	4	9	2	8	3	5
7	9	8	5	3	4	6	1	2
6	5	1	9	2	7	4	8	3
3	2	4	8	1	6	9	5	7

مشاهير 3706

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مخرج أفلام لبناني (1950-1993) يُعدّ أنجح مخرجي جيله اللبنانيين عالمياً. عمل مع المخرج فرنسيس كوبولا. توفي بطريقة مأساوية بعد سقوطه داخل منور المصعد
1+2+7+3+6 = خلاف مشارق ■ 9+4+8+11 = ماركة سيارات ■ 5+10 = وعاء الخمر

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: هانز ريشنباخ

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

أدب

زينب حفني تخرج من لغتها المتألّمة وتتأمّل خلاصها الهادئ

تغريد عبد العال

تحاول الروائية السعودية زينب حفني (1965) في روايتها الجديدة «بالأمس كنت هنا» (دار نوفل) أن تذهب أبعد قليلاً من المسكوت عنه، لتُخرج السرد من قضايا استُهلكت من كثافة الكتابة عنها، فقضايا المرأة والمجتمع السعوديين أخذت حيزاً كبيراً في كتاباتها، لنجدها هنا لا تتهرب من تلك القضايا التي جعلت كتابتها تتسم بالجرأة، بل تطرحها من وجهة نظر امرأة خرجت من مذكّرات الماضي والمكان الذي رحلت عنه، اجتماعياً وجغرافياً. مع ذلك، تقع في تفاصيل تجعلنا نتساءل عن جدوى ذاك الخروج أو إغلاق

> اختارت الكاتبة عبر السرد الفسيفساني أن تمحو فكرة الضحية

دفتر الماضي، هل هو فعلاً يقدم رؤية جديدة روائياً واجتماعياً؟

تستند الحبكة إلى دفتر مذكرات تجده ياسمين، بعد موت أمها «حياة» في أميركا، فتعرف حكايتها الحقيقية وتتعرّف إلى أبيها السعودي وموطنها واسمها الحقيقيين. كما تكتشف أنّ أباها الأميركي «مايكل» هو زوج أمها. اختفت «حياة» بسبب طلاقها من طارق، زوجها السعودي الذي كان يريد أن يأخذ ابنتها ياسمين، فأنقذت الأم ابنتها بالاختفاء في أميركا. وهنا نجد أن الروائية تختار وطناً آخر لتدفن فيه ذكريات الماضي وتبدأ من جديد، وتفكر في مستقبل ابنتها. لا يخلو السرد هنا من محاولة رؤية الواقع

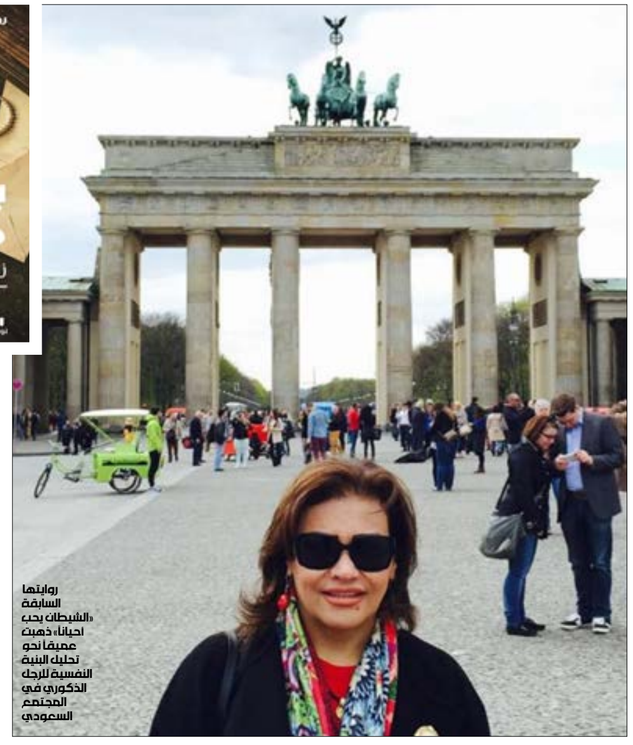

روايتها السابقة «الشيطان يحب احياناً» ذهبت عميقاً نحو تحليل البنية النفسية للرجل الذكوري في المجتمع السعودي

عن بعد والتخلي عن تحليله وطرح واقع آخر يظهر من خلاله نسيان الماضي، لكنه أيضاً يجعلنا نتساءل: هل هذه هي رؤية الكاتبة للتحرر عبر الحب ومغادرة الماضي، أم هي فقط محاولة للنظر من مكان آخر وربط المكانين بمقارنة سرية؟ ما يلفت هنا هو حكاية العبور بدفتر المذكرات إلى الهوية والمكان الحقيقيين، ولكننا لم نرَ تداعيات ذلك، أو أثره على الفتاة ياسمين، فهي مجرد قارئة لمذكرات أمها. ورغم أنّها تقرر إغلاق الدفتر وحرقه، فهي لا تنتبه أو تكترث بالمعاناة خلفه. وهنا يبدو أن الخروج هو من خلال البعد المكاني وهو الذي مكّن ياسمين من نسيان الدفتر والبدء من جديد، فهل البدايات هي دائماً الخروج من المكان؟ هذا ما تجعلنا الرواية نسأله، وربما الإجابة عنه تبدأ من أسلوب الكاتبة التي تؤثر الابتعاد عن سرد معاناة «حياة» في جدة، فهي تختار أن تسرد تفاصيل الحب مع طارق الذي أخذها بعيداً نحو أميركا، كأنّ الحب هذه المرة هو الطريق السري، إلى تلك الحياة التي تحلم بها، ويبدو أنه الأفق أيضاً في رؤيتها إلى حرّيتها.

تدخل الكاتبة في تفاصيل هامشية، نتساءل عن أهميتها في سياق الحبكة، فهناك حب طارق لأختها يسرا وموتها، ثم اكتشاف «حياة» أنه لا يحبها بل يحب يسرا وطلاقها منه، فكأنها تفعل ذلك لتدفع بالسرد نحو المنطق والمعقول. وهي هنا تبقى في منطقة آمنة، تتنقل فيها من سرد ما يحدث في حياة الأم إلى حياة الابنة عن طريق دفتر المذكّرات، لنصل إلى نهاية تقطع الحبل مع الماضي والمكان الأول، فكأنما هي لا تريد أنْ تستفزّ القارئ، بل أن تجعله يستمتع بالحكاية. لذلك جاءت لغتها سهلة، وسلسة، ولكن كما قال الروائي التركي أورهان باموق في كتابه «الروائي الساذج والحساس»: «إنّ أكبر إنجاز للروائي كمحترف وفنان، هو القدرة على بناء شكل الرواية على أنه لغز يكشف حله محور الرواية، واللغز ليس في معرفة من القاتل، بل ما هو الموضوع الحقيقي للرواية». وهذا ما نفتقده حين نقرأ الرواية، بسبب الوضوح أو الشعور بأننا نعرف هذا الموضوع من قبل ربما.

ولكن ما يجعلنا نفكر به هذا السرد هو أن الكاتبة اختارت عبر هذا السرد الفسيفسائي أن تمحو فكرة الضحية، أو من خلال البعد المكاني وهو الذي مكّن ياسمين من نسيان الدفتر والبدء من جديد، فهل البدايات هي دائماً الخروج من المكان؟ هذا ما تجعلنا الرواية نسأله، وربما الإجابة عنه تبدأ من أسلوب الكاتبة التي تؤثر في سردية قائمة على ذاك التداخل بين الماضي والحاضر، لنعرف أنها تحلم بمستقبل آخر لكن للأسف بعيد عن مكانها.

على عكس روايتها السابقة «الشيطان يحب أحياناً»، التي تذهب عميقاً نحو تحليل البنية النفسية للرجل الذكوري في المجتمع السعودي وتحليل نفسية المرأة الضعيفة والقوية عبر قضية الخيانة الزوجية وتسند عملية الروي إلى راوٍ عليم، ثم تأخذ الأم سلطة الروي وبعدها الابن، هنا تعود إلى المرأة كبطلة وتسند الروي في هذه الرواية إلى راوٍ غائب. ولكن في المذكرات تروي الأم حكايتها، فنشعر أنّ هناك تنويعاً في الروي، وتبقى المرأة هي الشخصية الأساسية أكان عن طريق الابنة أم الأم. كأنه إصرار أن لا يغيب هذا الصوت عن كتابتها وروايتها في المجمل، وهو إحساس يجعل القارئ يتأمّل رؤيتها الفنية والتحريرية.

«بالأمس كنت هنا» رواية تحاول أن تكتب موضوعاً جديداً، وتخلق أفقاً للتخلي عن الماضي، لكنها لا تتجاوز ذلك بأسلوب فني يجعلنا نغوص في أعماق فكرة التخلي، أو آثاره على الروح وعلى الذات التي حين تقابل مجتمعاً آخر، تبدأ بالمساءلة. لكن يبدو أن شخصيات الرواية قد تجاوزت ذلك من قبل، أو أننا أمام شخصيات قد غادرت مكانها نفسياً وداخلياً، وهذا سؤال آخر نواجهه حين نقرأ كيف تنتقل «حياة» من حب إلى حب آخر وكيف تغير اسمها من دون ألم. ربما تختار الروائية أن تمنحها تلك القوة لكي تستطيع الانعتاق من كل شيء ومنح نفسها وابنتها روح الخلاص، ربما. ما يلفت في هذه الرواية هو أنها تخرج من لغتها المتألمة وترجو خلاصها الهادئ.

مجلة

المغرب يعانق البحرين... في «بيت الشِعر»

الرباط ــ عبد الرحيم الخصار

اختار «بيت الشعر في المغرب» أن يحتفي بالشعر المعاصر في البحرين، عبر إفراد ملفّ كبير من مجلته الفصلية «البيت» لتقديم دراسات وشهادات عن التجربة الشعرية البحرينية الراهنة، مع نماذج عديدة من النصوص التي وضعت المتلقي أمام صورة موسّعة وواضحة عما يقع في الأراضي الشعرية في هذا البلد العربي الذي يبدو بعيداً جغرافياً عن المغرب، لكنه قريب منه ثقافياً على نحو كبير. جاء العدد الجديد من مجلة «البيت»، التي

> عدد خاص يمزّ على جيل الآباء المؤسّسين للحداثة ليصل إلى «شعراء الألفية الثالثة»

يرأس تحريرها الناقد خالد بلقاسم، في 450 صفحة، وأخذ ملف الشعر البحريني الحيز الأوفر، إذ خصصت له هيئة تحرير المجلة أكثر من 300 صفحة. ويبدو هذا الرقم دليلاً كافياً على تقدير «بيت الشعر» للتجربة الأدبية في البحرين، وعلى الرغبة الدائمة في الإصغاء إلى تجارب البلدان العربية الأخرى والتفاعل معها.

كانت المادة الأولى ضمن هذا الملف للشاعر عبدالله زهير، وحملت عنوان «الشعر المعاصر في البحرين. مآزقه، طموحاته، ماله». أعقبتها شهادة لعلوي الهاشمي بعنوان «لي طريقتي، ولكم الآن طريقتكم»، ودراسة لجعفر حسن بعنوان «خريطة ضالة لمشهد حاضر»، ومقالات لكريم رضي وأحمد العجمي وأحمد رضي، وحسين بوصفوان حملت العناوين التالية: «تحولات كائن الشعر»، «ما لا أمسك به»، «الشعر، المتسكّع الأبدي في المدينة»، «ليس بالإمكان أن نختلف أكثر».

أما قسم النصوص الإبداعية، فقد ضمّ أعمالاً عديدة لـ 67 شاعراً وشاعرة، وهو رقم كبير يخوّل لهذا الملف أن يصدر في كتاب أنطولوجي. ومن بين الأسماء الشعرية المشاركة في هذه الأنطولوجيا: قاسم حداد، علي الشرقاوي، يعقوب المحرقي، إيمان أسيري، فاطمة التيتون، فضيلة الموسوي، فاطمة محسن، بروين حبيب، مهدي سليمان، منى الصفار، عبدالله زهير، صلاح كايد، جمانة القصب وغيرهم من الأسماء المعروفة في الأوساط الثقافية العربية أو الأقل تداولاً، والتي تمثل تقريباً أربعة أجيال شعرية في البحرين.

في دراسة موضوعية لجعفر حسن، قدّم قراءة كرونولوجية توقّف من خلالها عند أهم نقاط تحول الشعر في البحرين، وأشار إلى ظاهرة تراجع بعض التجارب الريادية عن التجديد، وعودتها إلى الشعر الكلاسيكي، أو نزوحها نحو شعر العامية، أو التوقف النهائي عن الكتابة، ما خلّف ما يشبه القطيعة بين الشعراء المؤسّسين للحداثة في البحرين وبين الأجيال الجديدة التي انفتحت على شكل الكتابة في ما يشبه اليتم الشعري. ولمح جعفر إلى ضرورة اهتمام النقد بالأسماء الجديدة ومواكبته لها حتى تراوح مناطق الظل.

وفي مقاله «تحولات كائن الشعر»، ذكّر كريم رضي بتحذير قاسم حداد للشعراء في البحرين من الوقوع في «البحرنة» أو «الخليجنة»، مؤكداً على ضرورة الانفتاح بالكتابة على العالم خارج كل تضييق قطري. وانطلق كريم من جيل الآباء المؤسسين للحداثة في البحرين خلال سنوات السبعينيات ليصل إلى شعراء الجيل الأحدث أو من سمّاهم «شعراء الألفية الثالثة» محاولاً التوقف عند نقاط الالتقاء والاختلاف بين هذه الأجيال المتعاقبة.

وقد ضمّ ملف الشعر البحريني حواراً مطولاً ومهماً مع الشاعر قاسم حداد أجراه معه الشاعر حسن نجمي مدير مجلة «البيت»، وعاد فيه إلى أجزاء متقطعة من سيرته، متوقفاً عن تجربة السجن وتجربة العمل السياسي، وبداياته الشعرية ومشاركته في تأسيس أسرة أدباء البحرين ومجلة «كلمات» وموقع «جهة الشعر». كما استعاد علاقته بأمين صالح، ومرحلة إصدارات البيانات الشعرية، كما تحدث عن مزاوجته في الكتابة بين قصيدة التفعيلة وقصيدة النثر.

وعن سياق اختيار مجلة «البيت» لملف الشعر في البحرين، يقول الشاعر البحريني عبدالله زهير منسق الملف: «مذ ما يزيد عن سنتين، كنتُ أتواصل شخصياً وثقافياً مع رئيس «بيت الشعر» في المغرب الصديق والشاعر مراد القادري، وقبل ذلك كنتُ قد اطّلعتُ على مجموعة من

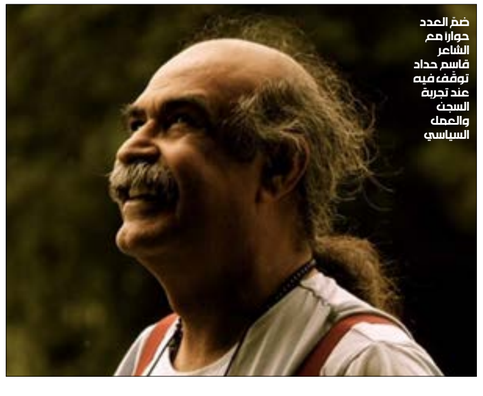

ضمّ العدد حواراً مع الشاعر قاسم حداد توقّف فيه عند تجربة السجن والعمل السياسي

أعداد مجلة «البيت»، وباريحية وسخاوة معروفتين عن هذا الرجل النبيل إهدائي مجموعة من الكتب الشعرية وإعداداً شبه كاملة من المجلة نفسها الصادرة عن هذه المؤسسة الشعرية المهمة. فقرأت في العدد 31 ملفّاً حول «راهن المشهد الشعري في السعودية»، ومن هنا اقترحتُ عليه فكرة التعريف بأوضاع الشعر في البحرين، من خلال إعداد ملف موسع يضم شهادات ومقالات لشعراء بحرينيين في اشتباك نقدي ورؤيوي ومعرفي مع المشهد الشعري البحريني، مرفقاً بانطولوجيا تغطي خمسة عقود تقريباً بضمّ كل الأسماء المهمة في خارطة الشعر في البحرين ومختارات لنصوصهم، مع التحرر من كل الموجّهات المؤسسية والاجتماعية غير الشعرية، إذ الموجّه الشعريّ خالص أو هكذا نظن. فأبدى رئيس البيت ترحيباً حارّاً بالفكرة تجسيداً لرؤية «بيت الشعر» في تعميق حيوية التواصل والتشابك والحوار بين الجغرافيات الشعرية العربية والعالمية. واقترح مشكوراً أن يشتمل العدد أيضاً على حوار مطوّل مع الشاعر قاسم حداد، كمدخل إلى تفاصيل الحراك الشعري في هذا البلد الزاخر بالشعر».

سألنا عبدالله زهير إن كان الشعر البحريني يحظى بالتقدير اللازم في العالم العربي، فأكد لنا أن كل بلد في الجغرافيات العربية يحوي تجارب شعرية مهمة، لكنها قد تكون مغيّبة في الظلّ، وأنّ مَنْ يتصدر المشهد غالباً يكونون من الشعراء المرفّعين إعلامياً، والبحرين جزءٌ لا يتجزأ من هذا المشهد الشعري العربي المثقل بالظواهر والإشكاليات والأسئلة. وأضاف: «أظن أن الشعر في البحرين يحظى بتقدير جيّد من قبل القارئ في العالم العربي، إذ لا شك في وجود مهتمين بكلّ مكّان بقراءة التجارب البحرينية بتجرّد بعيداً عن الأحكام المسبقة. ومن هنا تأتي أهمية نشر هذا الملف في مجلة شعرية مغربية رصينة لها قرّاء ومُتتبّعون عربٌ وأجانب».

توجهنا إلى مراد القادري رئيس «بيت الشعر» في المغرب وسألناه عن سياق الاحتفاء بالشعر البحريني من لدن مؤسسة ثقافية مغربية، فأخبرنا أن هذا العدد هو «ثمرة إرادة مشتركة جمعتنا مع ثلّة من الأصدقاء الذين تطوّعوا مشكورين لإنجاز هذه القنطرة الشعرية والإنسانية التي يعبر فوقها اليوم المشرق والمغرب من أجل عناق شعري وثقافي يليق بتاريخ الصداقة التي تجمع البلدين والشعبين». وأضاف: «هذه الخطوة، تأتي ضمن سيرورة ثقافية وشعرية اعتمدها «بيت الشعر» في المغرب منذ مؤتمره الأخير، وتستهدف التعريف ومصافحة الشعريات العربية والإنسانية على بوابة مجلة «البيت» وهو ما عكسته ملفات مماثلة سابقة، عرّفت بالشعر السعودي والإسباني والبرازيلي».

نقد

قراءة في «طاحونة الذئاب»
عبد المجيد زراقط لا يغادر الجنوب

الحسام محيي الدين

يُدرك بالبديهة الوعيُ الاعتباري للروائي اللبناني عبد المجيد زراقط، الذي ما انفكّ يقدمُ توظيفاً خاصّاً لثقافة الإنسان الجنوبي بِبُعدها المُقاوم بالفطرة، وبطريقة فنية متحرّرة من المسبقات الميتافيزيقية باتجاه حركية الواقع المادي الحميم التي لبستْ مجموعة الشخصيات المكوّنة لروايته الجديدة «طاحونة الذئاب» (مركز ليفانت للدراسات والنشر - الإسكندرية). يكثّف زراقط أنطولوجيا الثابت من نتاجه الروائي حتى الآن نهجاً وفهماً، جاعلاً من قضية الأرض والهوية والكرامة والطموح مجازاً مفتوحاً لشعرية السرد في الرواية اللبنانية الجديدة، تنعقد الفكرة هنا لمرحلة كان الجنوب اللبناني فيها متروكاً لمصيره مع حدث مهم جداً في التاريخ والجغرافيا والعقل والوجدان هو هزيمة حزيران عام 1967. بنى عليها خطابه السردي كمسألة قومية ووطنية ومع شخصية مجبولة بالقيم هو الأستاذ المتحدّر من عائلة فلاحين متعلقة بالأرض، الخلوق، المثقف، الثوري، والشاعر الذي تعلوه طبيعة الأكابر، والذي انخرط في صراع طبقي، اجتماعي، سياسي بين فريقين في قريته الجنوبية الثانية، ينتميان إلى طبقة اجتماعية واحدة في مستوى التعليم والعمل والثقافة وطريقة الحياة التي تعيشها، لكنها تختلف في الغنى والفقر إلى حد ما، وفي المبادئ إلى حدّ المواجهة؛ الأول هو الوطني بقيادة الأستاذ وبعض الرفاق. يؤمن بمهمته المقدّسة في مواجهة أرباب الاستغلال والتهميش والحرمان والعمالة ممن سَمّاهم المؤلف «الذئاب». والثاني هم الذئاب أنفسهم، وكان «البيك» واجهتهم ورأس حربتهم. شكّل الأستاذ ورفاقه فريقاً نهضوياً يعتنق فكرة المواجهة كمبدأ طليعي في مواجهة أشخاص الطرف الآخر الذين احتوتهم «طاحونة الاستبدادات» كما أسماها الراوي تيمّناً بطاحونة العم «أبو إبراهيم»، فكانوا كيانات وأفراداً: الصهاينة الذين كانوا يغزون القرى المحتلة الحدودية ويعتقلون شبابها بين الحين والآخر إلى البيك، الوجه الآخر للسلطة وممثل الطغمة الحاكمة بنفوذها وأزلامها التي تمنع عن القرية الكهرباء والماء والمدارس والرعاية والطرقات غير المعبّدة واستصلاح الأراضي ، و«أبو شكيب» زلمة البيك الذي هو أيضاً عميل للمخابرات، يسمعونه ويصدّقونه، إلى إدارة شركة الريجي، إذ تتحكم بأثمان التبغ الذي ينتجه المزارعون بل تحدد لهم المساحة المسموح بزراعتها. وهناك «أبو أمين» والد أمينة هو ذئب آخر حرم الأستاذ منها وحرمها منه مهاجراً بها مع عائلته إلى بلد اشتراكي لتكمل تعليمها هناك، وصولاً إلى مدير المدرسة وناظرها وأساتذتها الذين باتوا يخافون البعد التغييري الذي يريد الأستاذ أن يحدثه فيها. في محتوى السرد، يثبت زراقط المستمسكات التاريخية والاجتماعية الموثّقة التي تؤكد رذالة كل أولئك الذئاب بأفعالهم الشائنة التي لطالما اشتدّت على أهل القرية وأثقلت الأستاذ بأرّق أسئلة المصير والوجود التي فرضت نفسها فكانت لا تفارقه: من يعيد حسين أبو علي المخطوف عند العدو الإسرائيلي إلى أهله؟ من يجلب لفريتنا المحرومة ما تطالب به بدءاً بالمدرسة والمياه والكهرباء، والزفت لتعبيد الطرقات والتلفون وليس انتهاء، بالضغط على شركة الريجي لإنصافهم بثمن محاصيلهم من التبغ؟ وماذا يفعل الشطار في بلادنا عندما تقوى الذئاب؟ وماذا يقول لي والد أمينة التي أحب عندما يرى قريتنا وبيوتنا؟ كانت تلك الأسئلة تتوازى في خاطر الأستاذ مع إيمانه بفعّالية الارتقاء الجوهري بالفكرة الإنسانية التي تعيد بناء المعنى الوطني لمجتمعاتنا، والتي ترتفع بنا من سمات محدودية القربى بصيغها العائلية العشائرية أو المحلية المناطقية إلى أمداء الانتماء الوطني الكبير. باقي الشخصيات المؤيدة للأستاذ لم تتأخر عما يفكر فيه بشكل دؤوب وكل على طريقته، بأصواتها ووسائلها ووجهات نظرها، وهي التي غُبنت في وطنها وأرضها عيشاً وكرامة. فرفاق الأستاذ كحسان وإبراهيم عمشة وحسين أبو علي وعلاء وإبراهيم، أبو حسن، أبو نايف، مزارعي التبغ، والفدائيين وغيرهم كثير... هؤلاء، هم المناهضون للذئاب وظلمهم، والمنخرطون في حب الأرض والدفاع عن الوطن، الطالعون من أعماق الجنوب اللبناني ومداهم العروبي فلسطين، رافضين العيش خارج جذورها على الرغم من كل التحولات الصعبة التي تمر عليهم في الرواية من الاحتلال إلى استغلال البيك إلى انتهازية الريجي ومسؤوليها. كل واحد منهم هو محور آمال وآلام، وذروة شهوة طليقة تنتفض على واقعها حتى لا تظل مغلوبة على أمرها في مواجهة جماعة تمارس ظلماً فاقعاً بروح انتهازية صارخة وأفعال فاجرة. من أجل ذلك، فإن زراقط لم يطوق شخصياته بأفكاره الخاصة لأنها لم تكن بحاجة أصلاً إلى ذلك، فهي مكوّن حيّ موجود في وطننا العربي الكبير وبمستويات مختلفة، يقفز فوق الحواجز الطائفية والطبقية، جهدَ في أن يوزع نفسه بينها على الرغم من اختلاف مواقفها وآرائها وتكوينها النفسي بين من يبحث عن الحب والحرية والعدالة ومن يمارس التسلّط والاستغلال وأساليب القهر، فكانت سواء في القيمة الفنية تحت سقف المبنى الحكائي المجرد للأحداث. أدرك زراقط وجوب أن يرسم سيكولوجية شخصياته العميقة بمعنى عفويتها وتلقائيتها قولاً وفعلاً، بل حاول أحياناً أن يبدي للقارئ وجه الموازاة بينها في الحضور المشهدي على امتداد صفحات الرواية. بعض الشخصيات، على ظهورها النادر، كانت أكثر حضوراً من غيرها في وجدان القارئ بعدما أجرى زراقط على لسانها الشعر والحكمة والأمثال الشعبية وبعض الطرائف وأغاني الدبكات القروية، تاركاً لها حرية التفكير والتعبير اتفاقاً أو تضاداً، مبرزاً رأيه خلالها، كخلاصة لما أراد قوله بالمعنى الواسع للرؤية العامة للرواية كان يقول على لسان والد الأستاذ: «حالنا مثل حال كل العرب، نحن أيضاً فقدنا أرضنا منطقة شرقي الطريق العام المحاذية للحدود الفلسطينية، لم نعد نجرؤ على الاقتراب منها. أرضنا راحت مع ما راح من أرض العرب، استولى عليها الصهاينة كأننا في سجن كبير ... كبير»... أو أن يؤنب الجندي الإسرائيلي المحتل لأرضه على لسان حسين أبو علي: «وبيناتنا بلاد اغتصبتوها وقتلتم وشردتم أهلها... لا ما نسيت، ولن ننسى».

يجعله عبد المجيد زراقط من قضية الأرض والهوية والكرامة مجازاً مفتوحاً لشعرية السرد في الرواية اللبنانية الجديدة

من هنا جاءت المادة الحكائية في الرواية أكثر حفراً وتأثيراً بصورها ولوازمها ومفارقاتها في تأكيد توازي أهمية تلك الشخصيات بكوامنها وأهوائها وغاياتها، ما جعل الروائي يدخل من شخصية ويخرج من أخرى مهما كانت فاعلية حضورها. وهنا ينتهي من الأولى عندما يشعر بأنه استنفدها لمصلحة مشهد سردي ليتحول إلى استنطاق غيرها، سواء في المشهد عينه أو مشاهد أخرى بما لا حاجة فيه إلى التأكد من حتمية زمنها الواقعي وبمهارة لغوية لم تتنكّب اللهجة المحكية لتضفير الحس الواقعي للحوار. لكن كل ذلك لم يمنع زراقط من تماهيه بمنظور داخلي وفيّ وعميق مع الأستاذ، الشخصية المفضّلة لديه أو الراوي العليم الذي البسهُ ضمير الأنا، المتكلم، تعليقاً وتأويلاً، متنكّباً عن الانتقال إلى ضمائر أخرى. ربما لم يجدر بزراقط أن يدلل سارده العليم إلى هذه الدرجة التي لم يعد بالإمكان معها أن نصدق أن السرود ليس سيرة ذاتية ولربما حتماً رواية الصوت الواحد، التي وثّق بها حضوره الإنساني رؤية وموقفاً في لحظة تاريخية نضالية تعالقت مع الذات باختلاط جماليّ يفعل السطار في بلادنا عندما تقوى الذئاب؟ وماذا يقول لي والد أمينة التي أحب عندما يرى قريتنا وبيوتنا؟ كانت تلك الأسئلة تتوازى في خاطر الأستاذ مع إيمانه بفعّالية الارتقاء الجوهري بالفكرة الإنسانية التي تعيد بناء المعنى الوطني لمجتمعاتنا، والتي ترتفع بنا من سمات محدودية القربى بصيغها العائلية العشائرية أو المحلية المناطقية إلى أمداء الانتماء الوطني الكبير. باقي الشخصيات المؤيدة للأستاذ لم تتأخر عما يفكر فيه بشكل دؤوب وكل على طريقته، بأصواتها ووسائلها ووجهات نظرها، وهي التي غُبنت في وطنها وأرضها عيشاً وكرامة. فرفاق الأستاذ كحسان وإبراهيم عمشة وحسين أبو علي وعلاء وإبراهيم، أبو حسن، أبو نايف، مزارعي التبغ، والفدائيين وغيرهم كثير... هؤلاء، هم المناهضون للذئاب وظلمهم، والمنخرطون في حب الأرض والدفاع عن الوطن، الطالعون من أعماق الجنوب اللبناني ومداهم العروبي فلسطين، رافضين العيش خارج جذورها على الرغم من كل التحولات الصعبة التي تمر عليهم في الرواية من الاحتلال إلى استغلال البيك إلى انتهازية الريجي ومسؤوليها. كل واحد منهم هو محور آمال وآلام، وذروة شهوة طليقة تنتفض على واقعها حتى لا تظل مغلوبة على أمرها في مواجهة جماعة تمارس ظلماً فاقعاً بروح انتهازية صارخة وأفعال فاجرة. من أجل ذلك، فإن زراقط لم يطوق شخصياته بأفكاره الخاصة لأنها لم تكن بحاجة أصلاً إلى ذلك، فهي مكوّن حيّ موجود في وطننا العربي الكبير وبمستويات مختلفة، يقفز فوق الحواجز الطائفية والطبقية، جهدَ في أن يوزع نفسه بينها على الرغم من اختلاف مواقفها وآرائها وتكوينها النفسي بين من يبحث عن الحب والحرية والعدالة ومن يمارس التسلّط والاستغلال وأساليب القهر، فكانت سواء في القيمة الفنية تحت سقف المبنى الحكائي المجرد للأحداث. أدرك زراقط وجوب أن يرسم سيكولوجية شخصياته العميقة بمعنى عفويتها وتلقائيتها قولاً وفعلاً، بل حاول أحياناً أن يبدي للقارئ وجه الموازاة بينها في الحضور المشهدي على امتداد صفحات الرواية. بعض الشخصيات، على ظهورها النادر، كانت أكثر حضوراً من غيرها في وجدان القارئ بعدما أجرى زراقط على لسانها الشعر والحكمة والأمثال الشعبية وبعض الطرائف وأغاني الدبكات القروية، تاركاً لها حرية التفكير والتعبير اتفاقاً أو تضاداً، مبرزاً رأيه خلالها، كخلاصة لما أراد قوله بالمعنى الواسع للرؤية العامة للرواية كان يقول على لسان والد الأستاذ: «حالنا مثل حال كل العرب، نحن أيضاً فقدنا أرضنا منطقة شرقي الطريق العام المحاذية للحدود الفلسطينية، لم نعد نجرؤ على الاقتراب منها. أرضنا راحت مع ما راح من أرض العرب، استولى عليها الصهاينة كأننا في سجن كبير ... كبير»... أو أن يؤنب الجندي الإسرائيلي المحتل لأرضه على لسان حسين أبو علي: «وبيناتنا بلاد اغتصبتوها وقتلتم وشردتم أهلها... لا ما نسيت، ولن ننسى».

يجعله عبد المجيد زراقط من قضية الأرض والهوية والكرامة مجازاً مفتوحاً لشعرية السرد في الرواية اللبنانية الجديدة

من هنا جاءت المادة الحكائية في الرواية أكثر حفراً وتأثيراً بصورها ولوازمها ومفارقاتها في تأكيد توازي أهمية تلك الشخصيات بكوامنها وأهوائها وغاياتها، ما جعل الروائي يدخل من شخصية ويخرج من أخرى مهما كانت فاعلية حضورها. وهنا ينتهي من الأولى عندما يشعر بأنه استنفدها لمصلحة مشهد سردي ليتحول إلى استنطاق غيرها، سواء في المشهد عينه أو مشاهد أخرى بما لا حاجة فيه إلى التأكد من حتمية زمنها الواقعي وبمهارة لغوية لم تتنكّب اللهجة المحكية لتضفير الحس الواقعي للحوار. لكن كل ذلك لم يمنع زراقط من تماهيه بمنظور داخلي وفيّ وعميق مع الأستاذ، الشخصية المفضّلة لديه أو الراوي العليم الذي البسهُ ضمير الأنا، المتكلم، تعليقاً وتأويلاً، متنكّباً عن الانتقال إلى ضمائر أخرى. ربما لم يجدر بزراقط أن يدلل سارده العليم إلى هذه الدرجة التي لم يعد بالإمكان معها أن نصدق أن السرود ليس سيرة ذاتية ولربما حتماً رواية الصوت الواحد، التي وثّق بها حضوره الإنساني رؤية وموقفاً في لحظة تاريخية نضالية تعالقت مع الذات باختلاط جماليّ يفعل السطار في بلادنا عندما تقوى الذئاب؟ وماذا يقول لي والد أمينة التي أحب عندما يرى قريتنا وبيوتنا؟ كانت تلك الأسئلة تتوازى في خاطر الأستاذ مع إيمانه بفعّالية الارتقاء الجوهري بالفكرة الإنسانية التي تعيد بناء المعنى الوطني لمجتمعاتنا، والتي ترتفع بنا من سمات محدودية القربى بصيغها العائلية العشائرية أو المحلية المناطقية إلى أمداء الانتماء الوطني الكبير. باقي الشخصيات المؤيدة للأستاذ لم تتأخر عما يفكر فيه بشكل دؤوب وكل على طريقته، بأصواتها ووسائلها ووجهات نظرها، وهي التي غُبنت في وطنها وأرضها عيشاً وكرامة. فرفاق الأستاذ كحسان وإبراهيم عمشة وحسين أبو علي وعلاء وإبراهيم، أبو حسن، أبو نايف، مزارعي التبغ، والفدائيين وغيرهم كثير... ماذا يستطيع أن يفعل عصفور صغير؟!»

الأخبار
al-akhbar
الخميس 1 نيسان 2021 العدد 4309

صورة وخبر

لقد خلقت سنة كاملة من جائحة كورونا في الهند إرثاً دائماً. فقد انتشر فنّ الشارع في عدد من المدن الرئيسية، أبرزها مومباي. أخذت الأعمال الفنية التي غطّت الجدران شكل تحية للعاملين في الرعاية الصحية الموجودين في الصفوف الأمامية في المعركة مع الوباء، أو جاءت كإعلانات توعوية للوقاية من الفيروس. حتّى إنّ بعض الفنانين اختار تأويل أعمال شهيرة من عصر النهضة وأخرى معاصرة. يأتي ذلك في وقت أظهرت فيه بيانات وزارة الصحة الهندية، أمس الأربعاء، أنّ البلاد سجّلت 53,480 إصابة جديدة، في تراجع لليوم الثاني على التوالي. (إندرانيل موخرجي ــ أف ب)

حوارات ثقافية: فلسطين والسينما

في إطار سلسلة «حوارات ثقافية فلسطينية» التي تنظّمها «مكتبة الأرشيف» بالشراكة مع مجلّة «رمّان» الثقافية، تحتضن منصة «زوم»، يوم الأحد المقبل، الطاولة المستديرة الثانية تحت عنوان «السينما الفلسطينية صناعةً وعرضاً وجمهوراً». يشارك في اللقاء الافتراضي المرتقب المدير الفني لـ «فيلم لاب: فلسطين» حنّا عطاالله، والمخرجة والسيناريست سهى عرّاف (الصورة) والمخرج وأستاذ السينما مجدي العمري. على أن يتولّى الروائي ومحرّر «رمّان» سليم البيك والباحث والكاتب عبدالله البياري مهمّة الحوار.

«السينما الفلسطينية صناعةً وعرضاً وجمهوراً»: الأحد 4 نيسان (أبريل) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم» (رمز النشاط: 94948776882 ـ الرابط متوافر على موقعنا)

افتتاح AD Leb: الفنّ ترياقنا؟

في 8 نيسان (أبريل) الحالي، تدعو Art Design Lebanon لحضور المعرض الافتتاحي المؤقّت «كلٌّ يصنعُ إيمانه بيده» (سينوغرافيا: غيث وجاد). يجمع الحدث أعمالاً فنية، بعضها قائم والآخر حديث، أنجزها كلّ من: حاتم إمام، كارولين تابت، سامر بو رجيلي، نتالي خيّاط، غايا فودوليان، كارن شيكيردجيان، سيرين فتّوح، بول كالوستيان وحسين نصر الدين. تظهر الأعمال المنوّعة ثمرة استجابة هؤلاء لثيمة المعرض الذي يطرح كذلك أسئلة حول أهمية إنتاج الفنون وعرضها في خضمّ حالة عدم الاستقرار التي يرزح تحتها اللبنانيون. كانت المصمّمة غايا فودوليان (الصورة) قد طوّرت فكرة مشروع AD Leb في بداية عام 2020، قبل أن يتوقّف عملها عقب انفجار مرفأ بيروت في 4 آب (أغسطس) الذي قضى عليها. واليوم، تقوم والدتها آني فارتيفاريان بإكمال الدرب لإحياء ذكرى ابنتها الراحلة. علماً بأنّ ريع المشروع يعود إلى «مؤسّسة غايا فودوليان» للرفق بالحيوان، كما أنّ المعرض يستمرّ لغاية 29 نيسان 2021، من الثلاثاء إلى السبت، بين الساعة الثانية عشرة ظهراً والسادسة مساءً.

افتتاح «كلٌّ يصنعُ إيمانه بيده»: الخميس 8 نيسان ـ من الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى الثامنة مساءً ـ «مبنى طبّال» (شارع سرسق ـ الأشرفية). للاستعلام: hello@artdesignlebanon.com